الجمعة 9 تموز 2021
العدد 4386 السنة الخامسة عشرة
Vendredi 9 juillet 2021 nº 4386 15ème année

20 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

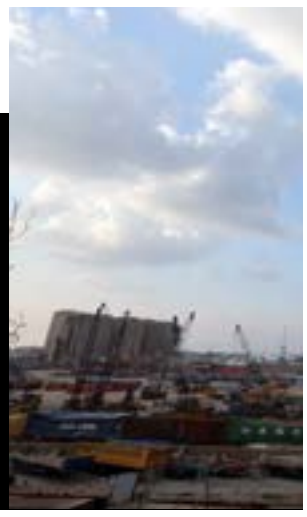

قضية

انفجار المرفأ:
المحقّق العدلي أمام الاختبار

4

البخاري يحاضر في الدستور... شياو غريو توؤلّفان الحكومة... دوكان يمدّ حذاءه للدولة

فرنسا تحلم بعودة انتدابها [2]

التلاعب بالدواء
الدولة تتفرّج على سلامة والمحتكرين

[6ـ7]

(هيثم الموسوي)

قضية

استدانة الدولة من مصرف لبنان بالدولار:
تمويل تجارة المحتكرين

3

السعودية

ابن سلمان في «المعراج» الأميركي:
الترويض جارٍ... حتى رحيل الملك؟

12

الأخبار
بهيدي الظروف الصعبة
مافينا إلا ما نكون حدّك،

جريدتك لمدة
ستة أشهر
مجاناً علينا
وكلفة التوصيل
200 الف
ليرة عليك

للإشتراك الإتصال على
01759500
أو عبر الواتساب
71513571
هذا العرض صالح حتى لغاية 15 تموز

المشهد السياسي

حُكم السفراء: حفلة تزلّف للبخاري... ودوكان يمدّ حذاءه للدولة

فرنسا تحلم بعودة انتدابها

زحمة تدخّلات دبلوماسية تُخيّم على السياسة في لبنان. السفيرتان الأميركية والفرنسية في الرياض في مهمّة تتعلق بتأليف الحكومة اللبنانية، والسفير السعودي في بكركي يعظ بكيفية تطبيق الدستور، والسفير بيار دوكان يدور على المسؤولين رافعاً حذاءه إلى أعلى ما يستطيع في وجه الدولة. وكل ذلك يقترن بقرار سياسي داخلي بترك البلاد تنحدر أكثر فأكثر في طريق الانهيار. أداء فتح شهيّة الفرنسيين على العودة إلى الانتداب. صدر ذلك في توصية رسمية أعلنتها لجنة نيابية فرنسية أمس

ليس مهمّاً مضمون الحديث الذي دار أمس بين وزير المالية غازي وزني، والسفير الفرنسي المكلف تنسيق المساعدات الدولية في لبنان، بيار دوكان. فالصورة التي نشرها وزني نفسه أوحت بأن دوكان لم يكن يعبّر بلسانه، بل بحذائه الذي رفعه في وجه وزير لم يجد في ذلك أي حرج. سيقول الفرنسيون إنّهم في بلادهم لا ينظرون إلى الأحذية بالصورة نفسها التي يراها بها العرب. لكن أي مسؤول فرنسي لن يجرؤ على التمدّد فوق كنبة مسؤول أميركي، مثلاً، رافعاً حذاءه في وجهه، بالطريقة التي فعلها دوكان في وزارة المالية اللبنانية، أمس. والحقّ يُقال، فإن سلوك معظم المسؤولين اللبنانيين، من مدنيين وعسكريين، لا يوحي بذرّة كرامة. «التسوّل» هو عنوان المرحلة، أكثر من أي وقت مضى. هم جعلوا صورة لبنان «واطية» في نظر زوارهم ومستقبليهم. على الضفة الأخرى، ثمّة رجل أبيض لا يفوّت فرصة لممارسة فوقيّته من دون أن يستغلّها «احسن» استغلال. دوكان لن يشذّ عن هذه «القاعدة». البلاد تكاد تغرق في الذل، فلماذا يتعامل مع مسؤول رسمي باحترام؟ لكن المسألة هنا ليست شكلية. شهيّة الفرنسيين مفتوحة على استعادة انتداب مباشر على لبنان. وهذا الاستنتاج ليس نابعاً من «نظرية المؤامرة»، بل هو أمر يظهر في سلوك المسؤولين الفرنسيين، والأهم، أنه صدر أمس في توصية رسمية عن لجنة الدفاع والقوات المسلحة في البرلمان الفرنسي. ففي تلك التوصية، طلبت اللجنة من الحكومة الفرنسية العمل، «بصورة طارئة، على إرسال «فريق عمل» دولي (يمكن ترجمة العبارة أيضاً بـ«قوة دولية») تحت سلطة الأمم المتحدة والبنك الدولي، بهدف تعزيز الأعمال الإنسانية في مجالات الغذاء والدواء والرعاية والتعليم، والأعمال التنموية في مجال المياه والكهرباء». كما أوصت اللجنة حكومة بلادها بالسعي مع الشركاء العرب والغربيين من أجل دعم الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي لتمكينهما من القيام بعملهما في مجال مواجهة «داعش» ومكافحة تهريب المخدرات.

> **مصرف لبنان يفرج عن اعتمادات ستّ شحنات بنزين**

ولا بد من التذكير بأن معظم التدخّلات الدولية في العقود الأخيرة حول العالم، أتت بذرائع «إنسانية». هذه الشهية الفرنسية المفتوحة على عودة الانتداب إلى لبنان، استفزّت الكثير من حلفاء باريس، ودفعت بعدد منهم (قيادة الجيش على سبيل المثال لا الحصر) إلى الاستفسار عما صدر عن اللجنة النيابية الفرنسية، وخاصة أنه فُهم في بيروت كموقف يمهّد الأرضية لقرارات لا تُحمد عقباها. فريق السفارة الفرنسية في لبنان قرّر التخفيف من خطورة الموقف، معتبراً أنه يتحدّث عن فريق عمل مدني، لا عن قوة عسكرية، هدفه ضمان حسن توزيع المساعدات. وبدا من إجابات السفارة أن فريق عملها يخشى من ردة الفعل السياسية على ما صدر من باريس.

الأداء الفرنسي مبنيّ، في جزء منه على الأقل، على أداء القوى السياسية اللبنانية التي تعلن يوماً بعد آخر نيّتها الاستمرار في تضييع الوقت وترك البلاد تسير في انحدارها الشديد نحو الهاوية. لا حلول لأزمات الدواء والكهرباء والبنزين. كلها أزمات مستمرة وتتفاقم، مع تسجيل سعر صرف الدولار، أمس، مستوى قياسياً جديداً قارب 19 ألف ليرة. حتى أزمة البنزين، التي يفترض أن تكون قد انتهت، استمرت على وقع عدم فتح مصرف لبنان اعتمادات على السعر الجديد، بحجة إنجاز المقاصة مع الشركات قبل ذلك. لكن أمس، أكدت مصادر مسؤولة أن المصرف فتح اعتمادات لست شركات، بعدما أتمّ المقاصة معها بشأن المخزون الذي كانت تملكه. وفيما يُنتظر تأكيد المصارف المراسلة للاعتمادات، أشارت المصادر إلى أنه يفترض تفريغ هذه الشحنات، التي يتخطّى مجموعها 150 مليون ليتر، خلال أسبوع. لكن مع ذلك، فإن الأمل بأن تعود الأمور إلى طبيعتها، يبقى ضئيلاً، وسط حديث عاملين في القطاع عن أزمة بنيوية تتخطّى الدعم أو رفعه.

انحلال الدولة مهّد السلطة للسفراء. بعدما وبّخت سفيرة فرنسا أن غريو رئيس الطبقة الحاكمة، من على منبر السرايا الحكومية، موجّهة كلامها إلى رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب الذي لم يجد نفسه معنيّاً بالرد عليها، قررت مع زميلتها سفيرة الولايات المتحدة دوروثي شيا زيارة السعودية لـ«البحث في سبل الضغط على السياسيين اللبنانيين من أجل تسريع تشكيل حكومة قادرة على القيام بإصلاحات ضرورية»، وفق ما أعلنت السفارة الفرنسية أول من أمس. الخطوة «الدبلوماسية» تؤكد عملياً أن زمن الدبلوماسية في التعامل مع لبنان قد انتهى. التدخل في الشؤون الداخلية لم يعد بحاجة إلى المواربة. لكن إن كانت الزيارة التي تردّد أنها تهدف إلى الاتفاق على بديل للحريري، نافرة دبلوماسياً، فهي أضاءت على الدور السلبي الذي تقوم به السعودية في لبنان، والذي يُعرقل تشكيل الحكومة.

واستكمالاً لهذا الدور، كان السفير السعودي في لبنان يستقبل حملة تزلّف جديدة، انطلقت من بكركي، التي أعطت فرصة لكل «أحباء» السعودية للتذكير بهذا الحب. تركت بكركي كل الأزمات، وذهبت لتحتفي بمُعرقل تشكيل الحكومة، عبر حفل إطلاق كتاب «علاقة البطريركية المارونية بالمملكة السعودية» للأباتي أنطوان ضو. ومن على منبرها، وعظ السفير السعودي وليد البخاري اللبنانيين، فدعاهم إلى تغليب «المصلحة اللبنانية العليا لمواجهة التحديات التي يعيشها لبنان، ومن بينها محاولة البعض العبث بالعلاقة الوثيقة بين لبنان وعمقه العربي وإدخاله في محاور أخرى تتنافى مع مقدمة الدستور اللبناني». ومتناسياً أنه خير من يتقن خطاب الفتنة ويؤلّب اللبنانيين بعضهم على بعض، رأى أن «لا شرعية لخطاب الفتنة والتقسيم والشرذمة، لا شرعية لخطاب يقفز فوق هوية لبنان العربي».

أما البطريرك الماروني بشارة الراعي، فسارع إلى تحميل المسؤولية إلى المحور المناهض للسعودية، في معرض تبرئته لها. فقال إن السعودية لم تعتدِ على سيادة لبنان ولم تنتهك استقلاله. لم تستبح حدوده ولم تورّطه في حروب. لم تعطّل ديموقراطيته ولم تتجاهل دولته... وكي لا يُفهم خطأ، أوضح أن بكركي تحب السعودية كما هي «ولا ننظر إليها من خلال خياراتها السياسية ومواقفها القومية وعلاقاتها العربية والدولية. علاقاتنا بها تتخطّى المحاور إلى محور جامع هو الشراكة المسيحية/ الإسلامية».

على المنوال نفسه، ولكي لا يفوتها السوق، بادرت القوات اللبنانية، التي كانت حاضرة في الاحتفال بوفد كبير، إلى القول إن «السعودية لطالما كانت مفضلة على لبنان». ومن أفضالها إطلالة الأخ وليد البخاري من بكركي، في هذا الظرف الصعب في لبنان»، كما قالت النائبة ستريدا جعجع.

(الأخبار)

عون: لتمديد مهام اليونيفيل من دون تعديل

أبلغ رئيس الجمهورية ميشال عون، المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان جوانا فرونيسكا، في قصر بعبدا، أن لبنان الذي يلتزم تطبيق القرار 1701 بكل مندرجاته، يرغب في أن يتم التمديد للقوات الدولية العاملة في الجنوب (اليونيفيل)، من دون تعديل في المهمة والعديد، نظراً إلى الدور الذي تقوم به مع الجيش اللبناني في المحافظة على الاستقرار في المنطقة منذ عام 2006.

ورأى عون أن التنسيق الدائم بين «اليونيفيل» والجيش اللبناني، هو ضمانة لتفادي أي إشكالات أو حوادث مع الأهالي، معرباً عن أمله باستئناف المفاوضات غير المباشرة لترسيم الحدود البحرية الجنوبية من دون شروط مسبقة لما فيه مصلحة الأطراف المعنيين.

وأعلمت المنسقة الخاصة للأمم المتحدة الرئيس عون خلال الاجتماع، أن مجلس الأمن سيلتئم في 22 تموز الجاري لعرض التقرير الدوري حول القرار 1701، وسيتناول الوضع في لبنان عموماً وفي الجنوب خصوصاً، إضافة إلى التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

تقرير

استدانة الدولة من مصرف لبنان بالدولار:

تمويل تجارة المحتكرين

تستطيع الحكومة أن تستورد البنزين والمازوت مباشرةً. وتستطيع أن تُجبر شركات الأدوية على ضخّ المخزون الذي تمتلكه في الأسواق وتنتقل نحو الاستيراد المُباشر وحماية صحة الناس وحياتهم. الحلول البديلة موجودة. لكنّ السلطة قرّرت صرف النظر عنها مقابل تكبير سطوة أصحاب الاحتكارات. عبر قرارها الاقتراض من مصرف لبنان لمصلحة شركات المحروقات والأدوية

ليا القزي

حين يضرب تسونامي بلداً ما، ويموت بسببه سكّانٌ ويُخلّف أضراراً في الممتلكات الخاصة والمساحات العامة، تتاهّب الدولة لتقوم بواجباتها في إغاثة المُتضرّرين وتحمّل الأعباء. لا يُطلب من السكّان أن يتولّوا هم أعمال الإغاثة. والأكيد أنّه لا يُعهد بها إلى شركات خاصة تُحمّل كلفتها للناس. الدولة مسؤولة عن سكّانها. آلاف الحوادث البيئية والاقتصادية والمالية والصحية سُجّلت حول العالم، هل تركت أي دولة شعبها ليتدبّر أمره بنفسه، كما تفعل السلطة في لبنان؟ الأسوأ من ترك الناس يموتون تحت الأنقاض، جرّاء انقطاع الدواء والمحروقات وانهيار العملة وفقدان الأجور قيمتها والتضخّم المرتفع، أنّ المسؤولين حين يجتمعون ليُفكّروا بـ«حلّ» للأزمة... يتّخذون تدابير تؤمّن «بيئة سليمة» لعمل شركات الاستيراد الخاصة - أي المُحتكرين الذين يبتزّون «الدولة» لتأمين مصالحهم وإلا يقطعون السلع الأساسية عن الناس - كاستدانة الحكومة من مصرف لبنان لمصلحة شركات استيراد المحروقات.

في حزيران الماضي، وقّع رئيسا الجمهورية ومجلس الوزراء على «قرار استثنائي» بالاقتراض من مصرف لبنان الدولارات «التي تسمح بالاستمرار في دعم البنزين، لكن على سعر 3900 ليرة» للدولار الواحد. ذلك يعني أنّه عوض تأمين «المركزي» لـ 90% من قيمة اعتماد استيراد المحروقات وفق سعر صرف 1507,5 ليرة، تُصبح قيمة الدعم 100%، لكن على أن تدفع الشركات 3900 ليرة مقابل كل دولار، على أن تتحمّل الميزانية العامة أعباء هذه العملية من خلال تسجيل الدولارات كذين مستحقّ عليها لمصرف لبنان. الفريق الوحيد المستفيد من هذه العملية هو شركات الاستيراد، التي ما عليها سوى الإتيان بالليرات إلى مصرف لبنان، ليتولّى تحويل ما يُعادلها بالدولار الأميركي وفق سعر صرف 3900 ليرة، لإتمام عملية الاستيراد. «استنزاف» العملة الصعبة سيستمر لدى «المركزي»، وسيتضخّم الدَّين العام بالعملة الأجنبية على الدولة، وسيتحمّل السكان التكلفة الأكبر مع تضخّم فاتورة المحروقات. بالإضافة إلى ذلك، يشترط مصرف لبنان على السلطة السياسية أن يُسجّل هذا القرض كـ«دين مميزة»، يحظى بأولوية الدفع على بقية القروض وبالدولار الأميركي النقدي.

ألّم تكن المصلحة العامة تستدعي موقفاً جريئاً من المسؤولين بالاستيراد المُباشر؟ وما ينطبق على المحروقات، ينطبق أيضاً على استيراد الدواء الذي تحوّل إلى «سلعة شرف» ينالها من يملك المال والنفوذ.

قرّر المسؤولون تثبيت واقع شاذ وتوسيع دائرة نفوذ المُحتكرين تحت عنوان حالة الطوارئ والضرورة. ففي اجتماع يوم الخميس الماضي في قصر بعبدا («الأخبار» عدد 3 تموز، https://bit.ly/al-akhbar.com/Politics/310351)، كان وزير المالية غازي وزني الوحيد الذي أثار عدم قانونية ما يجري. «هذه شركات خاصة لا علاقة لنا بها، والدولة لا تستطيع أن تقترض لمصلحة شركات خاصة»، مُضيفاً إنّ «من واجب الدولة الاستدانة لتأمين الكهرباء، لأنّها خدمة عامة وهي مسؤولة عما تستدينه فقط». ردّ عليه الرئيس ميشال عون بما معناه أنّ حياة الناس بمواضيع حساسة ولا سيما الدواء، لا تحتمل التوقّف عند «فاصلة» في القانون. ولكنّ الغاية التي يسعى إليها الرئيس ــ وهي تأمين الحصول السكّان على الدواء وبقية المواد الأساسية ــ لن تتحقّق بالخضوع لابتزاز المستوردين المُحتكرين. هؤلاء لن يملّوا من طلب المزيد كلّما أرادوا تحقيق أرباح أكثر أو حماية ما يرونه «مُكتسبات»، طالما أنّهم متأكدون من أنّ الدولة لا تملك بديلاً منهم وتُنفّذ لهم شروطهم.

ترى أستاذة القانون المتخصّصة بالشأن المصرفي، سابين الكيك أنّ هذا القرار الاستثنائي «دعمٌ يُدفع لشركات خاصة، تستفيد أيضاً من الأرباح التي يُتيحها لها الدعم من دون أن يكون للدولة رقابة على عملياتها. وهذا التمويل لا يُستخدم لتسيير مرفق عام كما ينصّ القانون». الدولة تقترض لمصلحة «واحد من أكثر القطاعات الذي تُثار فيه شُبهات هدر وفساد ويستنزفنا جميعاً». وتسأل الكيك «بأيّ مصلحة عامة تقترض الدولة، وهي تُدرك أنّ جزءاً من السلع المستوردة يتمّ تهريبه؟». المُشكلة الأكبر تكمن في تعميق جذور «الاقتصاد الدولار والاستمرار في تشريع الاستدانة بالدولار. هذا أمرٌ خطير لأنّ الدولة تقوم بتغذية أسباب الأزمة»، وهي الاقتراض بالعملة الأجنبية والشحّ بالدولارات. فالدَّين بالعملة المحلية، مهما بلغ حجمه، لا يُشكّل عبئاً على الحكومات ويُمكن حسن إدارته بما فيه فائدة للمُجتمع والاقتصاد. في وقت أنّ الدولة كان يجب «أن تسلك الطريق المعاكس، أي الاستيراد المباشر ووضع سياسة إصلاحية شاملة».

إضافةً إلى ذلك، تتوقّف الكيك عند اشتراط حاكم مصرف لبنان رياض سلامة إعطاء هذا الدَّين الجديد أولوية التسديد على بقية القروض: «كيف سنُبرم إذاً اتفاقية مع صندوق النقد الدولي، ونبدأ المفاوضات مع حملة اليوروبوند؟ (سندات الدين بالعملات الأجنبية)؟». يُفترض بصندوق النقد أن «يكون الدائن الأول، ويقبل بقية الدائنين بذلك لأنّه يُشكّل لهم ضمانة. فماذا سيكون تأثير شرط سلامة على المفاوضات المستقبلية؟». تتوافق هذه الأسئلة مع مُخطط سلامة غير الخفي تطبير أي اتفاقية مع صندوق النقد هرباً من تنفيذ شروطه وتحمُّل القطاع المصرفي جزءاً من كلفة الأزمة. إلا أنّ الكيك تذكّر سبباً آخر لهذا الشرط «وهو العرقلة كونه لا يملك الدولارات ليُقرضها للدولة، ويشتري الوقت بانتظار حصول لبنان على الـ900 مليون دولار من «حقوق السحب الخاصة للدول الأعضاء» من صندوق النقد».

تحديد سعر الصرف بـ 1507,5 ليرات أو 3900 ليرة أو 18 ألف ليرة، وتأمين الدولارات وفقّه للاستيراد لن يُغيّر كثيراً من واقع الحال، وتحديداً بما خصّ كميات المواد المستوردة. تخفيف الأعباء سيتم حصراً بالليرة اللبنانية، لكنّه سيرفع من المديونية بالدولار، المعضلة التي أصلاً تُعانيها الدولة اللبنانية. وفي هذا الإطار، يُشير مُتخصّص في الشأن الاقتصادي إلى أنّ تسجيل دَين على الميزانية العامة لمصلحة القطاع الخاص «ليس حصراً مخالفة من الناحية القانونية، بل أيضاً من ناحية أثر هذا الاقتراض على مصالح الناس والمُستهلكين». فحين تُقرّر الدولة الاقتراض، «يُفترض أن تتولّى الإدارة: الاستيراد والتوزيع، كونها تتحمّل كلفة الدين». الإجراء المُتخذ حالياً يؤدّي إلى «ترتيب كلفة على المجتمع بكامله، ليس فقط بسبب ارتفاع كلفة المواد الأساسية، ولكن لأنّ الدولة ستتكبّد وبالدولار كلفة أرباح شركات استيراد المحروقات والأدوية. إذاً، سندفع سعر

> **الدولة ستتكبّد بالدولار كلفة أرباح شركات استيراد المحروقات والأدوية**

الكلفة وسعر الربح». ماذا تعني زيادة سعر الدواء والمحروقات لمُجتمع مُدمّر؟ «يعني أن أصحاب القرار لا يُعانون أن يموت السكّان لعدم قدرتهم على دفع ثمن السلعة».

عوض السماح بزيادة الأسعار لمصلحة تجّار مُحتكرين، والبحث عن حلول تُناسبهم، لا شيء يمنع وزارة الصحة من استيراد أدوية الـ«جينيريك» وإعطائها لمن يملك وصفة طبية، إما مجاناً أو بسعر مقطوع زهيد. والأمر نفسه ينطبق على سلع رئيسية وتوفيرها للمواطنين بغية الحفاظ على أمنهم وصحتهم؟

السكّان. الاستيراد المباشر يعني تحقيق وفر في الفاتورة وتخفيف الضغط على قدرات الناس الشرائية، والأهم تفكيك سلطة الاحتكارات ومنعها من التحكّم بالأسعار. مثلاً، حين تقرّر اعتماد سعر صرف 3900 ليرة للدولار عوض 1507,5 ليرات لدعم استيراد المحروقات، أوقفت الشركات مدّ السوق بالمادة قبل أن تُجبر وزارة الطاقة على زيادة 10 آلاف ليرة على التسعيرة، رغم أنّ الوزارة كانت قد زادت أصلاً 15 ألف ليرة ربطاً بتخفيض الدعم. على الرغم من ذلك، يقدّم المسؤولون حججاً لعدم الإقدام على الاستيراد المباشر، كالقول إنّ وزارة الصحة لا تستطيع، قانوناً، الاستيراد مباشرةً بل عبر مناقصات تُجريها وتفوز بها إحدى شركات الاستيراد المُحتكرة. أما بالنسبة إلى البنزين، فيُروّجون لكون الخزانات لدى منشآت النفط لا تسع كل الكميات، بالإضافة إلى شحّ السيولة لدى الدولة، وبالتالي عدم القدرة على تأمين حاجات السوق بكاملها. يتحدّثون عن الشحّ، رغم لجوئهم إلى الاستدانة بهدف تمويل التجارة التي يتولّاها المحتكرون، لكنهم غير مستعدّين للاستدانة بهدف الاستيراد مباشرة وتأمين السلع الحيوية للسكان بأسعار متدنّية. في هذا الإطار، ينبغي التذكير بأنّه منذ الـ 2020 والمجلس الأعلى للدفاع يوصي «بتمديد حالة التعبئة العامة» لمواجهة وباء كورونا. بقرار رسمي، لبنان بعيش في ظلّ حالة التعبئة العامة التي تُجيز «فرض الرقابة على مصادر الطاقة وتنظيم توزيعها... فرض الرقابة على المواد الأولية والإنتاج الصناعي والمواد التموينية وتنظيم استيرادها وتخزينها وتصديرها وتوزيعها». وفي ظل حالة الطوارئ الاقتصادية التي تعيشها البلاد، ما المانع، بحسب خبراء قانونيين واقتصاديين، الذي يحول دون لجوء الدولة الى الاستيراد، وإلى مصادرة سلع رئيسية وتوفيرها للمواطنين بغية الحفاظ على أمنهم وصحتهم؟

باسيل: اعتذار الحريري خسارة لنا

إلى أن يتّضح المسار الحكومي الجديد، سعى رئيس تكتل لبنان القوي جبران باسيل إلى تسجيل موقف يتعارض مع ما يشاع عن أن اعتذار الحريري يشكل انتصاراً له. واعتبر أن ذلك يُشكّل «خسارة بالنسبة إلينا وليس ربحاً كما يعتبر البعض، ويحزنني جداً أن يعتذر». وقال إن التكتل مستعد «للقيام بأي خطوة من شأنها المساهمة في استمرار الحريري بمهمته وعدم إضاعة المزيد من الوقت الذي يجب أن نستثمره في ضبط الانهيار».

وفي موضوع تسمية الوزيرين المسيحيين، قال إن «الاقتراح المنطقي يقضي بموافقة رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة المكلّف على اسمين من لائحة مقترحة عليهما تتضمّن أسماء اختصاصيين غير محسوبين على أي منهما، فيتفقان على الاسمين بما يؤدّي إلى أن لا يحصل رئيس الجمهورية بأي شكل على الثلث الضامن، ولا تُحصر كذلك التسمية برئيس الحكومة المكلّف، كما أنّ موضوع الثقة قد عولج، فلماذا الاعتذار؟».

في السياق نفسه، قال الرئيس فؤاد السنيورة إن «مسألة اعتذار الرئيس المكلف سعد الحريري لم تبتّ بعد، وأن الأوان لوقف العرقلة أمام تشكيل الحكومة». وفي حديث إذاعي، قال إن «الكلام عن فيتو (سعودي) على الحريري ليس إلا وهماً في ذهن البعض».

قضية

انفجار المرفأ: المحقّق العدلي أمام الاختبار

قد يصل المحقّق العدلي القاضي طارق بيطار في الساعات المقبلة إلى حائط مسدود إذا ما قرر المجلس النيابي عدم تلبية طلبه رفع الحصانة عن ثلاثة نواب. وإذا رفضت المراجع الإدارية منح إذونات الملاحقة، فهل ينهي طلبه ملاحقة الوزراء كمدعى عليهم مشواره في ملف التحقيق أم أن لديه خطة بديلة للمواجهة؟

رضوان مرتضى

لم يَخْفِ المحقّق العدلي في جريمة انفجار مرفأ بيروت القاضي طارق بيطار من «قطّ مذبوح»، بخلاف ما فعل سلَفه القاضي فادي صوّان. يعلمُ القاضي بيطار، الذي قبل بالمهمة الموكلة إليه بعد تردد، أنّه داخلٌ على حقل ألغام قد يُطيحه في أي لحظة وأنه مُقدمٌ على مهمة انتحارية. لذلك فهو لن يتراجع. لقد حسمَ خياره «بالوقوف في صفّ أهالي الضحايا». ورغم الاتهامات التي تُكال له بتسييس التحقيق، إلا أنّه لا يكترث لها منطلقاً من قاعدة أنّ كُلَّ من علمَ من المسؤولين بأمر نيترات الأمونيوم التي كانت في العنبر الرقم 12 في مرفأ بيروت، وانفجرت يوم 4 آب 2020، وكان يملك القدرة على التغيير أو القيام بفعل ما، فإنّه قد رضي بالمخاطرة بأرواح أكثر من مئتي بريء قُتلوا نتيجة الانفجار.

لا يخفي على عارفي بيطار الغضب الذي يعبّر عنه تجاه «الطبقة السياسية»، ونقمته على الحال التي وصلت إليها البلاد «بفعل الفساد». ينكبُّ القاضي على دراسة ملف الانفجار منذ أربعة أشهر ونصف شهر، خلُص فيها إلى رسم معالم تقريبية لما جرى. تمكن المحقق العدلي من كتابة قصة الباخرة «روسوس» منذ يوم ولادتها إلى يوم غرقها، مروراً برسوّها في مرفأ بيروت وتفريغ شحنة نيترات الأمونيوم منها. كذلك استطاع تحديد كيفية دخول النيترات والجهة التي تقف خلف إدخالها، كما توصّل إلى ما يُشبه الجزم بالإجابة عن سؤال أساسي: هل دخلت النيترات بمؤامرة، أم شاء القضاء والقدر ذلك. لدى المحقق العدلي يقينٌ راسخ بأنه مهما تكن النتيجة، سواء إذا تبيّن أنّ التفجير نتيجة لعمل مدبّر أو أنّه ناجم عن حريق وقع بالصدفة، فإنّ ذلك لا يُلغي أبداً مسؤولية الوزراء المسؤولين والإداريين والموظفين والضباط المكلّفين بالأمن، لكونهم لو قاموا بواجبهم عبر إبعاد المفرقعات والمواد المشتعلة عن نيترات الأمونيوم في العنبر الرقم 12، لحالوا دون وقوع المجزرة. لذلك خلُص المحقق العدلي إلى طلب ملاحقة قادة أمنيين وضباط ووزراء يشتبه في إهمالهم أمر النيترات، مع علمهم بالخطر الشديد التي تُشكّله ورضوا بالمخاطرة. فقد طلب بيطار رفع الحصانات عن نواب وطلب أذونات ملاحقة لقادة أمنيين؛ بينهم المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم والمدير العام لأمن الدولة اللواء طوني صليبا. لا يجد الرجل حرجاً في المسّ بأحد. ليس هناك الهة بالنسبة إليه. ويُعزّز رباطة جاشه بالموقف الشعبي المؤيد له بعد قراره الادعاء على الوزراء والقادة الأمنيين. لكن، في المقابل، يؤخذ على بيطار عدم اقترابه من قيادة الجيش الحالية حتى في مسألة الإهمال، مع العلم بأنّ من مهام الجيش حفظ الأمن ومواجهة أي خطر يُهدد الأمن القومي، فكيف إذا كان الخطر يتجسّد بقنبلة وزنها 2700 طن جاثمة في قلب بيروت منذ سنوات. يُنقل عن المحقق العدلي ردّه بأنه يستند في ادعائه إلى وجود مستندات تثبّت معرفة المسؤول المدعى عليه بأمر النيترات، ولم يقم بما يحول دون وقوع الانفجار، رغم وجود صلاحيات تسمح له بذلك. ولذا انطلق من مراسلة صادرة عن الأمن العام عام 2014 للوصول إلى وزراء الداخلية والمالية والأشغال. لكنه لم يجد ما يُثبت أنّ قائد الجيش الحالي، ومدير استخباراته (السابق) طوني منصور كانا يعرفان بوجود النيترات. ربما يصح فيهما، في تلك الحالة، أن «المصيبة» تكمن في كونهما يعلمان بوجود النيترات في المرفأ، ولم يحركا ساكناً، أسوة بباقي المسؤولين. أما «المصيبة الأعظم»، فهي في أن قائد الجيش الحالي ومدير المخابرات السابق لم يكونا على مسؤولين آخرين، بينهم رؤساء حكومات، «إذا بيّنت التحقيقات مسؤوليتهم».

> **وجود قرار قضائي بحجز نيترات الأمونيوم تسبّب في دفع موظفين ومسؤولين إلى إهمال مسألة المواد القابلة للتفجير**

كذلك يخشى المراقبون لأداء بيطار من أن يؤخذ بعاطفته التي لا تخفى على أحد وضعفه أمام أهالي الضحايا الذين فقدوا أعزاءهم. ويُتخوّف من أن يكون قد رسم الرأي العام سقفاً لم يُرد المحقق العدلي النزول تحته. فهل يكون ادّعاؤه على الوزراء وقادة الأجهزة الأمنية من هذا الباب، أم أنه لمس فعلاً أنّ هناك مسؤولية وإهمالاً. وقد توقف كثيرون عند مصطلح «ملاحقة» الذي أورده بيطار في مصادر مطّلعة على التحقيق تؤكد أنّ المحقق العدلي بصدد الادعاء بعث بها إلى البرلمان، على اعتبار أنّ ذلك يعني حُكماً وجود اقتناع لدى المحقق العدلي بتورّط الذين يطلب رفع الحصانة عنهم بالإهمال وأنّ هناك نية لتوقيفهم. كما تعتبر جهات سياسية متضررة من الادعاء أنّ من كان «يسيّر» تحقيق القاضي ميدانياً هو فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي الذي يُحسب سياسياً على خصومها. وبالتالي، فإنها تتخوّف من توجيه التحقيق باتجاه أو ضد شخص أو فئة بعينها.

هناك مسألة أخرى يجدر التوقف عندها. يقبع خلف القضبان عددٌ من الموقوفين قاموا بواجبهم بإبلاغ رؤسائهم بأمر النيترات. ورغم ذلك، دُكّوا في السجن. نعمة البراكس كان الرجل الأول الذي أبلغ أمن الدولة بأمر النيترات، محذّراً من خطرها، بعدما يئس من تقاعس الباقين. موقوف آخر أرسل عشرات المراسلات في هذا الخصوص، بينما هناك قاضٍ لا يزال يسرح ويمرح مع أنه اتخذ قرار الحجز على السفينة وإنزال النيترات وتعيين حارس قضائي عليها، ما تسبّب في كل اللغط الذي سبق الانفجار لجهة أنّ موظفين ومسؤولين كانوا يعتبرون أن أمر المواد المحجوزة ليس من شأنهم لأنها مشمولة بقرار قضائي. لقد تسلّم المحقق العدلي عدة تقارير من المحققين الفرنسيين، لكنه لم يتسلّم التقرير النهائي بعد، إذ يُفترض أن يتسلّمه في أيلول المقبل. التقرير الأول اعتمد على مصادر مفتوحة لتحصيل المعلومات، منها وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي حيث كان أقرب إلى تحليل إعلامي. التقرير الثاني تضمّن الخلاصات الفنية الأولية. التقرير الثالث كان تقرير الخبرة الذي تسلّمه قبل أسابيع، والذي نفى فرضية وجود عمل إرهابي ليرجّح الخلاصات التي توصّل إليها خبراء المتفجرات اللبنانيون. ويُنتظر وصول التقرير الفني النهائي المفصّل في أيلول، على أن يُصدر بعده القاضي بيطار قراره الظني.

لا يزال من المبكر «الحكم» على ما يقوم به المحقق العدلي، لكن السؤال الأساسي الذي ينبغي أن يُطرح حالياً، هو: ماذا سيفعل القاضي بيطار لو اصطدم بالحصانات النيابية والأمنية؟ هل يُطيح ذلك الملف، أم أن الدعم الشعبي سيكون سنداً وعوناً له للمواجهة؟ هل سيتوقف الملف بمجرد قرار وزير الداخلية منع منح الإذن بملاحقة مسؤول أمني ورفض المجلس النيابي رفع الحصانة النيابية، أم أنّ لدى المحقق العدلي «أرنباً» سيُخرجه في الوقت المناسب؟

(هيثم الموسوي)

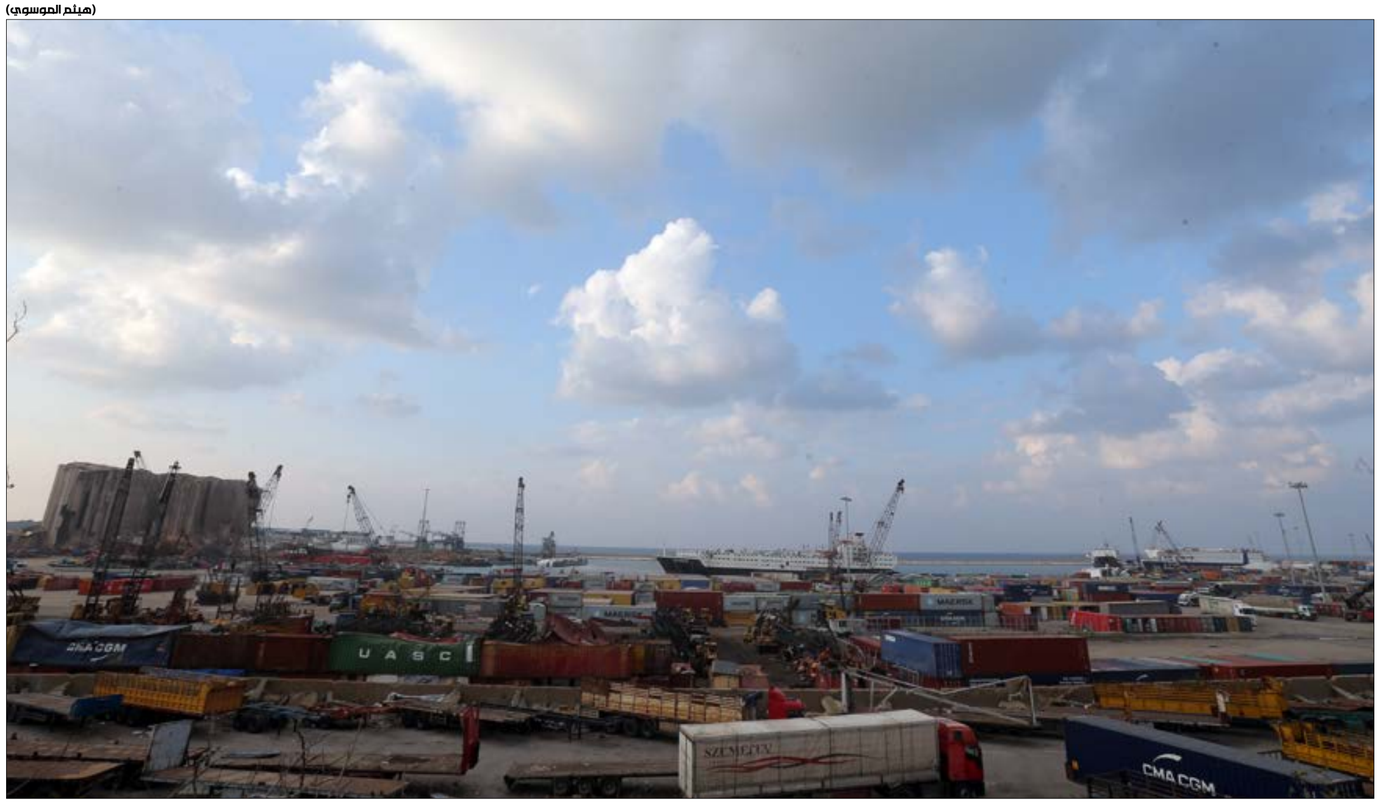

رسائل بيطار إلى المجلس النيابي: وزراء سابقون مشتبه فيهم

أرسل المحقق العدلي في جريمة انفجار المرفأ، القاضي طارق بيطار، بواسطة النيابة العامة التمييزية وعبر وزارة العدل، عدداً من الكتب إلى المجلس النيابي، يطلب فيها رفع الحصانة النيابية عن النواب نهاد المشنوق وغازي زعيتر وعلي حسن خليل. اعتبر المحقق العدلي أنّ انفجار الرابع من آب 2020 نتج من أسباب عدة تضافرت في ما بينها، قد يكون بينها امتناع مسؤولين لبنانيين تولّوا مهام وزارية عن ممارسة الصلاحيات الممنوحة لهم بغية إبعاد خطر الانفجار الحاصل على الرغم من علمهم بوجود المواد الشديدة الخطورة في مرفأ بيروت.

ففي طلب رفع الحصانة النيابية عن المشنوق، اعتبر المحقق العدلي أنّه قد تكون ثمة شبهة بأنّ المشنوق، أثناء توليه مهمته كوزير داخلية قد تبلّغ في الشهر الخامس من عام 2014 كتاباً من الأمن العام اللبناني بوجود الباخرة التجارية «روسوس» في مرفأ بيروت، وبأنّه يُحظر مغادرتها المرفأ بسبب إلقاء حجز احتياطي عليها، وأنّ قرار الحجز قد جاء بعد إفراغ حمولتها وإبقاء على متنها أطنان عدة من المواد الشديدة الخطورة من نوع نيترات الأمونيوم العالي الكثافة. ورأى القاضي بيطار بأنّ الشبهة بأنّ المشنوق «لم يُقدم على أي فعل من شأنه أن يُبعد الخطر الذي قد تُحدثه هذه المواد على الأماكن السكنية القريبة منها، كما لم يتحقق من المواد التي جرى تفريغها من السفينة، وذلك على الرغم من تمتعه بالسلطات والصلاحيات اللازمة التي تُخوّله ذلك، لا سيما أنه يقع في صلب مهامه السهر على حفظ النظام والأمن فضلاً عن أنّه يرأس مجلس الأمن المركزي، الأمر الذي يُثير شبهة جدية حول توقعه أن يتسبب وجود تلك المواد في المرفأ بالقرب من الأماكن السكنية، دون وقوع التفجير لاحقاً، لا سيما أن مديرية النقل البري والبحري تخضع لسلطته مباشرة، علماً أنّ رئيس الميناء التابع لهذه المديرية قد جرى تعيينه حارساً قضائياً على النيترات. بالتالي أضحى بذلك الوزير المشنوق.

أما بالنسبة إلى النائب غازي زعيتر، فاعتبر المحقق العدلي أنه كان، بصفته وزيراً للأشغال العامة والنقل، يتمتع بالسلطات والصلاحيات اللازمة التي تخوّله القيام بما يحول دون وقوع التفجير لاحقاً، لا سيما أن مديرية النقل البري والبحري تخضع لسلطته مباشرة، علماً أنّ خلال امتناعه عن إجراء ما يلزم لدرء الخطر». وقد ضمّن البيطار كتابه نسخة عن المراسلة التي أرسلت إلى للوزير المذكور سلطة مباشرة على هذه المواد المخزنة في العنبر رقم 12. كما أن وزير الأشغال يتمتع بسلطة الإشراف على أعمال اللجنة المؤقتة لهيئة إدارة واستثمار مرفأ بيروت التي تتولى إدارة الميناء.

أما بالنسبة إلى النائب علي حسن خليل، فقد رأى القاضي بيطار احتمال أن تكون هناك شبهة بأن وزير المال السابق «امتنع عن القيام بفعل من شأنه أن يبعد الخطر الذي قد تحدثه هذه المواد على المرفأ والأماكن السكنية القريبة منها، على الرغم من امتلاكه سلطة وصلاحية تخوله معالجة موضوع النيترات الذي انقضى على وجوده في المرفأ فترة طويلة بحيث أصبح بضاعة متروكة بحسب قانون الجمارك، إذ إنه وبصفته وزيراً للمالية يتولى شؤون الجمارك، ويرتبط به المجلس الأعلى للجمارك الذي يشرف على إدارة الجمارك، كما تخضع لسلطته الضابطة الجمركية كقوة عامة مسلحة في إدارة الجمارك، والتي حددت صلاحيتها في المادة 1 من المرسوم الرقم 1802 تاريخ 1979/2/27، الأمر الذي قد يثير شبهة حول توقعه أن يعيب تواجد تلك المواد في المرفأ بالقرب من الأماكن السكنية بأضرار جسيمة في البشر والحجر، وقبوله بالمخاطرة من خلال امتناعه عن إجراء ما يلزم لدرء الخطر». وبناءً على ما تقدّم، طلب بيطار من المجلس النيابي رفع الحصانة عن النواب الثلاثة، لملاحقتهم بصفتهم الوزارية السابقة والتحقيق معهم كمدعى عليهم.

وجهة نظر

استحقاقات سياسية قبل ذكرى الرابع من آب

هيام القصيفي

تتفاعل الخشية مع اقتراب ذكرى تفجير المرفأ في اليوم الرابع من آب، من أن تضاعف المناسبة النقمة العارمة تزامناً مع انهيار مالي واجتماعي، ومع منعطف جديد في مسار التحقيق الذي يجريه المحقق العدلي طارق بيطار. تبعاً لذلك تفرض جملة معطيات واستحقاقات نفسها على الحدث، من الزاوية السياسية وانعكاس التحقيق في جريمة المرفأ والاستدعاءات، على مجمل المشهد السياسي.

أولاً: ثمة معطيات مالية ومصرفية تفيد بأن بحثاً جدياً يجري في دوائر مصرف لبنان لتسهيل بعض الملفات المالية العالقة التي تتسبب بأزمات معيشية حادة، وتتزايد انعكاساتها السلبية على الأرض. والبحث لا يتعلق بتسهيل أمور المواطنين لأسباب إنسانية أو تحسساً مع أوضاعهم المتدهورة، إنما خشية تزايد النقمة مع اقتراب الرابع من آب. المسألة تتعلق باحتمال تضافر عوامل النقمة الإنسانية في ذكرى سقوط شهداء المرفأ وضحاياه، مع العناصر الاجتماعية بسبب أزمتي المحروقات والأدوية، فلا تجد منفذاً لها سوى رد الفعل على مصرف لبنان والمصارف. وهذا يستدعي تخفيف بعض «القيود» المعمول بها حالياً في إطار شد الكباش بين القوى السياسية، وتأجيل جزء من نواحي الأزمة إلى ما بعد ذكرى 4 آب، طالما أن الأزمة الأساسية الكبرى لن تُحلّ قريباً. وما دام الوقت مفتوحاً أمام القابضين على مفاتيح الأزمة من إغلاق الأبواب المعيشية أو إقفالها ساعة يريدون، فإن الأهم هو تجاوز مرحلة 4 آب بأخف الأضرار الممكنة، وسحب الناس من الشارع مهما كانت أسباب وجودهم. وهذا الأمر تجد فيه كل قوى السلطة السياسية والأمنية مصلحة كبرى.

ثانياً: سياسياً، ومنذ وقوع الانفجار، يتعامل التيار الوطني الحر مع المسألة بلا حماسة على عكس ما هي عادته مع ملفات أخرى أقل أهمية سياسياً أو أمنياً. لا بل إن الاستثمار السياسي في مسارعة دول كثيرة للمساعدة الإنسانية وما أعقبها من مبادرة سياسية للرئيس إيمانويل ماكرون، صب في غير منحاه الأساسي. وبدت «حيادية» التيار في بعض الأحيان سلبية، حتى من جانب العهد، خصوصاً بعد اللغط الذي دار حول اللقاء بين رئيس الجمهورية وعائلات الضحايا. انعكس الانفجار في البيئة «المسيحية» رد فعل على التيار الوطني الحر وزاد الغضب عليه، ما ترك أثراً سلبياً على وجوده في بيروت مهما حاول بعض من في التيار المكابرة. وجاء توقيف المدير العام للجمارك بدري ضاهر، الذي تربطه علاقة متينة برئيس الجمهورية وما تردد عن تدخل الأخير لصالحه، ليزيد من النقمة على التيار. لكن مع الاستدعاءات الأخيرة والأسماء التي طلبت للتحقيق أو ادعي عليها، أزيح الضوء عن التيار ورئاسة الجمهورية، رغم ورود اسم المدير العام لأمن الدولة طوني صليبا في لائحة المدعى عليهم. لكن التصويب أتى في اتجاه ضباط ليسوا محسوبين على التيار، بل خاض معركة مزمنة ضدهم (كقائد الجيش السابق العماد جان قهوجي). إضافة إلى أن استهداف بعض الأسماء السياسية لا يزعج التيار مطلقاً. القطبة هنا أن الكلام بدأ عن جو سياسي يكاد يشبه مرحلة ما بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وعززه لدى معارضي حزب الله كلام الأمين العام للحزب السيد حسن نصرالله عن مسار التحقيق. وهنا لا يمكن للتيار إلا أن يفتح باب المقايضة للحصول على تغطية سياسية شبه كاملة له في الحكومة الجديدة (بعد اتجاه الرئيس المكلف سعد الحريري إلى الاعتذار)، بعكس ما جرى في مفاوضات الحكومة الحالية فيضاعف من شروطه في عملية التأليف ويشتدد فيها. فمسار التحقيق حتى الآن سيعطيه انتصاراً، كونه يستفيد من الإحراج الذي أصاب موقف الثنائي الشيعي في رفع الحصانات والاستدعاءات وطلب الأذونات، وصولاً إلى كلام نصرالله عن التحقيق. وفي المقابل يؤمّن التيار غطاءً سياسياً يجري التفتيش عنه من أجل استكمال التحقيق في انفجار المرفأ في شكل لا يوجه الأنظار نحو قوى محددة على قاعدة استهدافها سياسياً، وفي شكل لا ينعكس عليه سلباً في البيئة الانتخابية المسيحية. خصوصاً أن هناك من ينتظره على «الكوع» لينقض عليه في مراقبة شكل المقايضة ومستقبلها.

ثالثاً: إذا كانت الأنظار تتجه إلى مجلس النواب كما إلى الموقف المقبل للأمين العام لحزب الله، فإنه لا يمكن إلا معاينة موقف القوات اللبنانية في مسار التحقيق الحالي ومواقفه في المجلس النيابي. نائب رئيس حزب القوات جورج عدوان الذي بادر إلى الكلام عن الحصانات وضرورة دعم القاضي بيطار، يرأس لجنة الإدارة والعدل التي من مهمتها التنسيق مع مكتب المجلس من أجل وضع الإطار المناسب لرفع الحصانات. القوات التي تحوّلت منذ اللحظة الأولى للانفجار رأس حربة في رفع السقف حيال الجريمة، خصوصاً مع سقوط شهداء مناصرين أو محازبين في الانفجار، ستكون أمام استحقاق سياسي - انتخابي في الوقت نفسه. والمسلك الذي ستسلكه سيكون تحت المعاينة بدقة، لأنه يترك تأثيرات مباشرة إن في علاقتها برئيس المجلس النيابي، وخلفه حزب الله، وإن في موقفها أمام الرأي العام المسيحي، وهو ما يمكن أن يرتد عليها انتخابياً، إضافة إلى موقعها الخاص أمام ضحايا الانفجار وأهاليهم ومحازبيها منهم. وأي قرار ستتخذه في إطار القرار العام الذي يتخذه مجلس النواب سيكون فاتحة مرحلة جديدة من الانقسامات، يحاول كل طرف شد العصب المحلي فيها قبل الوصول إلى الانتخابات.

على الغلاف

يتلاعب مصرف لبنان - بأمرة الحاكم رياض سلامة - بصحة السكان. تارة، يمنع عنهم حبة الدواء وتارة أخرى يلهيهم ببلاغاته الإعلامية التي لا تخرج من ثوب الوعود. آخر احجيات سلامة هو إبلاغ وزارة الصحة العامة بدء إصدار التحويلات المصرفية لشركات الأدوية، من دون تحديد ماهية تلك «الصرفيات». على الطرف الآخر من المعادلة، «تفلفش» وزارة الصحة العامة في استراتيجيات طارئة لحلحلة أزمة الدواء، من دون أن تملك مفتاح الحل، إذ إنها حتى اللحظة الراهنة تنتظر جواباً لن يأتي من سلامة عن قيمة ما قد يرصده من أموال لدعم الدواء. 7 أشهر من الجدل الذي لم يثمر سوى المزيد من الخطر على صحة السكان، سواء كانوا في البيوت أم في المستشفيات. وهم الذين باتت معظم أدويتهم اليوم مفقودة، إما بسبب سياسات الدعم الفاشل الذي يديره سلامة أو بسبب تخزين أصحاب مستودعات الدواء والمستوردين لأدوية أساسية للمتاجرة بها في مرحلة ما بعد رفع الدعم. أما الدولة، ممثلة بالوزارة، فارتضت أن تكون مجرد «وسيط» بين الحاكم والمحتكرين!

التلاعب بالدواء: الدولة تتفرّج على سلامة والمحتكرين

رأجانا حمية

«بلاغ» مقتضب من عبارة واحدة، أعلم من خلاله حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، وزير الصحة العامة، حمد حسن، بدء تسديد التحويلات المصرفية لشركات الأدوية. لم يقل الحاكم أكثر، ولكنه بذلك ترك الباب مشرّعاً أمام جملة تساؤلات لا تجد من يجيب عليها، إذ لا يوجد واحد من بين المعنيين بالدواء من فهم ما الذي يقصده الحاكم بتلك التحويلات؟ فهل هي تسديد لفواتير سابقة متراكمة؟ وهل ستشمل مبلغ الخمسين مليون دولار الذي نص عليه الاتفاق المبدئي الأخير بين الوزارة والمصرف؟ وإن كان التسديد يطال الفواتير السابقة، فهل ستصرف من المبلغ الذي قدره في بيانه الأخير بـ400 مليون دولار للدواء و«المستوردات الأخرى»؟ لا أحد - حرفياً - يدري حل تلك الأحجية سوى حاكم مصرف لبنان نفسه، فحتى نقابة مستوردي الأدوية لا تعرف الجواب سوى «أننا تبلغنا أن مصرف لبنان سيبدأ بدفع المستحقات ونستطيع التأكد من ذلك في الأيام المقبلة»، بحسب ما قال نقيب مستوردي الأدوية، كريم جبارة. وهذا يعني، أنه حتى هذه اللحظات، لا تزال القصة أشبه بلعبة «القط والفار»، التي لا أحد قادر على حسمها سوى القابع في المركزي. وبحسب مصادر وزارة الصحة «الأمور إلى الآن على حالها، فعندما يقرر مصرف لبنان ما هو مرصود للدواء، عندها نستطيع أن نقدم فوراً الاستراتيجية الملائمة». لا تزال الكرة في ملعب المركزي، وإن كان ذلك لا يعفي وزارة الصحة من مسؤولياتها وضياعها في تقدير الأدوية الأولوية، بما يخفف من الفقدان اليومي لعشرات الأنواع من الأدوية الأساسية والمنقذة للحياة، والمفقودة اليوم من الصيدليات ومن مركز الكرنتينا التابع لوزارة الصحة. وهذا ليس خبراً جديداً، وإنما يمكن إضافته للائحة التي تمتلئ يوماً بعد آخر بأدوية مفقودة... فيما المتفرجون لا يحصون، بدءاً من مصرف لبنان مروراً بأصحاب مستودعات الدواء وصولاً إلى مستوردي الأدوية. الكل ضالع في صحة الناس.

> من المقرر أن تبدأ جولات التفتيش الصيدلي اليوم على مستودعات الأدوية والصيدليات للكشف عن الأدوية المخزنة

ومنها على سبيل المثال لا الحصر إحدى الأدوية الأساسية التي يتناولها مرضى التصلب اللويحي للتصديق المطلق على البلاغات والبيانات الآتية من المصرف، ما لم يصبح «الفول بالمكيول». ولذلك، كانت الخطوات الأخيرة المتسارعة التي تقوم بها وزارة الصحة العامة لمحاولة إيجاد مخرج، ولو مؤقتاً، لحلحلة أزمة الدواء وتعويض الأدوية المفقودة في السوق. ولهذا السبب، أجرت على مدى الأيام الماضية عدة اجتماعات، كان آخرها أمس، حيث جمع حسن أعضاء اللجنة المكلفة بمتابعة ملف الدواء لاستعراض بنود السياسة الطارئة المتعلقة بتحديد الأولويات والتي يفترض أن تغطي الحاجات الأساسية والمدروسة للسوق «على أساس الدعم المتوافر» على أن تصبح جاهزة بحلول مطلع الأسبوع المقبل. كما تطرق الاجتماع للبحث في خطوات طارئة أخرى تمهد للفترة الآتية ما بعد رفع الدعم. وفي هذا السياق، كان ثمة إجماع على فتح الأبواب أمام خيارات «غير مألوفة» في الوقت الحاضر، منها فتح الباب أمام الاستيراد الطارئ والسريع للأدوية. وهو بالتالي باب مزدوج الأهداف، فإن كان المطلوب منه تغطية النقص في السوق، إلا أنه من الناحية الأخرى يسعى إلى تنويع مصادر الحصول على الدواء، وتحديداً الجينيريك، وتنويع «هوية» المستوردين والتخفف من ثقل الفاتورة عبر استيراد أدوية ذات فعالية ومستوفية للشروط وذات كلفة مقبولة «كأن تكون أقل بـ30 أو 40 في المئة من كلفة الأدوية البراند». وكذلك تحرير الفاتورة من بعض أنواع الأدوية، ومنها الـ otc وأدوية «المرة الواحدة»، أي تلك التي لا تستهلك إلا نادراً خلال العام، و«عندها يمكن التصرف بالأموال المحررة لدعم أصناف أخرى أو مستلزمات أخرى بحسب ما تبينه حاجة السوق». وعلى هذا الأساس، «يللي بدو يعيش الرفاهية يشتري البراند على حسابو»!

(هيثم الموسوي)

وبموازاة ذلك، اتخذ الوزير خلال الاجتماع قراراً يقضي بتفعيل التفتيش الصيدلي، واعتباراً من اليوم لإجراء جولات سريعة على المستودعات والصيدليات أيضاً للكشف عما يوجد فعلاً، واتخاذ إجراءات فورية بحق المخالفين ومحتكري الدواء. وهذا ليس إجراءً عابراً، وإنما «مطلوباً لأن ليس صحيحاً أن كل الأدوية مقطوعة، فهناك الكثير من الأدوية مخزنة لما بعد رفع الدعم»، على ما تقول مصادر وزارة الصحة.

يشار إلى أن مصلحة الصيدلة أنهت، أول من أمس، دراسة وتفتيش الفواتير المقدمة من شركات الأدوية، والتي من المفترض تسليمها للمصرف المركزي.

لقاح الأطفال على خطى الدواء: مفقود مفقود

يواجه الأطفال اليوم خطر عودة بعض الأمراض بسبب انقطاع معظم اللقاحات وشح بعضها الآخر. ففي الآونة الأخيرة، لم يعد في قائمة اللقاحات الإلزامية المتوافرة التي يتلقاها الأطفال، وخصوصاً في السنوات الأولى من عمرهم، سوى ثلاثة إلى أربعة لقاحات فيما البقية مفقودة، إما بسبب أزمة الاستيراد وإما بسبب سياسة التخزين التي يمارسها مستوردون وأصحاب مستودعات وبعض الصيدليات أيضاً

رأجانا حمية

أحد أعراض الأزمة الاقتصادية - المالية التي تضرب البلاد اليوم، هو زيادة حالات الإسهال لدى الأطفال وعودة بعض الأمراض والعوارض الصحية الحادة مجدداً بعد خفوتها سنوات طويلة. الربط هنا ليس سورياليّاً ولا تهكّماً، بقدر ما هو واقع يتجسد اليوم مع انفلاش أزمة فقدان معظم لقاحات الأطفال التي لم يبقَ منها على رفوف الصيدليات سوى نوعين أو ثلاثة توزّعها الشركات المستوردة بـ«الحبة».

وفي الآونة الأخيرة، بدأت تتسرب إلى العلن شكاوى أطباء أطفال وأهالٍ من انقطاع غالبية اللقاحات، وخصوصاً تلك التي تُستخدم في فترة ما بعد الولادة، وقد لحق بتلك الشكاوى أخرى صادرة عن بعض المستشفيات التي ترفع الصوت بسبب انقطاع لقاح hepatitis b وهو اللقاح الذي يُعطى للمواليد الجدد في المستشفيات، والذي يندرج ضمن لائحة اللقاحات الإلزامية.

اليوم، لم يعد السؤال في اللقاحات في عيادات أطباء الأطفال مجدياً، بعدما لحق هذا السؤال غيره من الأسئلة عن الأدوية المفقودة. وقد بات من الصعب حصر لائحة ما هو موجود، لسببين أساسيين، أولهما أن «لا شيء ثابتاً الآن مع موجة انقطاع

> انقطعت معظم لقاحات الأطفال ومنها لقاح «البرقان ب» الذي يُعطى للأطفال الحديثي الولادة في المستشفيات

الأدوية واللقاحات بسبب الأزمة»، وثانيهما هو غياب الخيط الفاصل بين ما هو مفقود وما هو مخزّن، خصوصاً في ظل لجوء بعض التجار وحتى الصيدليات إلى «ضب» بعض أصناف الأدوية تمهيداً لما بعد مرحلة رفع الدعم. من هنا، يُجمع عدد من أطباء الأطفال على أن ما هو موجود لا يتعدى الثلاثة لقاحات، ومنها لقاح الحصبة والحصبة الألمانية والبرقان (hepatitis a)، وإن كانت هناك أنواع أخرى متوفرة، فهي «ليست عامة، ويمكن أن يحصل عليها الطبيب بمعارفه أو يحصل عليها الأهالي من خلال جولاتهم على الصيدليات». اليوم غير قادر على تأمين «يوميته» من تلك اللقاحات، لأسباب منها «أن الصيدليات لم تعد تعطينا حاجتنا أيضاً بسبب عدم تسلّمها الكمية الكافية أو بسبب التخزين وثانياً بسبب انقطاع التيار الكهربائي». من هنا، عمد هذا الطبيب إلى التخفّف من الدوام في عيادته، فبات يفتح «3 أيام في الأسبوع فقط». أما في أيام «خدمته»، فيحاول تدبّر أموره من خلال «معارفه» أو من خلال الطلب من مرضاه «شراء لقاحاتهم من الصيدليات بناءً على الوصفة الطبية». وفي حال فشل الخيارين السابقين، يرشدهم إلى المستوصفات، علّهم يجدون ضالّتهم.

في المبدأ، باتت السرديات متشابهة لدى معظم الأطباء. معظم اللقاحات مفقودة، وما هو موجود لا يعوّل عليه. ولئن كان نقيب الأطباء في بيروت، شرف أبو شرف، يردّ المشكلة إلى سبب أساسي يتعلّق بأزمة الاستيراد «الفريش دولار»، وأزمة فتح الاعتمادات لدى مصرف لبنان وتأخر البتّ في الملفات «وهو ما يعني 3 أو 4 أشهر قبل أن تحضر اللقاحات»، يضيف أطباء الأطفال أسباباً أخرى، منها الأزمة المستمرة منذ أشهر والتي تتعلق بـ«منع الأطباء من التعامل مباشرة مع الشركات وحصر بيع اللقاحات في الصيدليات»، وقد دفع هذا الأمر برأي الأطباء إلى «السقوط تحت رحمة المستوردين وأصحاب الصيدليات، خصوصاً أن البعض من هؤلاء يمتنعون عن بيع اللقاحات ويفضّلون إعطاءها لزبائنهم». أضف إلى ذلك ما يحصل أخيراً بسبب سردية رفع الدعم، حيث يعمد الكثير من المستوردين وأصحاب المستودعات لإخفاء تلك اللقاحات وتخزينها للاستفادة منها ما بعد رفع الدعم. وهو أمر واقع ينسحب أيضاً على ما يحصل بالنسبة إلى الأدوية. وفي هذا السياق، يلفت أبو شرف، إلى أن «النقابة تواصلت مع منظمة الصحة العالمية لمحاولة إيجاد مخرج، وقد عرفنا بأن المنظمة تعمل على تأمين لقاحات للدولة اللبنانية». ولذلك دعا أبو شرف إلى «العمل على إيجاد حلّ، ولو مؤقتاً لمصلحة القطاع الخاص، مقابل أن يكون التلقيح للأطفال في العيادات مجانياً».

لكن، إلى الآن لا حلول، فيما المستوردون وأصحاب المستودعات في وادٍ آخر، إذ يشير هؤلاء إلى أن التوزيع «لا يزال شغّالاً وإن بكميات قليلة»، مع التأكيد أن المخزّون من اللقاحات المتبقية يكفي شهراً واحداً في أحسن الأحوال «ومن بعدها الأزمة تاتي». لكنّ السؤال هنا، إن كان المخزّون المفترض يكفي شهراً، فأين هي اللقاحات إذاً؟

تقرير

إقفال مكتب «مصرف سلامة» السويسري في بيروت: دقّت ساعة حساب الحاكم؟

يُروّج المقربون من حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، بأنّ الشكوى الجزائية المقامة ضدّه في فرنسا قد خُفّفت، محاولين الإيحاء بأنّ الملفّ قد أُقفل، ومُستندين على كون القضية في الأصل هي ادعاء شخصي. خلافاً لهذه المزاعم، قبلت النيابة العامة الفرنسية الشكوى بحقّ سلامة، وقد أحالتها إلى أحد قضاة التحقيق لمتابعة الإجراءات الضرورية.

بالتزامن مع المسار القضائي، تستمر الصحافة الفرنسية في تناول قضية سلامة من باب «انفتاح الجبهات القضائية في زوايا أوروبا الأربع، وكأنّ ساعة حساب الممول الكبير دقّت»، بحسب ما كتب الصحافي الفرنسي، المُتخصص في شؤون الشرق الأوسط، كريستيان شينو، ونُشر المقال في صحيفة «لو موند». وصف شينو سلامة بأنه «حارس الأسرار الكبرى والترتيبات المالية للطبقة السياسية اللبنانية. حجر الزاوية في النظام المصرفي الذي قاد لبنان نحو الإفلاس». نقل شينو عن مسؤول في الرئاسة الفرنسية قوله إنّ سلامة «الوحيد الذي يعرف ماذا يجري داخل المصرف المركزي»، مُضيفاً بأنّ «أحداً لا يعرف احتياطات النقد الأجنبي وأصوله ومخزون الذهب لمصرف لبنان، وهو البنك المركزي الوحيد في العالم الذي يُساهم في صالة قمار، أي كازينو لبنان». سلامة، بحسب شينو، «يرأس دولة داخل الدولة. خلافاً لرأي وزارة المالية، رفض أثناء المفاوضات مع صندوق النقد أي تدقيق جنائي في حسابات مصرف لبنان»، قبل أن يتمّ تعيين شركة «الفاريز آند مارسال» للتدقيق، ولكنّ الحاكم أيضاً «لم يُسلمها المستندات المطلوبة».

أنشأ سلامة «قفاعة مالية انفجرت، واليوم يجد نفسه في قفص الاتهام. خلال مسيرته المستمرة منذ 30 عاماً، تم البحث بإقالته مرة واحدة، لم يكن ممكناً المسّ بالحاكم، لكنّ الرياح بدأت تتغيّر». يُذكّر شينو بطلب النيابة العامة التمييزية في لبنان طلب المساعدة القانونية من عواصم أوروبية، وبانفضاح القضية من سويسرا حين طلبت في 27 تشرين الثاني 2020 طلب مساعدة قانونية من لبنان.

في الإطار نفسه، أعلن أمس عن إغلاق مصرف «UBS» السويسري مكتبه في بيروت، وهو المصرف الذي يُشتبه في أن يكون حاكم مصرف لبنان أحد زبائنه. بدأ موقع «إنسايد باراديبلاتز» السويسري مقاله عن قضية سلامة والاشتباه بارتكابه جرائم اختلاس وتبييض أموال مع شقيقه... «ويقول مصدر إنّ حاكم المصرف المركزي اللبناني كان زبوناً لدى مصرف UBS. والمدير العام لمجموعة UBS في الشرق الأوسط، علي جانودي يتعرّض حالياً لضغوط كبيرة، ويُحكى عن علاقات بينه وبين الجهات المؤثرة في لبنان». فهل من رابط بين التحقيق ضدّ سلامة في سويسرا وإقفال مكتب بنك «UBS» في بيروت؟ يستبعد الموقع السويسري وجود رابط بين الأمرين، «ومع ذلك، من اللافت تزامن الحدثين».

(الأخبار)

> «لوموند»: يرأس سلامة دولة داخل الدولة... وفقاعته المالية انفجرت

أوجيرو
من عندنا
مناقصة عمومية
لتزويد آليات ومراكز وزارة الاتصالات وهيئة أوجيرو بمادتي البنزين والديزل أويل وتغيير الزيوت والفلاتر مع خدمة الغسيل (إعادة)
تدعو هيئة أوجيرو والشركات المتخصصة إلى تقديم عروض بالظرف المختوم وذلك لتزويد آليات ومراكز وزارة الاتصالات وهيئة أوجيرو بمادتي البنزين والديزل أويل وتغيير الزيوت والفلاتر مع خدمة الغسيل.
يمكن الحصول على دفتر الشروط الخاصة بذلك من مركز أوجيرو الرئيسي في بئر حسن - مقابل المدينة الرياضية، الطابق الأول - الغرفة ١١٨ اعتباراً من نهار الجمعة الواقع فيه ٢٠٢١/٧/٩ وذلك خلال الدوام الرسمي، على أن يكون آخر موعد لقبول العروض الساعة الثانية عشرة من نهار الثلاثاء الواقع فيه ٢٠٢١/٧/١٣.
تجري جلسة فض العروض الساعة العاشرة تماماً من نهار الأربعاء الواقع فيه ٢٠٢١/٧/١٤.
ملاحظة: تقدم العروض لدى أمانة سر الهيئة في الطابق الثاني - الغرفة رقم ٢١٩.

تقرير

مركز الموارد في دار معلمي صيدا: المهزلة مستمرة

فاتن الحاج

بين 15 آذار و22 حزيران، تغيّرت مرتين شروط اختيار مسؤول فني لمركز الموارد في دار المعلمين والمعلمات في صيدا، التابع للمركز التربوي للبحوث والإنماء. في المرة الأولى، اشترط الإعلان عن إجراء مباراة محصورة لاختيار مسؤول فني أن يكون المرشح من المدربين العاملين حالياً في إطار مشروع التدريب المستمر، ويملك خبرة لا تقلّ عن 10 سنوات. وفي المرة الثانية، انخفضت المدة إلى 5 سنوات. الخفض «الفاقع» للشرط بات هدفه واضحاً لجهة تفصيل المنصب على قياس أستاذ الكيمياء في التعليم الثانوي الرسمي جيسكار ديب، المنتسب إلى التيار الوطني الحر، والمدعوم من رئيسة لجنة التربية النيابية ونائبة صيدا بهية الحريري، والذي لديه 6 سنوات ونصف سنة خبرة في التدريب، ولا يستوفي شرط السنوات العشر. يذكر أن ديب مقرّب من مديرة الإرشاد والتوجيه هيلدا خوري، المقرّبة بدورها من وزير التربية طارق المجذوب. وكان الوزير ألحق ديب، في وقت سابق، بمكتبه في الوزارة، بعدما كان ملحقاً بمكتب الإرشاد والتوجيه في صيدا، في استباحة للقانون، وفي تجاوز صريح للحالات المنصوص عليها في المادة 49 من المرسوم الاشتراعي 112 بتاريخ 1959/6/12 (نظام الموظفين)، وجاء فيها «في ما عدا حالات الأصالة والوكالة والانتداب، لا تعتبر قانونية أي حالة أخرى للموظفين العاملين، كالوضع تحت تصرف الوزير أو إدارة ما...». https://al-akhbar.com/Community/291212

«الحسومات» في المعايير مرّت بـ7 سنوات خبرة حين أعلن المركز التربوي في 17 أيار عن مباراة مركزي بعلبك وزحلة للمنصب نفسه. يومها، عزا رئيس المركز بالتكليف جورج نهرا تخفيف الشروط إلى أنه لم يتقدم أحد من الأساتذة للمنصب، وأنه سيصدر إعلان مشابه لمركز صيدا على قاعدة توحيد المعايير. https://al-akhbar.com/Community/306643

لكن ما حصل أن الشرط في صيدا انخفض مرة واحدة من 10 سنوات إلى 5 سنوات ولم يمر بـ7 سنوات. أمس، حاولت «الأخبار» التواصل مع نهرا وسؤاله عن أسباب تعديل شرط الخبرة للمرة الثانية، وهل سينطبق شرط الـ5 سنوات على مركزي بعلبك وزحلة، من دون أن تُوفّق في الحصول على جواب.

سبوت لايت

ارتفاع كلفة مشاهدة المباريات... المشجع يبحث عن «لينك»

مباراة واحدة متبقية من عمر بطولة أوروبا لكرة القدم (يورو 2020)، وكذلك بطولة كوبا أميركا. وكما في كل عام وعند كل استحقاق رياضي او بطولة كبرى، يبحث المتابع اللبناني عن طريقة لمشاهدة المباريات بعيداً عن الكلفة المرتفعة والاحتكار. الحلول هذه المرة كانت كثيرة، ولو ان الوصول إليها لم يكن سهلاً

«بدنا لينك لنحضر الماتش»، هي العبارة التي يتناقلها معظم مشجعي ومتابعي كرة القدم في لبنان، قبل حلول موعد أي مباراة في بطولتي أوروبا، أو كوبا أميركا، خاصة خلال الأدوار الإقصائية. الجمهور هنا يبحث عن حلول، وهذا الأمر يجده عبر «اللينك» لمشاهدة المباراة عبر الإنترنت، من خلال الحاسوب أو الهاتف الذكي، لأن كلفة الاشتراك بباقة اليورو والكوبا مرتفعة للغاية، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعيشها البلاد.

الأمر ليس جديداً، فخلال السنوات القريبة الماضية بات الناس مطالبين بدفع مبالغ كبيرة للاشتراك بباقة البطولات الكبرى، خاصة بطولتي أوروبا وكأس العالم، وكذلك كوبا أميركا. في عام 2018 كان أي شخص يريد متابعة مباريات كأس العالم مطالباً بدفع 150 دولاراً أميركياً، أي ما يوازي 225 ألف ليرة لبنانية في ذلك الوقت، ككلفة تركيب جهاز «ريسيفر» وتوصيل، والاشتراك بالباقة الخاصة بالبطولة، أما إذا كان مشتركاً سابقاً فيدفع 100 ألف ليرة لمشاهدة باقة كأس العالم.

اليوم اختلف الأمر ولكن ليس للأفضل بالتأكيد، وبات الجمهور مطالباً بدفع 450 ألف ليرة لبنانية للاشتراك بباقة بطولة أوروبا (يورو 2020) وكوبا أميركا إضافة إلى كلفة الاشتراك الشهري التي تُقدّر بحوالى 80 ألف ليرة، وذلك إذا كان مشتركاً سابقاً ويملك جهاز بث «ريسيفر»، أما إذا كان يريد الاشتراك من جديد مع خدمات التوصيل، فالتكلفة تصل إلى أكثر من 600 ألف ليرة لبنانية. مبلغ ليس بالسهل في ظلّ هذه الأزمة، لا سيما على العائلات التي فقدت أكثر من 80% من قيمة رواتبها، إلّا أن «هذا هو القانون» بحسب ما يقول أصحاب الشركات التي تملك الحقوق من الناقل الحصري للمباريات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهي قناة «بي إن سبورت»، لكل من يراجعهم من المشتركين وهو يشكو من ارتفاع الأسعار. مساحة الترفيه والتسلية التي كانت مجانية خلال سنوات ماضية، باتت اليوم تخضع لشروط حقوق النقل والاحتكار، وبات من يريد مشاهدة بطولات كرة القدم، وغيرها من الرياضات مطالباً بدفع مبالغ طائلة.

توفرت بدائل كثيرة هذه المرة وهي مرشحة للازدياد (أ ف ب)

نسبة كبيرة من المتابعين وجدوا أنفسهم مضطرين للاشتراك ودفع مبلغ الـ450 ألف ليرة لبنانية لمشاهدة اليورو والكوبا خلال هذا الشهر الذي يمتد كروياً من 12 حزيران وحتى 12 تموز الجاري. هؤلاء لم يجدوا حلولاً، أو ربما لم يبحثوا عنها. وفي الكثير من الحالات، العائلة تلجأ إلى اشتراك واحد تقسّم كلفته على أكثر من فرد، ويشاهد الجميع المباراة في الوقت ذاته. وهناك الفئة الثانية وهم أصحاب المقاهي، الذين يجدون أنفسهم مجبرين على الاشتراك ودفع الأموال للشركات، تحت سيف الرقابة المفروضة عليهم، وهذا الأمر يكبّد الجميع تكاليف إضافية في ظلّ الأزمة الخانقة اليوم.

على جهة أخرى لا يمكن تجاهل «المشجع الموسمي»، ويُقصد المشجع الذي يشاهد البطولات الكبرى فقط، أي كأس العالم، وبطولتا أوروبا وكوبا أميركا. هذا الأخير يجد نفسه غير ملزم بدفع المبلغ، خاصة في ظل الأوضاع الحالية، فيلجأ إلى الحلول البديلة. حلول يوجد منها الكثير اليوم، وهي مرشّحة للازدياد في الفترات المقبلة، وهذا أمر جيد جداً بحسب ما يعبّر عشاق كرة القدم. الحل الأول لمعظم هذه الفئة، مع آخرين وأكثرهم من الشباب والذين تتراوح أعمارهم بين 15 و30 عاماً يبحثون عن الرابط أو «اللينك» لمشاهدة المباريات. الروابط باتت كثيرة ومتوفرة بجودة عالية، ولكن هذا سلاح ذو حدين، فالأمر يحتاج إلى كهرباء دائمة وانترنت سريع، وهذا ليس متوفراً دائماً في لبنان، إلا أنه وبحسب هؤلاء يبقى ممتازاً مقارنة بالمبلغ المتوجب دفعه للشركات. وفي هذا الجانب يقول مشجع من مدينة طرابلس إنه ومنذ بدء اليورو يتابع المباريات من خلال الروابط التي يحصل عليها من زملائه، ويضيف: «أسعار الاشتراكات نار. أتابع عبر اللينك. الجميع هنا يبحث عن بدائل أقل تكلفة». وحول الجو العام في المدينة يقول: «أصحاب الستالايت يقطعون البثّ عندما تتأخر عن الدفع. أشاهد المباراة عبر الهاتف أنا وأصدقائي، وأغلب الأشخاص في المدينة يشاهدون المباريات في تجمعات وسهرات عند بعضهم البعض، وتوزع التكلفة على الجميع». وعن مشاهدة المباريات في المقاهي يقول: «لا يوجد تكلفة إضافية في الكافيه، تطلب أي مشروب وتتابع المباراة، ولكن لا يمكنك مشاهدة المباراة التي تريدها، لذلك أفضل حل هو اللينك». مشجعة أخرى في بيروت تقول: «أشاهد المباريات عبر الروابط على الإنترنت. حتى لو كانت المباريات متوفرة عبر الاشتراكات، أفضّل الروابط لأنها أسهل وأشاهد عبر الهاتف».

> وصلت كلفة مشاهدة بطولتي أوروبا وكوبا أميركا إلى 450 ألف ليرة إضافة إلى كلفة الاشتراك الشهري

في الضواحي، والمناطق البعيدة عن العاصمة بيروت يقدم «الستالايت» الحل. الموزّعون في الأحياء يحاولون إرضاء الزبائن المشتركين لديهم منذ سنوات والذين يدفعون شهرياً مبلغاً لا يتجاوز الـ50 ألف ليرة لبنانية اليوم، وفي السابق، أي قبل انهيار الليرة كان 15 ألف ليرة، فيبحثون عبر الأقمار الصناعية الأوروبية عن قنوات فرنسية أو ألمانية أو بأي لغة كانت... تنقل هذه المباريات، ويقدمونها للمشتركين. حلّ يجده عدد كبير من المتابعين ممتازاً، على اعتبار أن الأهم هو مشاهدة المباريات مهما كانت لغة التعليق، ولكن يجب الدفع شهرياً أيضاً لأصحاب «الكابل».

هي قضية مفتوحة باستمرار، ويزداد الحديث عنها عند كل بطولة أو استحقاق رياضي عالمي. الروابط أصبحت متاحة للجميع رغم المخاطر الناتجة عنها من فيروسات وغيرها. عشاق كرة القدم والرياضة عموماً يأملون بالوصول إلى عالم أكثر عدلاً، من دون وجود مكان للاحتكار، ودفع مبالغ طائلة من أجل مشاهدة مباريات كرة القدم، وهي لعبة كانت تُعرف دائماً بلعبة الفقراء.

(الأخبار)

تعرض بطولة كوبا أميركا لخسائر كبيرة أخيراً (أ ف ب)

الكرة المعولمة

كوبا أميركا «تحت جناح» اليورو... السحر وحده لا يكفي!

لطالما برزت المنافسة الأوروبية ـ الأميركية على مختلف الصعد. وكرة القدم ليست استثناءً، خاصة عندما يتعلق الموضوع بنجوم أميركا الجنوبية. الرغبة في تفوّق أحد الطرفين على الآخر يظهر جليّاً على المستطيل الأخضر من خلال منافسات اليورو وكوبا أميركا، حيث تتبارى أساليب «السيطرة» بشتى المجالات

حسين فحص

تعدّ بطولتا اليورو وكوبا أميركا أهم مسابقتَين على الصعيد القاري للمنتخبات بعد بطولة كأس العالم، وقد شهدت البطولتان تنافساً شديداً منذ الأزل على السيطرة والنفوذ.

ظل الجدل حول كوبا أميركا وكأس أوروبا مستمراً على مر العصور، وأبقى عالم كرة القدم منقسماً لسنوات. وفي ظل الإثارة المتفاوتة التي خلّفتها كلتا القارتين بالنسبة إلى مشاهدي كرة القدم والمشجعين في جميع أنحاء العالم، توجّه الكثيرون إلى طرح السؤال عن البطولة الأهم من حيث الرعاية والمشاهدة واستعراض النجوم، فلمن الغلبة؟

لكل مسابقة سحرها، هذا واضح للجميع. ولكن عندما تزامنت البطولتان في التوقيت ذاته، خسرت كوبا كثيراً، حيث أصبحت بالنسبة إلى المشاهدين كقطعة الحلوى ما بعد وجبة اليورو الغنية. طرح الكوبا واليورو كمادة ترفيهية للجمهور في نفس الوقت، قلّل من قيمة البطولة الأميركية الجنوبية وأظهر التفوّق الواضح لصالح المباريات الأوروبية.

في الكوبا، يبرز منتخبا البرازيل والأرجنتين اللذان وصلا إلى النهائي «بسهولة»، مقارنة بالمفاجآت التي أحدثتها الفرق الأوروبية «غير» المرشحة لنظيرتها من النخبة الأولى. يغلب على فرق كوبا أميركا السحر الكروي من حيث الإمكانات الفردية للاعبين، غير أنّ النّدية الموجودة في اليورو بفعل كثرة النجوم المشاركة في دوريات النخبة جعل من مباريات كأس أوروبا أفضل وأمتع بالنسبة إلى المشاهد.

تفاوت في نسب المشاهدة

تعتبر بطولة كوبا أميركا أقدم بطولة في عالم كرة القدم، وهي تشهد على مشاركة 11 منتخباً في المسابقة، مقارنة ببطولة اليورو التي تضم 55 منتخباً يتنافس فيها 24 في كل مرة. بناءً على ذلك، من المنطقي أن يكون لليورو عدد أكبر من المتابعين وربما تغطية إعلامية أفضل.

أيضاً، حقيقة أن المنتخبات التي تتأهل للبطولات الأوروبية تحتاج إلى المرور بعملية تأهيل أخرى، هي مؤشر على أن المنافسة الأوروبية أكثر تنافسية ولديها معايير أعلى في ما يتعلق بكفاءة كل منتخب يدخل البطولة.

تختلف نسب المشاهدة بين البطولتين تبعاً لعوامل عديدة، منها المستوى الفني لكل بطولة، الترويج الإعلامي، إضافة إلى توقيت المباريات الذي أبعد الجمهور عن متابعة الكوبا نظراً إلى إقامة أحداثها بعد منتصف الليل بحسب توقيت لبنان ومعظم دول الشرق الأوسط، بينما يبدو توقيت مباريات كأس أوروبا مناسباً للأكثرية وخصوصاً في أغلب دول أفريقيا وآسيا.

في هذا الصدد، أظهرت البيانات الصادرة عن معهد «الرأي العام والإحصاء البرازيلي» أن بطولة كوبا أميركا فقدت حوالى 60 في المئة من جمهورها منذ عام 2019. ووفقاً لشبكة Sony (Pictures Sports Network) (SPSN) يبلغ متوسط عدد المشاهدين 980,000 مشاهد لكل مباراة بعد مرور عشر مباريات في البطولة.

> فقدت بطولة كوبا أميركا حوالى 60 في المئة من جمهورها منذ عام 2019

وعلى الجهة المقابلة، تابع 37 مليون مشاهد النخبة الكاملة للمباريات الـ21 الأولى في مرحلة المجموعات من بطولة أمم أوروبا لكرة القدم 2020، وذلك ما بين 11 يونيو/ حزيران و18 يونيو/ حزيران 2021، وهو رقمٌ يقارب ثلاثة أضعاف نسبة المشاهدة في بطولة أمم أوروبا 2016. ولعبت حقوق النقل دوراً كبيراً في تفاوت نسب المشاهدة، فعلى سبيل المثال، كان معظم الأميركيين الجنوبيين قادرين على مشاهدة مباريات أوروبية أكثر من كوبا أميركا (رغم إقامة الحدث في البرازيل) نظراً لأن أجهزة التلفزيون في الجنوب لا تمتلك حقوق البث التلفزيوني لهذا العام.

كورونا يقلب الموازين

وبعيداً عن التفاوت في الأداء واختلاف موازين التغطية الإعلامية، كان لتداعيات فيروس كورونا أثر واضح في إخفاء وهج كوبا أميركا هذا العام وفيات في العالم بعد الولايات المتحدة. رغم ذلك، استضافت بلاد السامبا العرس الكروي بعد انسحاب كلّ من الأرجنتين وكولومبيا من سباق الاستضافة.

جاء عرض الرئيس البرازيلي بولسونارو، الذي يسعى للحصول على «سلاح» إلهاء جماعي عن مشاكله التي لا تعدّ ولا تحصى في البلاد، لاستضافة البطولة ضد نصيحة خبراء الصحة في البلاد، وهو ما ساهم بحملة غضب ومقاطعة من قبل المواطنين البرازيليين.

وفي ظلّ «خطورة» الوضع، انسحب العديد من الشركات الراعية، خاصة تلك الأوروبية أو الآسيوية. ووصف السياسيون المعارضون الحدث بأنه «مشروع الموت»، كما اتّجهت بعض الوجوه المحلية لاتّهام الرئيس بارتكاب «إبادة جماعية».

الجوائز النقدية تميل لأوروبا

من المنظور المالي، تطورت بطولة اليورو لتدرّ عائدات نقدية هائلة بالنسبة إلى المنتخبات المشاركة.

يحصل الفريق المتوّج بالبطولة على ما يقرب من 34 مليون يورو في المجموع، ويبلغ المبلغ الإجمالي الذي سيتم تقسيمه بين الفرق المشاركة 371 مليون يورو. هذا المبلغ كبير جداً مقارنة بنسخة عام 2016 حيث كانت الجوائز تُقدر بـ304 مليون يورو.

على الجهة المقابلة، يبلغ إجمالي الجوائز المالية لبطولة كوبا أميركا هذا العام، 23 مليون دولار، يتم توزيعها على المشاركين بنسب متفاوتة. ومن المتوقع أن يحصل الفريق الفائز على مبلغ 10 ملايين دولار فقط بعد تتويجه بالقب.

العديد من العوامل وضعت كوبا أميركا في ظل اليورو، غير أنّ سحر أميركا الجنوبية لا يزال حاضراً. الاهتمام سيزداد في النهائي المنتظر بين البرازيل والأرجنتين، بانتظار تحسينات اتحاد أميركا الجنوبية لكرة القدم (كونميبول) في السنوات المقبلة لمقارعة اليورو من جديد.

«جنون» في بيروت: المقاهي «مفوّلة» والمباراة بـ100 ألف ليرة

عبد القادر سعد

«اللبناني عنيش». عبارة لطالما سمعناها خلال سنين الحرب وفي الأزمات. رغم كلّ الظروف التي مرّت على لبنان كان اللبناني متمسّكاً بالحياة. أمرٌ قد يكون منطقياً حين تتعلّق الأمور بأزمات سياسيّة أو أمنيّة، لكن حين يتعلّق الأمر بأزمة اقتصادية فمن الصعب تقبّل هذه الفكرة. قسم كبير من اللبنانيين في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يشهد لبنان مثيلاً لها، انتقل من مرحلة الحياة إلى مرحلة البقاء على قيد الحياة. ولكن ما يحصل في الشارع يبدو غير منطقي. هناك حالة نكران، ولا مبالغة بالقول إن هناك حالة جنون.

حالياً يعيش اللبنانيون أجواء حدثَين كرويين كبيرين: اليورو وكوبا أميركا. منذ ما يقرب من ثلاثة أسابيع من الصعب أن تمرّ ليلة لا يكون فيها مباراة من النوع الجماهيري. أمرٌ يبدو واضحاً من خلال الاكتظاظ المخيف الذي تشهده المقاهي في بيروت وضواحيها بمختلف مستوياتها، من الشعبية إلى تلك التي تقدّم جميع أنواع الطعام. جولة في بيروت ليلاً، وليس في نهاية الأسبوع، تعطي انطباعاً بأن لا أزمة في البلاد، وكأن سعر صرف الدولار لم يصل إلى مستويات قياسية.

مشهد لا يبدو غريباً مع كل مسابقة عالميّة. لكن في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة والارتفاع الجنوني للأسعار حيث مشهد المقاهي «المفوّلة» غير مألوف على الإطلاق. فقبل التفكير في كيفية تأمين كل هؤلاء اللبنانيين لكلفة متابعة مباراة كرة قدم في مقهى أو مطعم، يمكن التفكير في سؤال أول: كيف يستطيع هؤلاء تأمين البنزين للوصول إلى المقاهي والمطاعم؟ فاللبناني وصل إلى مرحلة أصبح يفكّر في كل خطوة يقوم بها حرصاً على عدم استهلاك الوقود.

السؤال الثاني في ظل الأزمات عينها: كيف يؤمّن اللبناني الأموال للجلوس في مقهى لمتابعة المباريات؟

كلفة متابعة مباراة واحدة في مقهى متوسط المستوى، لا تقل عن 100 ألف ليرة للشخص الواحد. مبلغ يتم توزيعه بين ساندويش يكون عبارة عن وجبة عشاء خفيفة ومشروب غازي ونرجيلة. المعدل العام لساندويش دجاج في بيروت بات لا يقل عن 25 ألف ليرة لبنانية، وفي المقاهي تصل قيمته إلى 40 ألف ليرة، يُضاف إليها 20 إلى 25 ألف ليرة ثمن النرجيلة و10 آلاف ليرة لبنانية للمشروب الغازي. وخلال المباراة هناك مياه معدنية، وبعض البزورات وغيرها، و«الحسابة بتحسب».

في السابق كانت بعض المقاهي تتقاضى كلفة إضافية مقابل عرض المباريات. يجب أن تحجز مكاناً قبل يوم أو يومين، أمّا اليوم فمعظم هذه المقاهي تكتفي بأن يطلب الزبون نرجيلة، ومعها بعض المشروبات. كلفة الفاتورة بحدّ ذاتها أصبحت «لمن استطاع إليها سبيلاً».

لا شك أنها مفارقة يمكن التوقف عندها. أزمة اقتصادية خانقة ومقاهٍ مكتظّة.

قد يكون لذلك أسباب عديدة أولها أن عدداً لا يُستهان به من اللبنانيين يتقاضون رواتب بالدولار، وبالتالي تصبح كلفة متابعة مباراة في مقهى أو مطعم زهيدة مقارنة بالسابق. من كان يدفع 50$ سابقاً على سعر صرف 1500 ليرة للدولار، بات اليوم يدفع 10$ على سهرة كرة قدم.

كما أن في لبنان هناك عدد كبير من اللبنانيين الذين يعملون في الخارج وقد جاؤوا أخيراً إلى لبنان لتمضية الإجازة الصيفية، وبالتالي تنطبق عليهم معادلة اللبنانيين المقيمين في لبنان ويتقاضون رواتبهم بالدولار. أضف إلى ذلك ارتفاع كلفة الاشتراك بالقناة الناقلة للمباريات. ليس فقط كلفة الاشتراك بالباقة التي تنقل مباريات اليورو وكوبا أميركا التي تبلغ 450 ألف دولار، بل الاشتراك بالقناة بشكل عام قبل إضافة باقة اليورو وكوبا.

كما أن اللبنانيين يعيشون تقنيناً قاسياً على صعيد الكهرباء سواء التي تؤمّنها الدولة أو مولدات الاشتراك في الأحياء، ما يعني أن المقاهي هي الملاذ الأخير لعدد كبير من الأشخاص الذين يريدون متابعة المباريات.

نقطة أخرى قد تكون سبباً في ارتياد اللبنانيين للمقاهي، هي الحاجة للهروب من الواقع الصعب وتعبئة الفراغ الكبير والقلق الذي يعاني منه اللبنانيون. فتكون مباراة كرة قدم متنفّساً لشريحة معينة من اللبنانيين تبحث عن مكان تعتقد فيه أن الزمن قد عاد إلى الوراء، في وقت يتمنى كثيرون أن يبقى على ما هو عليه، ليس بسبب استقراره بل خوفاً من ما هو آسوأ.

يدفع المواطن اللبناني فاتورة مرتفعة لمشاهدة المباريات (طلال سلمان)

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ الصدر الصسوك: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ للفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 01 ـ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل /AlakhbarNews @AlakhbarNews /alakhbarnews-paper

عدوان تموز بين الإنجازات والإخفاقات

سلام بو مجاهد *

كشفت كوندليزا رايس، إبّان عدوان تموز 2006، جوهر النوايا الأميركية لإعادة تقسيم المنطقة، بعد إعلانها ولادة الشرق الأوسط الجديد من قلب تل أبيب. وبوقاحة سياسية، تلاقت مع العدوان الصهيوني على لبنان، خرجت رايس بإعلانها عن ذلك المشروع لإعادة رسم المنطقة، بحيث شكلت حرب تموز أولى ركائزه، معلنة بوضوح، لا يقبل الشك، سعيها إلى صيغة جديدة لتلك الولادة، وأن ما يحصل هو مخاضها. إلّا أن الهدف الذي لم تعلنه رايس كان سحق المقاومة في لبنان وسحب سلاحها وتنفيذ القرار 1559 والقضاء على العقبة الأولى أمام مشاريع تطويع المنطقة وصهينتها، للإطباق على لبنان وإنهاء دوره الرئيسي في التصدي لمشاريع التسوية الاستسلامية وفق الأجندة الأميركية والصهيونية والرجعية العربية منذ عام 1982 وإنهاء دوره المقاوم، تمهيداً لمحاصرة سوريا، الدولة العربية الأخيرة التي رفضت كلّ الضغوط والشروط والإملاءات الأميركية وكذلك الإغراءات المتعدّدة التي نقلها لها كولن باول عام 2003، فكان أن فرض عليها الانسحاب من لبنان لاحقاً تحت ضغط اغتيال رفيق الحريري عام 2005 والذي أتى في سياق تحضير لبنان والمنطقة والشرق الأوسط القديم لمناخ ولادة قيصرية لشرق أوسط أميركي الهوى، تكون فيه الغلبة للكيان الصهيوني على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية كافة وشطب القضية الفلسطينية نهائياً.

إلّا أن الرياح جرت بما لا تشتهي السفن ولا الأساطيل الأميركية والصهيونية، فبعد ثلاثة وثلاثين يوماً من المقاومة والصمود خرج لبنان مثبتاً انتصاره في وجه عدو اعتاد الحروب والعمليات العسكرية الخاطفة، ففرض عليه حرباً طويلة لم يستطع من خلالها تحقيق أيّ من أهدافه العسكرية أو السياسية، فالحق الهزيمة بنخبة قواته فارضاً عليهم التقهقر في كل مواقع المواجهة، من عيتا الشعب ومارون الراس وبنت جبيل والطيبة ووادي الحجير والغندورية وصريفا إلى بعلبك والجمّالية، حيث امتزجت دماء المقاومين من مختلف الانتماءات السياسية والفكرية، من حزبنا الشيوعي اللبناني إلى حزب الله إلى حركة أمل، في أشرف وأنبل مواجهة ضد عدو استسهل دوماً قدرات شعوبنا العربية عامةً وبإمكانيات شعبنا اللبناني خاصةً، وكتب فصولاً من الاضطهاد والتهجير والتنكيل والظلم بحق شعبنا العربي الفلسطيني في فلسطين المحتلة وفي الجولان السوري المحتل، إن هذه الدّماء الزكية التي قدّمها المقاومون الشيوعيون في صريفا والجمالية في تلك الحرب، قدمت لانتصار لبنان عام 2006 المعنى والبعد الوطني للمقاومة في تصدّيها للعدوان؛ فتحيّة إجلال وإكبار للشهداء والجرحى ولدمائهم التي كلّلت هذا الانتصار، والمجد والخلود لشهداء حزبنا الشيوعي اللبناني وجبهة المقاومة الوطنية اللبنانية واتحاد الشباب الديمقراطي اللبناني، للرفاق الأبطال عوض جمال الدين، أحمد نجدي، حسن جمال الدين، محمد نجدي، علي نجدي، فؤاد القوعاني، حسن كريم، ماكسيم جمال الدين، وطبيب الفقراء عبد الناصر فياض.

إن فشل المشروع الأميركي في تمرير أهدافه في لبنان عام 2006 لا يعني إطلاقاً أنه فرض تغييراً على المشروع الأميركي الخاص بالشرق الأوسط الجديد الذي بشّرت به كوندليزا رايس، لا بل إن جميع الأحداث والتطورات التي تلت عدوان تموز في منطقتنا العربية والنتائج التي أفضت إليها، تؤكد في ما لا يدع مجالاً للشك أن المشروع الأميركي الصهيوني ثابت في أهدافه، وكل ما هنالك، أن أسلوب التنفيذ يتغيّر وفق المصالح الأميركية الصهيونية، من الأساليب القسرية إلى أخرى تدريجية، وإلى أخرى أقلّ عنفاً وذات نفس أطول، من الحروب الاستباقية، إلى الحروب الناعمة، إلى حروب الحصار الاقتصادي وحرب التجويع وحرب فرض العقوبات، كلها أساليب متعدّدة لهدف واحد، إخضاع منطقتنا وشعوبنا، وما صفقة العصر واتفاقات ابراهام والاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني وضمّ الجولان المحتل وتحقيق يهودية الدولة وهرولة أنظمة الخليج للتطبيع مع العدو، إلّا العنوان الأوضح والأبرز لطبيعة هذا المشروع الأميركي المتهالك في أكثرية ساحاتنا العربية.

(هيثم الموسوي)

إن صمود شعوبنا العربية، وبخاصة اللبناني والفلسطيني في التصدّي للعدوان الصهيوني المتربّص، أسس لمرحلة تاريخية جديدة، فتحت الآفاق إلى عالم متعدّد الأقطاب، تحتل فيه الصين اليوم الموقع الريادي في النمو الاقتصادي، وفتح الباب للاتحاد الروسي للعمل على استعادة دوره الإقليمي والدولي الذي خسره بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، فما نعيشه اليوم من مرحلة انتقالية على المستوى الدولي والإقليمي يؤسس لشرق أوسط جديد بمعايير سياسية تختلف عن ما بشّرت وعملت عليه الإدارات الأميركية المتعاقبة، في حين يعمل العدو اليوم على تحويل ذلك الصمود إلى نقمة معيشية واقتصادية لإجهاض كل تلك الانتصارات والإنجازات. إلّا أن هذا، لا يقلّل من عمق مسؤولية المنظومة الفاسدة المتسلّطة على شعبنا وعلى مؤسساته على المستوى اللبناني، ولا يخفّف من وطأة أزمة النظام البنيوية، التي فشل حرّاس هيكلها، حراس الطائف في تحقيق الحدّ الأدنى من شروط قيام وبناء الدولة الوطنية القادرة على احتضان تضحيات شعبنا الأطماع الإمبريالية والصهيونية في وطننا، والتي فشلت أيضاً في تأمين الحدّ الأدنى من مقوّمات العيش الكريم، وأبسط الحقوق في الصحة والتعليم والاستشفاء والعمل، بل على العكس من كلّ ذلك يستمر أصحاب السلطة، حراس النظام المتهالك، في التمسّك بحصصهم وبتسوياتهم للتغطية على فسادهم وسرقاتهم ونهبهم طيلة ثلاثين عاماً، ما أدّى، إلى جانب الحصار المالي والاقتصادي المفروض أميركياً وعربياً على لبنان، إلى الانهيار.

> التحوّلات التاريخية في منطقتنا تفرض تحصين الجبهة الوطنية وتحضيرها لأي مواجهة جديدة مع العدو، واعتماد نهج يلاقي تطلّعات الشعب اللبناني أيضاً

إن الانهيار الاقتصادي والمالي، المسؤولة عنه منظومة تحالف حراس اتفاق الطائف والطغمة المالية، مثلث الأضلع، الضلع الأول: بنية النظام السياسي الطائفي والمذهبي ورموزه المتمسّكة بالحصص المذهبية والطائفية كأساس في تكوين السلطات الدستورية والتشريعية وتحالفها مع الطغمة المالية، من جمعية المصارف ومصرف لبنان ونهجهم المتّبع في السياسات المالية طيلة ثلاثين عاماً، والتي دمّرت الاقتصاد الوطني وحوّلته إلى اقتصاد ريعي أفقر الشعب اللبناني وأدّى بالوطن إلى الانهيار.

والضلع الثاني، تتحمّل مسؤوليته القوى التي حملت على عاتقها خيار الإصلاح والتغيير وتفاهمت مع المقاومة على التغيير في بنية السلطة لمصلحة بناء الدولة، ففشلت هي الأخرى نتيجة تخلّيها عن خطابها الوطني والتمسّك بالحقوق الطائفية، فضاعت الحقوق ولم يسلم الوطن. من هنا نؤكد، أن مسؤولية الدفاع عن الإنجازات الوطنية في التحرير وفي الحفاظ على معادلة الردع القائمة، خاصة في ظلّ التحوّلات التاريخية التي تجري في منطقتنا، تفرض اتّباع نهج آخر، يقوم على تحصين الجبهة الداخلية والوطنية وتحضيرها لأي مواجهة جديدة مع العدو، وأيضاً اعتماد نهج يلاقي تطلعات الشعب اللبناني الذي انتفض في السابع عشر من تشرين الأول، بقراءة موضوعية لها، ولأسبابها ولأزمة النظام وبنيته المذهبية، والعمل على بناء الدولة الوطنية. أما الضلع الثالث من الأزمة فهو غياب البديل، وهنا نتحمّل نحن جزءاً من المسؤولية، إلّا أن المسؤولية الوطنية تقتضي منا استكمال المبادرة من أجل إنهاء بناء الائتلاف الوطني المعارض، مع القوى السياسية والشخصيات والمجموعات التي لم تتلوّث في الفساد وغير المرتبطة بأجندات خارجية. إضافة لساحات المناطق من خلال قيام أطر مناطقية ولجان شعبية، والتحالف الاجتماعي الذي أعلن عنه مؤخّراً والذي يعطّي البعد الاجتماعي والقطاعي والنقابي، من أجل إحداث موازين قوى تفرض بناء تلك المواجهة ضمن خطة وطنية تحمل مشروعاً سياسياً واقتصادياً بديلاً جدياً لنظام المافيات والفساد والتبعية والارتهان، بمهّد لمواجهة التحديات المقبلة ويفتح الآفاق في هذا النفق المظلم لإنقاذ ما تبقّى من إنجازات وطنية حقّقتها المقاومة في لبنان منذ إطلاق جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية عام 1982 إلى انتصار تموز 2006 الذي حقّقته المقاومة الإسلامية، ودماء مقاومي حزبنا الشيوعي الأبطال.

* عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني – افتتاحية «النداء»

الجذور المشرقية لهوية الحضارة الأندلسية

علاء اللامي *

إنّ التجربة التعددية القائمة على العيش المشترك والسماحة في الأندلس القديمة، التي يفاخر بها بعض من جيل المثقفين الأندلسيين المعاصرين وبين علماء إثنية «إنثروبولوجيين» ومؤرخين، الذين توقفنا في مناسبة سابقة عند أسماء بعضهم (الأخبار عدد 29 تشرين الأول، 2020)، تذكرنا مباشرة بتجربة الحضارة العربية الإسلامية الأم في المشرق العربي وخصوصاً في العهد العباسي وعاصمته الزاهرة بغداد. فهذه البداية الحضارية، وخصوصاً في طورها العباسي الأول، تأسّست أصلاً على التعددية والتنوع، وشارك في بناء حضارتها ممثلون فاعلون من عدة قوميات وأديان إلى جانب العرب المسلمين، فمساهمة العلماء الفرس والترك، والآذريين والهنود وعموم الآسيويين والمسيحيين العرب واليهود المزراحيم والأفارقة البربر وغير البربر، وبلغة الثقافة عهد ذاك أي العربية إلى جانب الأعمال المترجمة للإغريق والرومان والهنود هي مساهمة فعالة وتأسيسية.

هل فتح العرب المسلمون الأندلس فعلاً؟ وبالعودة إلى ما قاله دعاة استعادة الهوية الأندلسية «القديمة الجديدة» المعاصرون، نتوقف عند ما ذكره إيمانويلو غونزالس فيرين، وهو مؤرخ وباحث في فقه اللغة العربية، ومفاده أن الأندلس، بعد ما عُرف بحروب الاسترداد الشمالية، خضعت لعملية صناعة ذاكرة جمعية على نطاق واسع. ونفهم من السياق أنه يقصد عملية صناعة ذاكرة جمعية غير موضوعية ومنحازة ضد الهوية الأندلسية. فهو يؤكد (أن تاريخ مملكة ليون واستوريash، وتاريخ مملكة قشتالة كوريثة كُتِبَ، كما كُتِبَ التاريخ الاستعماري للأندلس في خدمة مشروع معين هو المشروع القومي الكاثوليكي، وهذا منطقي فقط في قلب شبه الجزيرة الإيبيرية، ولكنه لا ينطبق على الأندلس، ولا على أميركا اللاتينية- الناطقة بالإسبانية).

ويذهب فيرين إلى أن: «الحديث عن الاحتلال العربي لشبه الجزيرة الإيبيرية أمر مصطنع، ومجرد حكاية عُدَّتْ كتاريخ حقيقي لتبرير سقوط الحكم القوطي، ويصبح ضرورة ملحة عندما يرتبط بالفترة اللاحقة لفترة الاستعادة «حروب الاسترداد». إنَّ المحور الأساس في جوهر الفكرة القومية الكاثوليكية في إسبانيا هو أن الشر يأتي دائماً من الخارج، والآخرون هم الذين جاؤوا من الخارج لتعكير صفو شبه الجزيرة الإيبيرية. وللحفاظ على تلك الصورة الخادعة لا بدّ من الحفاظ على خرافة الاحتلال العربي، ولكن الحقيقة مختلفة عما أخبرونا به».

من الطبيعي أننا لا يمكن أن نتّفق مع فيرين في كلّ ما ذهب إليه، فحقائق التاريخ أكثر صلابة وثقلاً مما يتصوّر البعض، ولا يمكن نفي الفتح العسكري العربي الإسلامي لشبه الجزيرة الإيبيرية أو ما يسمّيه «الاحتلال العربي». ربما يكون هناك شيء من الحقيقة، في وصف وتقديم هذا الفتح من قبل من سمّاهم «القومين الكاثوليك» آنذاك على أنه «شر قادم من الخارج»، ولكن الفتح العسكري بحدّ ذاته حدث تاريخي حقيقي موثق جيداً تاريخياً كما سنوضح بعد قليل.

يقول فيرين في معرض تفنيده للحدث العربي، إن «تاريخ فتح العرب لشبه الجزيرة الإيبيرية كُتب بعد مائة وخمسين سنة من 711م، وهناك رواية عربية وأخرى لاتينية للأمر، وهي مجرد حكايات تاريخية عربية ولاتينية وليست مصدراً موثوقاً للتاريخ. هناك عملات وأختام ونقوش، لكن لا توجد وثيقة يعتدّ بها تقول كان هناك غزو عربي، بل كان هناك تعريب، ثورة ثقافية ودينية وسياسية جاءت من الشرق إلى الغرب. وإذا درس تاريخ الأندلس بترتيب وروية فلن يمكن القول حينها إن العرب غزوا الأندلس» (1).

الردّ على تشكيكات فيرين:

ويمكننا القول إنّ اعتراضات فيرين هنا على واقعة الغزو العربي، وتصغيره من شأن ما وجد من توثيقات وسجلات تاريخية وصفها بالحكايات وإهماله للعملات والنقوش والأختام رغم اعترافه بوجودها أمر لا يعتد به علمياً. وحتى مقولة «الثورة الثقافية والتعريب القادم من الشرق» يمكن وضعها في السياق التاريخي لما بعد حدث الفتح الحربي دون أن تتغير الصورة كثيراً، إذ أنّ الفرادة لم تكن في حدث الفتح الحربي بحدّ ذاته، بل في ما تمخّض عنه من قيام تجربة في البناء والتكوين الحضاري الإنساني المثقفي الجديد والذي لا عهد للقارة الأوروبية الجرداء حضارياً آنذاك به، هذا أولاً. وثانياً فالرقم الذي يؤرّخ به فيرين لأول الكتابات التاريخية العربية واللاتينية الموثقة لفتح الأندلس وهو مئة وخمسون عاماً غير صحيح تماماً، ولدينا «تاريخات» ووثائق تاريخية أبكر من هذا التاريخ بكثير، ومنها كتاب أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الحكم. وهو مؤرخ مصري وُلد في القرن الثاني للهجرة وبالتحديد سنة 187 أي بعد ثمانين عاماً من سنة 107 التي اكتمل بها الفتح العربي الإسلامي للأندلس. وقد أفرد بن عبد الحكم فصلاً خاصاً هو الخامس ذكر فيه كيفية وتفاصيل الفتح العربي لشمال إفريقية والأندلس والنوبة. والأهم من هذا الدليل التاريخي، هو أن لدينا وثائق مهمة عن مجريات الفتح ومنها وثيقة الصلح المؤرخة في سنة 94 هـ والتي استسلم بموجبها حاكم إحدى المقاطعات القوطية لجيوش المسلمين بقيادة عبد العزيز بن مُوسى بن نُصير.

والحاكم المقصود هو نبيلٌ قوطيّ عرفهُ المسلمون باسم «تُدمير» ويُلفظ في لُغته الأُم «ثيوديمير». وكان ثيوديمير يعيشُ شبهَ مستقلٍ في تلك المنطقة مُنذُ أيَّام لُذريق «رودريك» الذي قبل بأنَّهُ استخلفهُ على الأندلُس قُبيل اندلاع معركة وادي لكة. ويرد في هذه الوثيقة «كتابُ من عبدُ العزيز بن مُوسى بن نُصير لِتُدمير بن عبدوس أنَّهُ نزل على الصُلح، وأنَّ لهُ عهد الله وذمَّة نبيّه (ص) ألّا يُقدَّم لهُ ولا لأحدٍ من أصحابه ولا يُؤخَّر، ولا يُنزع من مُلكه، وأنَّهُم لا يُقتلون ولا يُسبون ولا يُفرَّق بينهم وبين أولادهم ولا نسائهم، ولا يُكرهوا على دينهم ولا تُحرق كنائسهم ولا يُنزع من كنائسهم ما يُعبد. وأنَّهُ صالح على سبع مدائن: أوريولة وبلتنة ولقنت ومولَه وبلَّانة ولورقة وأله، لا يُؤوي لنا أبقاً ولا يُؤوي لنا عدُوّاً ولا يُخيفُ لنا أمناً ولا يكتُمُ خبر عدوٍّ علمه» (2).

وقد حدث الاتفاق على هذه الوثيقة بعد معارك عنيفة كبرى من أهمها معركة «لكة» الدامية سنة 92 هـ، وكانت هذه الاتفاقية التي عُقدت بعدها بأقل من عامين نتيجة لها بشكل من الأشكال. والتزم العرب بهذه المعاهدة رغم أنها انطوت يومها على خدعة حربية من قبل ثيوديمير، ولكن الفتح المسلمين التزموا بما عاهدوا القوطي عليه. أما مصير ملك الأندلس القوطي لُذريق الذي هزمه العرب المسلمون فقد بقي مجهولاً لفترة طويلة، حتى كشفت إحدى المخطوطات القوطيّة العائدة إلى القرن التاسع الميلاديّ عنه وورد فيها أنَّهُ غَدَر في قرية إقطانية (الكائنة في البرتغال المُعاصرة) على شاهد قبر نُقش عليه عبارة «هُنا يرقُد لُذريق، ملك القُوط». باللاتينية: Hic requiescit Rodericus, rex Gothorum (3).

إنَّ ما يختصر تفاصيل وجهة نظر هؤلاء المثقفين الأندلسيين المعاصرين بصدد الموقف مما يسمى «حروب الاسترداد» يمكن أن نجده في ما قالته إحدى تلميذات عالمة الأنثروبولوجيا أنخيل كاستيانو في هذا الوثائق صراحة: «نحن نتحدث دوماً عن الاستعادة «حرب الاسترداد» ولم تكن هناك استعادة بل كانت غزوا قام به المسيحيون من الشمال للأندلس».

أما غونزالس فيرين، سالف الذكر، فيوضح هذه الفكرة مزيداً من التوضيح بقوله: «إن فكرة الاستعادة (الاسترداد)، قبلت لتبرير غزو بعض ممالك الشمال للجنوب الأندلسي وتدمير أيقونة ثقافية هي الأندلس التي كانت مثالاً للتسامح الديني وتعايش الأديان الثلاثة في ثقافة واحدة». حرب مشاريع سياسية أم حرب قومية دينية؟

ولكن فيرين يختلف في طرحه التاريخي عن بعض زملائه المؤرخين والإثنروبولوجيين، فهو يرى في حروب الاسترداد حرباً بين شمال وجنوب، لكل منهما مشروعه، وليس غزواً مسيحياً» لجنوب غير مسيحي، فيقول: «ثمة شيء وُلد مع احتلال إشبيلية عام 1248م. إذا نظرنا إلى احتلال فرناندو الثالث كاحتلال إسباني، فسنفهم ماذا كان يحدث في الجنوب وهو مشروع سياسي لمملكة قشتالة وملكها فرناندو، وإذا بدأنا بتوصيفه كاحتلال مسيحي فسيكون ذلك تفسيراً أيديولوجياً، فكيف يكون غزواً مسيحياً وستون بالمئة من جنود فرناندو من المسلمين، وكان الحليف الأساسي لفرناندو هو ابن الأحمر ولي عهد مملكة غرناطة المسلم، وكانوا يغزون تلك الأراضي في الجنوب لغايات سياسية ولم يكونوا يطردون المسلمين لأنهم مسلمون» (4). والواضح أن الأرقام التي يذكرها فيرين تحتاج إلى تمحيص وتدقيق، وخصوصاً زعمه القائل إن ستين في المئة من جنود فرناندو كانوا من المسلمين.

والواقع التاريخي يقول لنا شيئاً آخر مختلفاً: إن ابن الأحمر حاكم غرناطة، كان قد عقد صلحاً أقرب إلى الاستسلام مع فرناندو الثالث في ظروف شديدة التعقيد. فقد كان فرناندو الثالث ملك قشتالة يرى في ابن الأحمر عبد هزيمة ووفاة ابن هود حاكم قرطبة، زعيم الأندلس الحقيقي والخصم الذي يجب تحطيمه. وكان ابن الأحمر يحاول توطيد مملكته الناشئة في غرناطة، ويشعر بخطر دائم من الإسبان، ولكنه انتهى بأن ضمن عدم سقوط حكمه مؤقتاً، مقابل أن يُضحي باستقلاله، بل وأصبح دمية بأيدي الإسبان، فشاركهم في محاصرة اشبيلية وهو يقود العرب المسلمين، وهو ما سار على منواله حكام وأمراء أندلسيون آخرون غير ابن الأحمر لاحقاً فتحالفوا مع فرناندو القوي مخافة سقوط ممالكهم، وقاتلوا ضد بني قومهم 1236! فهل قرأ فيرين هذه الأحداث والتحالفات بين أمراء عرب مسلمين تحالفوا مع فرناندو واستسلموا له بفعل منطق الغلبة والقوة، فاعتبر فيرين أنهم أصبحوا جزءاً من قوات الشمال الإسباني؟ وهل يعقل أن هؤلاء الحلفاء شكلوا ستين بالمئة من قوات فرناندو الثالث، ولم يحاولوا أن يوحدوا قواهم ويقفوا بوجهه ويهزموه؟ أعتقد أن من الصعب جداً الأخذ بهذا المنطق، والموافقة على هذه الاستنتاجات المؤسسة عليه والتي يخرج بها فيرين.

> وثائقي «ثلاثية الأندلس - حكاية الشاطئين» نجح في عرض واقع البحث الذي يقوم به المثقفون الأندلسيون والعلماء المتخصصين في الهوية الأندلسية، بطريقة جريئة تتحصن بالعلوم الحديثة

خلاصة القول، هي أن هذا الفيلم التلفزيوني الوثائقي «ثلاثية الأندلس - حكاية الشاطئين» نجح إلى حد بعيد في عرض واقع حال البحث الذي يقوم به المثقفون الأندلسيون وفي طليعتهم العلماء المتخصصون في الهوية الأندلسية اليوم وبطريقة جريئة تتحصّن بالعلوم الحديثة وأساليبها.

* كاتب عراقي

المراجع:

(1) الوثائقي التلفزيوني «ثلاثية الأندلس: حكاية الشاطئين»
رابط الجزء الأول:
https://www.youtube.com/watch?v=EgTHuEwtLA8
رابط الجزء الثاني:
https://www.youtube.com/watch?v=bAdy6TgYLIA

(2) ابن قُتيبة الدينوري، أبو مُحمَّد عبدُ الله بن عبدُ المجيد بن مُسلم؛ تحقيق: مُحمَّد محمود الرافعي (322هـ - 1904م). الإمامة والسياسة، الجُزء الأوّل (الطبعة الأولى). القاهرة - مصر: مطبعة النيل. صفحة 136.

(3) Thompson, E. A (1969). The Goths in Spain. Oxford: Clarendon Press. صفحة 250. ISBN 0-19-814271-4.

(4) الوثائقي التلفزيوني «ثلاثية الأندلس: حكاية الشاطئين» – مصدر سابق.

الدول الضعيفة وسعر الصرف

البرداعر *

أظهر الباحث جاكسون أن ما تغيّر بعد الحرب العالمية الثانية هو تحوّل كل المستعمرات السابقة إلى دول وطنية مستقلة بقرار ودعم من المجتمع الدولي (جاكسون، 1990). وقد ازداد عدد الدول من 50 في نهاية الحرب إلى 160 دولة عام 1990. المهم أن البعض فقط من هذه الدول الجديدة كان يتوفّر على الموارد اللازمة البشرية والمادية للوجود كدولة (statehood). وسوف تتكفّل العواصم الاستعمارية السابقة بتوفير الدعم لكثير من هذه الدول وصولاً إلى دفع رواتب الإدارات الحكومية التي أقامتها. أي أن التوافق الدولي أعطى صفة قانونية للوجود كدولة لكل هذه الكيانات (juridical statehood) ولو أنها لم تتمكن من استيفاء الشروط الفعلية لهذا التحوّل (empirical statehood) (جاكسون، 1990: 23). وهو ما برّر تسميتها بـ«أشباه دول» (quasi-states). ولقد كان النظام الدولي ولا يزال هو الذي يؤمّن بقاء هذه الدول الضعيفة (جاكسون، سورنسن، 2002: 284).

وتتبّع كريستوفر كلافام مآل السيادة في هذه البلدان قبل وبعد انتهاء الحرب الباردة (كلافام، 1999). أظهر أن النخب في الدول الجديدة هذه كانت شديدة الحرص في البداية على السيادة، وذلك بمعنى الحفاظ على علاقة جيدة مع المجتمع الدولي واستخدام الصفة القانونية للدولة لضمان تحكّمها بشعوبها بلا خوف من تدخّل الخارج. وأعطى الإطار الدولي ممثلاً بـ«الحرب الباردة» للنخب هذه امتيازاً إضافياً هو حاجة الدول العظمى إليها للتصويت في أروقة الأمم المتحدة. وقد تابعت الدول العظمى دعمها لهذه الدول لكي لا تنتقل إلى المعسكر المضاد. وحفلت حقبة السبعينيات بمبادرات جماعية من قبل دول العالم الثالث للارتقاء إلى مستوى أعلى في ممارسة السيادة (كلافام، 1999: 525).

لكنّ حقبة الثمانينيات ستشهد بدء سيرورة معاكسة عنوانها تراجع سيادة دول العالم الثالث بل وانهيارها بالكامل. وقد استخدمت الدول الغربية الرساميل النفطية التي تم تدويرها بعد عام 1973 لإقراض الكثير من هذه الدول. وتبيّن مع ارتفاع الفوائد في مطلع الثمانينيات أن أكثريتها الساحقة كانت غير قادرة على الإيفاء بديونها. وهو ما أجبرها على الالتجاء، إلى المؤسسات الدولية، أي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاقتراض منها. ووضع الصندوق شروطاً للاستفادة من قروضه هي تحرير سعر صرف العملة أي خفضها بشكل كبير، وإزالة العوائق على الاستيراد وخفض حجم القطاع العام. أي أن مديونية دول العالم الثالث شكّلت المدخل لضرب سيادتها وصولاً إلى جعل الإدارة الاقتصادية لهذه البلدان في عهدة الخارج (externalization of economic management).

وقد وضع كلافام قدرة الدولة على تحديد سعر صرف العملة الوطنية في رأس قائمة العناصر المحدّدة للسيادة (كلافام، 1999: 533). فهذا السعر هو الذي يعيّن القدرة على الاستيراد من الخارج. وخفضه يعني ضرب مقدرة البلد المعنيّ على الاستيراد ودفعه إلى حالة من التقشّف الشديد. بل قد يتسبّب في حالات معينة بافتعال مجاعة.

وتعطي تجربة دول أفريقيا السوداء الفرنكوفونية مثالاً ساطعاً على مسألتي سعر الصرف والسيادة. وكانت فرنسا قد ثبّتت منذ 1948 سعر الصرف في 14 دولة تكوّن «مجموعة دول أفريقيا الفرنكوفونية» CFA (أنطوان عازار، سيفن سميث، 1994: ص 200 – 224). وبقيت هذه الدول محميّة حتى عام 1994 من انهيارات أسعار الصرف التي عرفتها الدول الأخرى. وتخلّت فرنسا في ذلك العام عن تثبيت سعر الصرف لهذه الدول. وهي التي كانت كفاءتها الاقتصادية قد تراجعت وزادت مديونيتها على مدى الحقبة بشكل كبير. وقد أخذت فرنسا الساحة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لفرض برامجهما على هذه الدول. ووقف رؤساء دول أفريقيا الأربعة عشر مشدوهين ومشلولين أمام انسحاب فرنسا من تثبيت سعر صرف عملتهم. وفرض هذا الانسحاب واقعاً جديداً على هذه الدول هو التقشّف الاقتصادي وتراجع النمو وتردي الأوضاع الحياتية من دون توقّف.

وأظهرت برامج التصحيح الهيكلي التي فُرضت على بلدان أفريقيا دور سعر الصرف في هذه البرامج. ويمكن اختصار هذه الأخيرة تحت ثلاثة عناوين: 1) خفض سعر صرف العملة الذي هو الإجراء الأكثر فعالية والأسهل في التطبيق. ويمكن الوصول إليه من خلال المفاوضات مع الصندوق مقابل دعم يوفّره. ويمكن الوصول إليه من خلال افتعال أزمة مالية تجعله أمراً واقعاً. ولأن خفض سعر صرف العملة كان الأهم في هذه البرامج، تسمّت سياسات «تصحيح هيكلي بواسطة سعر الصرف»؛ 2) خفض تدخّل الدولة بخصخصة الشركات الحكومية الرئيسية وخفض الإنفاق العام؛ 3) إجراء تغييرات جذرية تحرم الدولة من مداخيلها السابقة تحت عنوان إلغاء «تشوهات الأسعار». ومن ذلك إلغاء الرسوم الجمركية على الصادرات وحلّ الإدارات الحكومية التي تحتكر شراء الإنتاج الزراعي المحلي وتتولى تصديره، وإلغاء الرسوم الجمركية على الواردات التي كانت تحمي قطاعات بعينها (كلافام، 1996: 171 - 172).

* أستاذ جامعي

المراجع

Clapham Christopher, “Sovereignty and the Third World State”, Political Studies, 1999, pp. 522-537.

Clapham Christopher, “The International Politics of Economic Failure”, in Ch. Clapham, Africa and the International System: the Politics of State Survival, Cambridge University Press, 1996, pp. 163-186.

Glaser Antoine, Stephen Smith, « Une Politique de dévaluation », in Glaser et Smith, L›Afrique sans Africains: Le Rêve Blanc du Continent Noir, Paris, Stock, 1994, pp. 200-224.

Jackson Robert H., Quasi-states: sovereignty, international relations, and the Third World, Manchester England : Columbia University Press, 1990.

Jackson Robert, Georg Sorensen, “New Issues in IR: Sovereingty” in Jackson, Sorensen, Introduction to international relations: theories and approaches, Oxford University Press, 2002.

السعودية بعد سلسلة «الأخطاء» التي ارتكبها محمد بن سلمان في ملفّات تعتبرها واشنطن «إشكالية»، فتحت إدارة جو بايدن، أخيراً، بابًا مواربًا لولي العهد السعودي، عبر زيارة شقيقه ونائبه في وزارة الدفاع، خالد، إلى واشنطن. زيارةٌ حاولت المملكة تصويرها بصفتها «فتحاً» لنظام ابن سلمان، لكنها في الحقيقة لم تخرج من سياق العمل على «إعادة ضبط» العلاقات مع الرياض، أقلّه حتى وفاة الملك، والتي ستمثّل نقطة الفصل الحقيقية في ما ستؤول إليه الأوضاع في المملكة

ابن سلمان في «المعراج» الأميركي
الترويض جارٍ... حتى رحيل الملك؟

حسين إبراهيم

بلا حفاوة، استقبلت واشنطن خالد بن سلمان، بما أوحى بأنها تُفاوض خصماً على قضايا عالقة، لا بأنها تبحث مشاريع مشتركة مع حليف. وأسهمت في توليد هذا الانطباع، الحساسية العالية للملفات الموضوعة على الطاولة، من اغتيال جمال خاشقجي، إلى رغبة واشنطن في مساهمة الرياض في خفض أسعار النفط، مروراً بالعدوان السعودي على اليمن، وإيران، فضلاً عن ملفّات أخرى لا يجري الإعلان عنها، من مثل قضية المعارضين من داخل أسرة آل سعود في السجون، وأولئك المنفيّين، خاصة أن الإعلام الأميركي كشف أخيراً أن ضغوطاً مورست على الرئيس جو بايدن لإنقاذ ولي العهد السعودي السابق، محمد بن نايف، من التعذيب، وأن ذلك أسفر عن تحسّن معاملته وتلقّيه زيارات عائلية.

حرصت واشنطن على أن تعكس الترتيبات الشكلية للزيارة سياساتها المُعلَنة القاضية بـ«إعادة ضبط» العلاقات مع السعودية. إذ تعمّدت البيانات الأميركية الإشارة إلى أن وزير الدفاع، لويد أوستن، «انتهز الفرصة لأخذ بضع لحظات من المشاركة» في اجتماع خالد مع نائب وزير الدفاع للشؤون السياسية، كولين كال، وكذلك حضر رئيس الأركان، مارك ميلي، «جزءاً من الاجتماع». وبالطريقة نفسها، جرى تقديم الاجتماع مع وزير الخارجية، أنتوني بلينكن، الذي قالت وزارة الخارجية إنه «انضمّ إلى اجتماع» لخالد مع نائبة الوزير للشؤون السياسية، فيكتوريا نولاند. وللمقارنة فقط، كان بندر بن سلطان، وهو مجرّد سفير، يجلس على ذراع الكنبة التي يغرق فيها جورج بوش في البيت الأبيض خلال «الزمن الجميل» للعلاقات الأميركية - السعودية - والذي يسعى ابن سلمان للعودة إليه -، إبّان حروب الخليج الأميركية، بدءاً من عام 1991، وحتى غزو العراق في 2003. لكن منذ اغتيال خاشقجي، تُوظّن الرأي العام الأميركي على النظر إلى السعودية بوصفها دولة سيّئة السمعة والسلوك. وفي خلفية الوعي الأميركي هذا، المساهمة الكبيرة للمملكة عبر العقود في تراجع سمعة الولايات المتحدة نفسها، لكون الرياض تولّت تمويل وتنفيذ جانب كبير من الأعمال القذرة في أنحاء العالم، أصالة عن نفسها، ونيابة عن الإدارات الأميركية المتعاقبة. في المقابل، أسرفت السعودية، سواءً عبر نائب الوزير نفسه أو الإعلام، في «الطنطنة» للزيارة، وتقديمها باعتبارها فتحاً لنظام ابن سلمان، على طريق إعادة «تطبيع» العلاقات مع واشنطن، وفتح أبواب البيت الأبيض أمام وليّ العهد، باعتبار خالد ممثّلاً شخصياً لشقيقه وأكثر الموثوقين لديه.

> أسرفت السعودية في «الطنطنة» للزيارة وتقديمها باعتبارها فتحاً لنظام ابن سلمان

هل تعني الزيارة أن إدارتَي بايدن وابن سلمان عثرتا أخيراً على آلية للتعامل بينهما، بعد طول تمنّع أميركي، حاول ابن سلمان الردّ عليه بالسعي إلى تنويع علاقاته، والقول إن لديه خيارات أخرى؟ قد يكون في الافتراض المتقدّم شيء من الدقة، ولكن فقط في مرحلة انتقالية تمتدّ حتى وفاة الملك التي ستمثّل نقطة الفصل الحقيقية في ما ستؤول إليه الأوضاع في المملكة. في المقابل، لا يبدو أن الإدارة الأميركية مستعدّة لإعادة العلاقات إلى ما كانت عليه، لتعارض ذلك مع السياسة الجديدة لواشنطن والتي تقوم على تخفيف الوجود العسكري في الخليج، والتخفّف من مشاكله، لا التورّط فيها أكثر، بمعزل عن من يتولّى الحكم في السعودية. ومع نظام ابن سلمان، يصبح هذا الاحتمال أبعد، إذ لا تستطيع أميركا، ولو في الشكل وفي العلن، ابتلاع وعودها بعدم المساومة على ملفّ حقوق الإنسان مقابل شراء النفط أو بيع السلاح، ولا سيما وعد بايدن خلال حملته الانتخابية بمعاملة السعودية كـ«دولة مارقة» كما تستحقّ. وخالد بن سلمان نفسه ليس بعيداً عن الشبهات في قضية خاشقجي، فالاستخبارات الأميركية تشتبه في أنه هو من أعطى الضحية «الأمان»، عندما كان سفيراً لبلاده في واشنطن، للذهاب إلى القنصلية في إسطنبول، حيث غُدر به، ثمّ لعب دوراً في التغطية على الجريمة بعد وقوعها، إلى أن استُدعي إلى الرياض بعد الكشف عن المرتكبين، خوفاً من خضوعه لأيّ مساءلة.

حرصت واشنطن على ان تعكس الترتيبات الشكلية للزيارة سياساتها المعلنة القاضية بـ«إعادة ضبط» العلاقات (من الويب)

القرار في واشنطن أيضاً هو تنويع العلاقات في السعودية بين الحكم الصحيفة، معركة شخصية ضدّ ابن سلمان، في افتتاحية لها، أمس، أنه إذا كانت واشنطن تريد الضغط على ولي العهد لتحسين سجلّه في مجال حقوق الإنسان، فإن تعزيز العلاقة مع شقيقه خالد، خطوة في الاتجاه الخاطئ.

داخل المملكة، ثمّة الآن حقائق جديدة في السعودية، يجد الأميركيون أنفسهم أمامها، فقبل اعتلاء ابن سلمان منصب ولاية العهد الذي يمارس منه مهامّ الحاكم الفعلي للبلاد، لم تكن هناك معارضة داخل الأسرة، بينما المعارضون خارجها كانوا بلا تأثير. الآن هؤلاء أكثر عدداً وتأثيراً، ويطلّون على السعوديين مباشرة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، أو عبر الإعلام الغربي الذي يفرد لهم مساحات كبيرة. من أبرز الأمثلة هنا، سعد الجبري، اليد اليمنى لابن نايف، والمقيم في كندا. الجبري تجرّأ على رفع دعاوى أمام المحاكم الأميركية والكندية ضدّ محمد بن سلمان شخصياً بتهمة إرسال «فرقة النمر» التي اغتالت خاشقجي، لقتله في كندا، فيما أبناؤه يعيشون في السعودية، وهم حالياً في سجون ابن سلمان. هل كان ليرفع مثل تلك الدعاوى لولا أنه تلقّى تطمينات أميركية كافية حول سلامتهم؟ وهل كان أصلاً سيعلم أن ابن سلمان أرسل له «فرقة النمر» لولا أن الاستخبارات الأميركية مرّرت له هذه المعلومة؟

على الضفة الأميركية، يأخذ كثيرون داخل الولايات المتحدة على بايدن نكثه بوعوده الانتخابية في ما يتعلّق بالسعودية، والذي يبدو أن مردّه «الإدمان» على النفط الذي لا تعرف الولايات المتحدة طريقاً للشفاء منه. وفي هذا الإطار، اعتبرت صحيفة «واشنطن بوست»، التي يخوض صاحبها، جيف بيزوس، منذ مقتل خاشقجي الذي كان كاتب رأي في الصحيفة، معركة شخصية ضدّ ابن سلمان، أن الولايات المتحدة تحتضن معارضين سعوديين في الخارج وتمدّهم بأدوات العمل، بحيث بات صوت العديد منهم مسموعاً، أكثر من ذلك، تُقدّم أميركا، ومعها دول غربية أخرى، حماية خاصة لهؤلاء، ولعائلاتهم أو أقاربهم في السعودية، بحيث باتت هذه الحماية أكثر فاعلية من حماية أفراد العائلة المالكة أنفسهم. وهو ما يفسّر، جزئياً، تردّد بايدن في الاتصال بالملك سلمان، وتفضيله التعامل مع ولي العهد، وهو ما يبدو أنه سيستمرّ، على الأقلّ، طالما أن الملك على قيد الحياة.

العراق

المقاومة تصعّد الضغوط على الاحتلال
كلّ ما دون الانسحاب مرفوض

بتصعيدها الغارات ضدّ فصائل المقاومة، تغامر أميركا بإطالة الموقف العراقي بشكل حاسم نحو مطلب الانسحاب الأميركي الكامل. عندما تنعقد الجولة الرابعة من الحوار الاستراتيجي بين بغداد وواشنطن بعد الانتخابات العراقية المقرَّرة في العاشر من تشرين الأول المقبل، فضلاً عن توفير حافز قوي للفصائل لتصعيد مقابل

بغداد - الأخبار

ترتفع وتيرة التصعيد يوماً تلوَ آخر ضدّ المصالح الأميركية في العراق، في الوقت الذي تستعدّ حكومة مصطفى الكاظمي لخوض الجولة الرابعة من الحوار الاستراتيجي، التي ستبحث انسحاباً كاملاً لقوات الاحتلال الأميركي، بدلاً من جدولة الانسحاب، كما اتُّفق عليه في الجولة الثالثة التي انعقدت في نيسان الماضي. هذا التحوّل في الموقف العراقي جاء على خلفية تبادل القصف بين الأميركيين وفصائل المقاومة، والذي بدأ منذ منتصف حزيران الماضي وصولاً إلى الـ28 منه، حين استهدفت غارة أميركية معسكراً تابعاً لقوات «الحشد الشعبي» على الشريط الحدودي بين سوريا والعراق. صحيح أن وزارة الدفاع الأميركية أرجعت استهداف المعسكر إلى «استخدامه من قِبَل الفصائل العراقية في ضرب قواعدها الموجودة في سوريا»، لكن ثمة فريقاً سياسياً يعتبر أن ما يجري ما هو إلّا مناوشات بين طهران وواشنطن، تسبق التوقيع الوشيك للجانبين على الاتفاق النووي بنسخته المحدّثة.

إزاء ما سبق، يفيد مصدر سياسي مطلع، «الأخبار»، بأن غارات الاحتلال الأميركي تأتي لحفظ ماء وجه واشنطن، خصوصاً بعد الهجمات المتكرّرة التي أربكت حسابات إدارة جو بايدن في المنطقة، فضلاً عن الخسائر الأمنية والعسكرية التي مُنيت بها هذه الأخيرة. وفي حزيران الماضي، خصّص البيت الأبيض مكافأة تصل إلى ثلاثة ملايين دولار لمَن يُدلي بمعلومات عن الهجمات التي تستهدف المنشآت الدبلوماسية الأميركية في العراق. ويعتبر المصدر أن الغاية من استمرار الأميركيين في التصعيد هي جرّ الفصائل العراقية إلى حرب شاملة داخل بغداد، ومن ثم مناطق جنوب العراق، لإثارة الفوضى في الداخل. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ تسلّم بايدن الرئاسة في بداية العام الجاري، استهدفت أغلب عمليات القصف الأميركي الفصائل الموجودة في سوريا أو على الشريط الحدودي، وهو ما يفسّر أهمية تلك المنطقة بالنسبة إلى واشنطن، خصوصاً أنها تمثّل الخاصرة الرخوة التي يستغلها تنظيم «داعش» لاستعادة نشاطه. وقد تدفع فصائل المقاومة العراقية، التي شنّت نحو 12 هجوماً على المصالح الأميركية في العراق، منذ الغارة ما قبل الأخيرة في شباط الماضي، «التحالف الدولي» إلى الدخول على خطّ المواجهة، عبر تكثيف عملياته العسكرية وطلعاته الجوية، بحجّة قصف أوكار «داعش»، وهو الأمر الذي سيمثّل ورقة ضغط إضافية على الحكومة العراقية لحسم مصير تلك القوات، بعد انتفاء الحاجة إليها عقب دحر التنظيم.

> إذا واصلت أميركا خرقها للسيادة العراقية فإن فصائل المقاومة قد تدرس هجوماً آخر على الحدود مع سوريا

وسط هذا الجدل، برز تحول في موقف «تحالف الفتح»، بزعامة هادي العامري، لناحية مطالبه من الحكومة في شأن القوات الأميركية، إذ اشترط على فريق رئيس الحكومة، مصطفى الكاظمي، أن يكون الانسحاب شاملاً لتجنيب العراق السقوط في مطبّات أمنية قد تنعكس على المنطقة كلّها. وتفيد المعلومات بأن التفاهمات المشتركة بين بغداد وواشنطن كانت تتضمّن تخفيف التصعيد مع الفصائل لغاية إجراء الانتخابات المبكرة، وهو ما أكده الكاظمي حين قال إنه طلب من الأميركيين والإيرانيين «الابتعاد عن تصفية حساباتهم في العراق»، واختيار طريق الحوار السياسي لحلّ الخلافات وقطف ثمار تهدئة من شأنها أن ترسم خريطة طريق يسلّم فيها الجميع، لكن خرق الطيران الأميركي لهذه التفاهمات عاد بالأوضاع إلى نقطة الصفر. في الموازاة، بلغت مصدر أمني، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن تصاعد هجمات الفصائل ضدّ الأميركيين قد يدفع إدارة البيت الأبيض إلى قبول الشروط العراقية، وهي الانسحاب من بلاد الرافدين، شريطة إبقاء عدد من هذه القوات تحت مظلّة «التحالف الدولي»، وهو ما ترفضه الفصائل عموماً، كون البلاد لم تعد بحاجة إلى التحالف من الأساس. وفي حال واصلت الولايات المتحدة خرق السيادة العراقية، فإن بعض فصائل المقاومة قد تدرس خيار توجيه هجوم آخر على الشريط الحدودي، حيث توجد القوات الأميركية على مقربة من الأراضي السورية. أما الفريق الأميركي الذي يستعدّ لخوض الجولة الرابعة من الحوار الاستراتيجي، فيبدو أنه سيحمل رسالة عتب إلى الكاظمي الذي حاول، منذ توليه منصبه، احتواء الفصائل وإبعاد العراق عن أجواء الصراع الأميركي - الإيراني.

ستشهد الجولة الرابعة من الحوار الاستراتيجي مطالبة بانسحاب أميركي كامل (أ ف ب)

تقرير

مسلسل الهزّات الأمنية متواصل: دبي (ليست) بخير

لم يُعرف على وجه التحديد سبب الانفجار الذي وقع في ميناء جبل علي، في إمارة دبي، ليل أوّل من أمس، وإنْ كانت السلطات عزته، على جرّي عادتها، إلى «مواد قابلة للاشتعال» تسبّب الارتفاع في درجات الحرارة باشتعالها لينجم عنها انفجار ضخم سُمع على بعد 25 كيلومتراً من مكان وقوعه، لكنّ سياق الأحداث التي تتكرّر من حين إلى آخر في الإمارة الخليجية، يدلّ على امتهان نظامها التلفيق و«اللفلفة» لتجنيب البلاد تداعيات لا يحتملها اقتصادها، ولا حتى صورتها المصدَّرة على مستوى العالم

تسبّب الانفجار، وفق الرواية الرسمية، بحريق على متن سفينة حاويات تحمل «مواد قابلة للاشتعال» (أ ف ب)

سعى الإماراتيون إلى الإيحاء بأن الأمور على خير ما يُرام، وبأن الانفجار الذي وقع في ميناء جبل علي، أحد أكثر موانئ العالم إشغالاً، ليل أوّل من أمس، لا يعدو كونه حادثاً عابراً جرى تلقّي تداعياته سريعاً. ويجلّي هذا الاتجاه طريقة تعامل السلطات مع الحادثة التي تقول إنها تسبّبت بحريق على متن سفينة حاويات تحمل «موادّ قابلة للاشتعال»، فضلاً عن مسارعة المواطنين إلى تداول وسم بعنوان «دبي بخير»، في محاولة لتطمين مَن يخشى وقوع «خلل» أمني في الإمارة المعتمِد اقتصادها حصراً على قطاعات السياحة والخدمات والنقل والمصارف، والتي تكبّدت إحدى أقسى تبعات الأزمة الصحية، بينما سجّلت انكماشاً، قُدِّر، قبل نحو عام، بـ11%، أو أربعة أمثال ما سجّلته إبّان أزمة الائتمان العالمية (2008-2009).

لكنّ الحوادث المتنقّلة لا تفتأ تتوسّع لتأخذ مديات مختلفة في الإمارات، خصوصاً في السنوات الأخيرة؛ ولعلّ الانفجارَيْن اللذين وقعا في ثلاثة مطاعم في دبي وأبو ظبي، أواخر شهر آب من العام الماضي، و«صادفا» زيارة الوفدَيْن الإسرائيلي والأميركي الأولى للبلاد بعد الإعلان الرسمي عن اتفاق لتطبيع العلاقات بين الإمارات وإسرائيل، يجلّيان بوضوح دأب السلطات على «اللفلفة» هذه الحوادث، وسَوْق روايات من قبيل «تمديدات غاز»، أو «أسطوانة غاز»، أو حتى «موادّ قابلة للاشتعال»، حتى لا تضطر للتعامل مع تداعياتها، ولا سيما على المستوى الاقتصادي. وفي هذا السياق، يمكن الإسهاب في ذكر حوادث وقعت، في السنوات القليلة الماضي، من مثل بثّ حركة «أنصار الله»، منتصف عام 2019، أي قبل أشهر قليلة من إعلان الإمارات انسحابها من حرب اليمن، شريطاً مصوّراً لاستهدافها بطائرة مسيّرة، منشآت في مطار أبو ظبي الدولي، في تموز من عام 2018، كانت الدولة نفت وقوعه في حينه، عازيةً ما جرى إلى «مركبة إمدادات» انفجرت وتسبّبت بوقوع بعض الأضرار. كما سبق للحركة استهداف مطار دبي في آب وأيلول من العام نفسه، ردّاً على «جرائم العدوان» في اليمن، في حين نفت الإمارات أيضاً تعرُّض المطار لأيّ هجوم. وفي الثالث من كانون الأول 2017، أعلنت «أنصار الله» إطلاق صاروخ «كروز» على مفاعل براك النووي في مدينة أبو ظبي، إلّا أن «الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات» في الإمارات نفت الإعلان، مشيرة إلى أن البلاد «تمتلك منظومة دفاع جوي قادرة على التعامل مع أيّ تهديد من أيّ نوع».

استراتيجية الإنكار ليست جديدة على المسؤولين الإماراتيين الذين يبتكرون مع كل حادثة جديدة رواية تناسبها، وغالباً ما تكون مكرّرة. آخر تلك الحوادث، انفجار ميناء جبل علي الذي بدأت سلطات دبي تُحقّق في أسبابه، بعدما تردّد صداه في أرجاء المدينة الخليجية، وسُمع على بعد 25 كيلومتراً، وتسبّب، وفق الرواية الرسمية، بحريق على متن سفينة حاويات تحمل «موادّ قابلة للاشتعال» في أحد أكثر موانئ العالم ازدحاماً. الانفجار الذي أحدث أضراراً من دون أن «يسفر عن إصابات أو وفيات»، وقع عند الساعة 23:55 من مساء الأربعاء بالتوقيت المحلي في الميناء، لكنّ عناصر الإطفاء تمكّنوا من السيطرة عليه في أقلّ من ساعة ثم إخماد الحريق الناجم منه بالكامل. وأفادت سلطات الميناء بأن طاقم سفينة الشحن «أوشن تريدير» التي تحمل علم جزر القمر، وعددهم 14، تلقّوا أمراً بإخلاء السفينة والمنطقة المجاورة «عندما شُوهد تسرّبٌ ودخان»، فيما ذكر القائد العام لشرطة دبي، الفريق عبد الله خليفة المري، لقنوات تلفزيونية محلية، أن السفينة كانت تحمل 130 حاوية على متنها، ثلاث منها كانت «تحتوي على موادّ قابلة للاشتعال»، لافتاً إلى أن سبب الحادث قد يكون، وفق التقارير الأولية، «احتكاكاً أو حرارة الطقس المرتفعة». ويُعدّ ميناء جبل علي محطّة نقل وتجارة رئيسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأحد أكثر موانئ العالم إشغالاً، إذ يستطيع التعامل مع حاملات طائرات، وكان أكثر موانئ البحرية الأميركية ازدحاماً خارج الولايات المتحدة في عام 2017، وفقاً لخدمة أبحاث الكونغرس الأميركية. وسارعت سلطات الميناء لدى اندلاع الحريق إلى القول إنه تم «اتّخاذ كلّ الإجراءات اللازمة لضمان سير حركة السفن بصورة طبيعية في الميناء». كما أكدت مجموعة «موانئ دبي العالمية» التي تدير عمليات الميناء وموانئ عديدة في أنحاء العالم، أن «عمليات المناولة وتخليص البضائع تسير كالمعتاد في محطة الحاويات واحد (حيث وقع الحريق) وجميع المرافق ومحطات الحاويات في الميناء»، مضيفة: «نثمّن الجهود الاستباقية لقيادتنا وتفاني السلطات المعنيّة وفريق عملنا بما يضمن تحقيق سلامة الأفراد واستمرارية العمل».

> استراتيجية الإنكار ليست جديدة على المسؤولين الإماراتيين الذين يبتكرون مع كل حادثة جديدة رواية تناسبها

(الأخبار)

تقرير

ورشة حكومية إسرائيلية حول إيران: سباق مخاطر بين الاتفاق وعدمه

على بُعد أسابيع قليلة من اللقاء الأول المرتقب بين الرئيس الأميركي، جو بايدن، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، نفتالي بينت، تكثف القيادة الإسرائيلية على إجراء سلسلة مشاورات داخلية تستهدف صياغة رؤية نهائية في ما يتعلّق بالملفّ النووي الإيراني. ومهما يتبيّن من التسريبات حول أولى تلك الجلسات، فإن تل أبيب بدأت تتّخذ منحى أكثر واقعية في مقاربة هذه القضية، وإن كانت لا تزال تحاول التأثير على توجّهات إدارة بايدن إزاءها، بما يكفل حصر الأضرار التي ستنجم عن أيّ من السيناريوات المطروحة للمرحلة المقبلة

علي حيدر

لا يعني قرار رئيس وزراء العدو، نفتالي بينت، إعادة النظر في سياسات تل أبيب تجاه القضية النووية الإيرانية، أن الكيان الإسرائيلي في طور الدخول في تحوّل دراماتيكي نحو خيارات غير مسبوقة. ذلك أن الخيارات الذاتية المتاحة أمام إسرائيل ضيّقة ومحدودة، ومفاعيلها أكبر من أن تحتملها لوحدها. لكنّ هذا القرار، الذي يأتي قبيل اجتماع بينت مع الرئيس الأميركي جو بايدن في البيت الأبيض، يؤشّر إلى جملة عوامل تحمل إسرائيل على التحسّب لسيناريوات أكثر خطورة على أمنها القومي ومستقبلها ممّا واجهته سابقاً، خصوصاً في ظلّ بلوغ المفاوضات النووية مرحلة حاسمة، وتغيّر معادلات القوّة في الإقليم. على مستوى الدوافع الذاتية في هذه المرحلة، ما يهمّ بينت هو أن يُثبت أنه أهل لقيادة إسرائيل في مواجهة التحدّيات الماثلة أمامها، وأن يُقوّض المقولات التي روّجها سلفه، بنيامين نتنياهو، ومجمل معسكر اليمين، حوله. هكذا، يبدو بينت كمَن يحاول تعديل سياسات نتنياهو، من دون أن يَخرج عن جوهرها، ولا سيما أن هناك إجماعاً في كيان العدو على أولوية التهديد النووي الإيراني وعلى ضرورة مواجهته. كذلك، تعمل حكومة بينت على تصحيح ما تقول إنها أخطاء نتنياهو، خصوصاً في العلاقة مع الولايات المتحدة، حيث تعتبر أن رئيس الوزراء السابق ذهب بعيداً في معاكسة واشنطن بما أظهر ضعفاً استراتيجياً إسرائيلياً في المنطقة، ولم يخدم أيّ غرض معقول، كما يقول مسؤول إسرائيلي. ولذا، يحرص بينت على تجنّب الصدام مع بايدن. ومع بلوغ مسار محادثات فيينا نقطة حاسمة، وفي ظلّ تمسّك إيران بمطالبها، تجد تل أبيب الحاجة ملحّة إلى التنسيق مع واشنطن بعد مرحلة من المكابرة والعناد لم تُحقق شيئاً. ومن هنا، عقد بينت أوّل اجتماع لبحث السياسات الإسرائيلية حيال الملفّ الإيراني، بمشاركة وزيري الخارجية يائير لابيد، والأمن بيني غانتس، وقادة الأجهزة الأمنية والاستخبارية، ليتمّ التوافق على عقد مزيد من اللقاءات للغاية نفسها، قبيل الاجتماع مع بايدن نهاية تموز الجاري. والجدير ذكره، هنا، أن بينت يحتاج إلى هذا النوع من الجلسات من أجل تحديث معلوماته، خصوصاً في ما يتعلّق بالجوانب التقنية للبرنامج النووي الإيراني، من أجل أن يكون على اطّلاع تام عند مناقشة القضية مع قادة العالم، وعلى رأسهم بايدن.

وفي ضوء تعثّر المفاوضات النووية أخيراً، اختلطت مجدّداً التقديرات الإسرائيلية حول مآلات هذا المسار، بعدما سَجّلت طويلاً حالة من الإرباك والضياع في استشراف المستقبل. إذ بعدما كان الانطباع السائد بأن عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي ورفعها العقوبات عن إيران مسألة محسومة وقريبة، عادت الأجهزة الاستخبارية لتبدّل قراءاتها. وفيما قدّر بعضها أن العودة إلى الاتفاق لن تتمّ قبل تسلّم الرئيس الإيراني الجديد، إبراهيم رئيسي، مهامه، وأن التأخير متعمّد من جانب إيران، في محاولة للإيحاء بأن رفض طهران لعروض واشنطن مردّه حسابات سياسية، لا سقف المطالب التي حدّدتها القيادة الإيرانية العليا؛ ذهبت تقديرات أخرى إلى أن الهوّة عميقة إلى درجة كفيلة بتفجير المفاوضات، وهو رأي يتبنّاه «الموساد». ومن بين التقديرات السائدة أيضاً أن إيران ستؤخّر حسم موقفها لعدّة أشهر من أجل تحقيق المزيد من الإنجازات النووية، التي ستوظّفها في المفاوضات.

تجد تل ابيب الحاجة ملحّة إلى التنسيق، مع واشنطن بعد مرحلة من المكابرة والعناد لم تحقق شيئاً (أ ف ب)

> **تدرس القيادة الإسرائيلية المخاطر والفرص في كلّ من السيناريوات الماثلة أمامها**

إزاء ذلك، تدرس القيادة الإسرائيلية المخاطر والفرص في كلّ من السيناريوات الماثلة أمامها. وبحسب مسؤول إسرائيلي رفيع، «يدور الجدل الأساسي حول ما إذا كانت إسرائيل حقاً هي أفضل حالاً في السيناريو الحالي - من دون اتفاق ومع تسريع إيران لبرنامجها النووي - مقارنة بعودة الولايات المتحدة وإيران إلى الامتثال لاتفاق 2015». ويكشف هذا النقاش أن القيادة الإسرائيلية بدأت تتّخذ منحًى أكثر واقعية في مقاربة الملفّ النووي الإيراني، إذ لم تَعُد مقاربتها مقصورة على تأكيد مواقفها المبدئية في هذا الإطار، بل يبدو أنها تُهجّر سياسة «إمّا كلّ شيء أو لا شيء»، بعدما أثبتت التجارب فشل تلك السياسة في التأثير على التوجّهات الأميركية والإيرانية على السواء، وأيضاً انطلاقاً من التسليم بقيود القوّة ومعادلاتها، على إثر القفزة النوعية التي حقّقتها إيران وحلفاؤها في المنطقة، واقرّ بها رئيس أركان الجيش، أفيف كوخافي، في إحدى محاضراته في واشنطن. وفي الإطار الواقعي نفسه، تندرج التعليمات التي سبق أن وجّهها بينت إلى الوفود الإسرائيلية في واشنطن بالدخول في تفاصيل المفاوضات النووية، على خلاف ما كان نتنياهو يصرّ عليه من ضرورة العزوف عن ذلك، تلافياً لتصدير انطباع بأن إسرائيل على استعداد للتعايش مع صيغ مُحدَّدة للاتفاق. ويؤشّر حصر النقاش داخل الأجهزة السياسية والاستخبارية والعملياتية، بين سيناريوَي استمرار الوضع الحالي أو العودة إلى الاتفاق، بأن هناك قدراً من التسليم بأن لا أمل في فرض تحوّلات مفصلية في المسارات القائمة، أو في ردع إيران عن خياراتها النووية، وبأن هناك سقوفاً لن تقبل الأخيرة تجاوزها مهما كانت الأثمان. لكن ما ينبغي أن يحضر في خلفية قراءة المقاربة الإسرائيلية المستجدّة، هو أن هذا التحوّل لم يتبلور إلّا نتيجة فشل سياسة «الضغوط القصوى» التي فرضها الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب.

> **استطاعت صواريخ المقاومة تجاوُز «القبّة الحديدية» وهو الأمر نفسه الذي لا تزال إسرائيل عاجزة عن إيجاد حلّ له**

في كل الأحوال، الواضح أن خطورة التحدّي ومحدودية الخيارات تفرضان على تل أبيب إجراء المزيد من المداولات من أجل اتّخاذ قرار في شأن السياسات الإسرائيلية المحدّثة، ومن ضمنها، وبشكل رئيسي، إمكانية التأثير على توجّهات إدارة بايدن وكيفية تحقيق ذلك. وفي هذا الإطار، حسم مسؤول إسرائيلي رفيع مطلّع على الاتصالات بين واشنطن وتل أبيب، بعد أول جلسة مباحثات إسرائيلية داخلية، أنه «ليست لإسرائيل اليوم قدرة على التأثير في بنود الاتفاق النووي الذي يجري بحثه في فيينا»، خصوصاً أن بينت يريد تجنّب المواجهة العلنية مع بايدن في شأن القضية الإيرانية، بعدما أثبتت هذه السياسة فشلها في المراحل السابقة؛ فلا إيران ارتدعت، ولا إدارة باراك أوباما امتنعت عن إبرام اتفاق، ولا إدارة بايدن مقتنعة بعدم العودة إلى الاتفاق.

ذكرى

سبع سنوات على «العصف المأكول»: مِن هناك اهتزّ «الجُرف» الإسرائيليّ

غزة - رجب المدهون

سبع سنوات مرّت على حرب غزة الثالثة عام 2014 (الجرف الصامد إسرائيلياً، والعصف المأكول فلسطينياً) والتي كشفت خلالها المقاومة الفلسطينية عن امتلاكها قدرات عالية على مواجهة العدوان برّاً وبحراً وجوّاً، فيما فشل الاحتلال في تحقيق أهدافه طيلة 51 يوماً، ليكتمل فشله بفقدانه جنديَين من قوّاته، وعجزه عن تدمير منظومة الأنفاق ووقف إطلاق الصواريخ، كما عن ردع المقاومة. وخلال هذه المعركة تحديداً، تأكّد للعدو، بجميع مستوياته السياسية والأمنية والعسكرية، أنه لا حلّ مع قطاع غزة عسكرياً، وهو ما جاء، على لسان وزير العلوم الأسبق، يعقوب بيري، في اليوم التالي لانتهاء الحرب، حيث قال: «لا يوجد حلّ عسكري للصراع، وما نحن بحاجة إليه هو الذهاب إلى حلّ سياسي». والفارق في معركة 2014 أنها ولّدت ضغطاً عسكرياً واضحاً على الجبهة الداخلية في دولة الاحتلال، للمرّة الأولى منذ حرب تموز 2006، الأمر الذي عزّز معادلة الردع مع العدو، ودفَع المقاومة إلى تركيز تفكيرها الاستراتيجي على نقل المعركة إلى «أرض العدو»، عبر شلّ الجبهة الداخلية لديه، وهو ما بدا تأثيره واضحاً خلال معركة «سيف القدس» أخيراً.

هكذا بدأت الحرب

بدأت المعركة بعد أسر مقاومين من حركة «حماس» ثلاثة مستوطنين في الضفة الغربية المحتلّة، حيث تلا ذلك إحراق متطرّفين من المستوطنين عائلة دوابشة داخل منزلها، واعتقال الاحتلال الأسرى المحرَّرين بموجب صفقة «وفاء الأحرار» عام 2011، تزامناً مع قصف أحد أنفاق المقاومة في رفح جنوب قطاع غزة، ما أدّى إلى استشهاد 7 مقاومين. وفي اليوم الأول من الحرب، استدعى الاحتلال 40 ألفاً من قوّات الاحتياط، وشرع في قصف مختلف مناطق القطاع، مستهدفاً منازل المدنيين، ما أدّى إلى وقوع عدد من المجازر، وهو ما ردّت عليه المقاومة بقصف مستوطنات «غلاف غزة»، قبل أن تبدأ بزيادة مديات صواريخها لتصل إلى مدن محتلّة مختلفة. وتسبّب العدوان بإبادة عائلات كاملة في غزة بعد قصف منازلها من دون سابق إنذار، إذ كشفت معطيات دولية أن إسرائيل كانت تطلق يومياً أكثر من ألف قذيفة وصاروخ ثقيل من الدفعية والطيران والزوارق البحرية، على مدار الساعة، كثافة نارية أرادت دولة الاحتلال من خلالها تحقيق أمرَين: الردع والعقاب؛ ردع المقاومة عن شنّ هجمات صاروخية ضدّ المستوطنات والمدن المحتلّة، وأيضاً عن استعمال شبكة الأنفاق العابرة للحدود للقيام بعمليات عسكرية خلف الحدود؛ ومعاقبة البيئة الحاضنة للمقاومة عبر تدمير البنية التحتية المدنية بما فيها آلاف المنازل السكنية. إلّا أن كلّ ذلك فشل في منْع المقاومة من تعزيز قدراتها العسكرية والشعبية لتصل إلى مستويات لم تبلغها من قبل.

مفاجآت نوعية

في اليوم الثاني للحرب، أخرجت المقاومة أولى مفاجآتها، عندما نفّذت وحدة خاصة من قوات «الكوماندوز» البحري التابعة لـ«كتائب القسام»، الجناح العسكري لحركة «حماس»، عملية إنزال بحري داخل قاعدة «زيكيم». وبينما تكتّم العدو على خسائره في تلك العملية، كشفت فيديوات مسرّبة من كاميرات المراقبة التابعة لجيش الاحتلال ضراوة المقاتلين واشتباكهم المباشر مع الجيش وتفجيرهم إحدى الدبّابات من مسافة صفر. عقب ذلك، بدأت المقاومة تنفيذ عمليات إنزال خلف خطوط العدو على طول حدود قطاع غزة، ما أدّى إلى مقتل العديد من الجنود وتدمير عدد من المعدّات العسكرية والتجسّسية في مواقع «نحال عوز» و«أبو مطيبق» و«موقع 16 العسكري». وفي أحد الفيديوات التي نشرتها المقاومة للعمليات المذكورة، ظهر مقاتلون من المقاومة وهم يضربون جندياً إسرائيلياً ويقتلونه ويأخذون سلاحه، ما مَثّل إهانة للعسكرية الإسرائيلية برمّتها. إهانةٌ أكملت المقاومة رسم مشهديّتها بأسرها جندياً وضابطاً، أثناء محاولة قوّة إسرائيلية اقتحام حيّ الشجاعية شرق مدينة غزة.

> **استطاعت صواريخ المقاومة تجاوُز «القبّة الحديدية» وهو الأمر نفسه الذي لا تزال إسرائيل عاجزة عن إيجاد حلّ له**

وعلى مستوى الصواريخ، فاجأت المقاومة العدو بقصفها مدينتَي عسقلان وتل أبيب بعشرات الصواريخ، ما ولّد حالة من الشلل في المناطق الحيوية في دولة الاحتلال، بما فيها مطار بن غوريون، كما كشفت عن امتلاكها صواريخ تصل مدياتها إلى 160 كلم، فيما حافظت على مستوى ناري ثابت لا يقلّ عن 100 صاروخ يومياً. والأهمّ من ذلك أن الصواريخ الفلسطينية استطاعت، عبر اتّباع نظام الرشقات، تجاوُز «القبّة الحديدية»، وهو الأمر نفسه الذي لا تزال إسرائيل عاجزة عن إيجاد حلّ له. أمّا المفاجأة الأخيرة، فهي كشْف المقاومة، لأوّل مرّة، عن امتلاكها طائرات مسيّرة عن بعد من طراز «أبابيل» محلّية الصنع، وتحليق إحدى هذه الطائرات فوق مبنى وزارة الجيش ورئاسة الوزراء في مدينة تل أبيب، والتقاطها صوراً جوّية للمكانَين أثناء الحرب.

خسائر متبادلة

على رغم البسالة التي أظهرتها المقاومة خلال 51 يوماً من الحرب، إلّا أن الخسائر كانت كبيرة لدى الفلسطينيين ودولة الاحتلال على السواء. إذ أظهرت تقارير حقوقية أن العدو قتَل 1742 فلسطينياً، 81% منهم من المدنيين، بينهم 530 طفلاً و302 امرأة. بالإضافة إلى 340 مقاوماً. كما جُرح 8710 من مواطني القطاع، ودمّر 62 مسجداً بالكامل و109 مساجد جزئياً، وكنيسة واحدة جزئياً، و10 مقابر إسلامية ومقبرة مسيحية واحدة، فيما فَقد نحو مائة ألف فلسطيني منازلهم وعددها 13217 منزلاً، وأصبحوا بلا مأوى. في المقابل، قُتل 64 جندياً وستّة مستوطنين، وفق اعترافات الاحتلال، ومن بين الجنود القتلى مَن يحملون أيضاً جنسيات أخرى كالأميركية والبلجيكية والفرنسية، وغيرها، فيما وصلت الخسائر الاقتصادية إلى 560 مليون دولار في قطاع السياحة، و370 مليون دولار في غيره.

مقالة

أمن جبريل بعمق بمحور المقاومة وبقدرته على تعديل موازين القوى في المنطقة (أ ف ب)

أحمد جبريل... المُقاتل العنيد

ماهر الطاهر *

في يوم حزين، هو السابع من تموز 2021، رحل عن عالمنا القائد الفلسطيني الكبير، أحمد جبريل، «أبو جهاد»، أحد مؤسّسي الثورة الفلسطينية المعاصرة، و«منظمة التحرير الفلسطينية». وبرحيله، فقدت الحركة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، كما الأمّة العربية والإسلامية وأحرار العالم، مقاتلاً عنيداً لا يعرف اليأس والخنوع.

وجد جبريل نفسه مع عائلته وأهله لاجئاً في سوريا بعد نكبة عام 1948. ومنذ أواسط خمسينيات القرن الماضي، بدأ يفكّر بتأسيس حركة يكون هدفها تحرير فلسطين. فانخرط، لتلك الغاية، في الكلية العسكرية، ودرس في مصر وتخرّج ضابطاً همُّه أن يعود إلى وطنه ويردّ على الجريمة الكبرى، جريمة اقتلاع الشعب العربي الفلسطيني من أرضه وتشريده في كل أصقاع الأرض. وعلى مدى أكثر من 65 عاماً، ناضل «أبو جهاد» وكافح وخاض كل معارك الثورة الفلسطينية المعاصرة مقاتلاً شجاعاً حتى آخر لحظة من حياته.

> **تميّزت تجربة جبريل بإيمانه بمجموعةٍ من الثوابت والمبادئ التي لم يحِدْ عنها**

تميّزت تجربة القائد أحمد جبريل، على مدى العقود الستة الماضية، بإيمانه بمجموعةٍ من الثوابت والمبادئ التي لم يحِدْ عنها قيْد أنملة، على رغم كل التحوّلات والعواصف التي مرّت على المنطقة العربية والعالم؛ وأهمّ هذه الثوابت والمبادئ:

أولاً: آمن «أبو جهاد» بعمق، بأن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع وجود بكل ما للكلمة من معنى؛ فرفض بشكل قاطع نهج التسويات والتنازلات والحلول السياسية التي تؤدّي إلى الاعتراف بالكيان الإسرائيلي. ولذلك، كان أحد مؤسّسي «جبهة الرفْض الفلسطينية» التي تمّ تشكيلها بعد «حرب أكتوبر» عام 1973، عندما تمّ طرْح مسألة التسوية السياسية ومؤتمر جنيف. إذ كان يرى أن الانخراط في التسويات السياسية، هدفه تكريس الوجود الصهيوني والكيان الإسرائيلي على أرض فلسطين، فبقي ثابتاً على مواقفه، على رغم كل ما شهدته الساحة الفلسطينية والعربية من تحولات في المفاهيم والمواقف.

ثانياً: آمن بأن قضيّة فلسطين هي قضيّة عربية، ورفَض كل محاولات عزلها عن عمقها العربي، إيمانه بأن تحرير فلسطين مهمّة عربية، وليست مهمّة فلسطينية فحسب، لأن الخطر الصهيوني لا يهدّد الشعب الفلسطيني وحده، بل الأمّة العربية بأسرها. كذلك، كان يرى أن للقضيّة الفلسطينية بُعدها الإسلامي، وخاصّة بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، ووقوف طهران الكامل إلى جانب الشعب الفلسطيني، فضلاً عن تقديمها كلّ أشكال الدعم للثورة الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية. كما كان يؤمن بالبُعد التحرّري العالمي للقضيّة الفلسطينية.

ثالثاً: آمن المناضل أحمد جبريل بعمق بمحور المقاومة وبقدرته على تعديل موازين القوى في المنطقة. ولذلك، ربطته علاقات وثيقة بهذا المحور: سوريا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، المقاومة اللبنانية بقيادة «حزب الله»، المقاومة العراقية، والمقاومة في اليمن. وكان يحظى باحترام وتقدير جميع أطراف هذا المحور.

رابعاً: كان الراحل الكبير «أبو جهاد» يؤمن بعمْق بالمقاومة المسلّحة كخيار استراتيجي في مواجهة الكيان الصهيوني، وأنّ ما أُخذ بالقوّة لا يستردّ بغير القوّة. وقد جاءت الأحداث والوقائع لتؤكد صحّة ما سبق، بعدما ثبُت فشل خيار ما سُمّي بعملية السلام المزيّفة، والتي كان هدفها الوحيد ضرب المشروع التحرّري للشعب الفلسطيني.

في الوقت الذي نتقدم فيه بأحرّ التعازي إلى شعبنا الفلسطيني وأمّتنا العربية والإسلامية وإلى رفاق الدرب في «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة»، وإلى الرفيق المناضل الدكتور طلال ناجي وأعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية، فنحن على ثقة بأن رفاق القائد الكبير أحمد جبريل في «القيادة العامة» سيواصلون درب الكفاح والنضال حتى تحرير كل ذرّة من تراب فلسطين. وفي الختام نتوجّه بأحرّ التعازي إلى عائلة وأبناء القائد «أبو جهاد»، الأخ أبو العمرين، والأخ بدر، وجميع أفراد عائلته.

* عضو المكتب السياسي لـ«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»

العالم

هجوم «طالبان» يصل إلى المُدن
هل تمنع الجهود الدولية «الأسوأ»؟

أعلنت وزارة الدفاع الأفغانية، يوم أمس، استعادة السيطرة على مدينة قلعة نو، عاصمة إقليم بادغيس، على الحدود مع تركمانستان، بعد يومين من دخول مقاتلي حركة «طالبان» إليها. وقال الناطق باسم الوزارة، فؤاد أمان، إن المدينة «عادت بالكامل إلى سيطرتنا، وننفذ عمليات ضدّ طالبان على مشارفها». وهذه هي أول مدينة كُبرى، وعاصمة ولاية، يصلُها هجوم «طالبان»، التي باتت، بعد بدء انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان، تسيطر على عشرات المناطق، إلّا أنها لم تدخل بعد المدن الرئيسة وعواصم الأقاليم، التي لا تزال تخضع لإدارة حكومة كابول. ومن المناطق التي باتت تسيطر عليها الحركة، تلك الحدودية، وهو الأمر الذي دفع طاجيكستان - ولها الحدود الأطول مع أفغانستان - إلى طلب مساعدة «منظمة معاهدة الأمن الجماعي». وفي هذا الإطار، أبدى الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، استعداد بلاده التي ينتشر عسكريوها في طاجيكستان، للمساعدة في حماية الحدود الجنوبية لهذا البلد.

وفي إطار إعادة إحياء المفاوضات المتعثّرة بين «طالبان» وحكومة كابول، رحّبت وزارة الخارجية الأفغانية، أمس، بنتائج لقاء طهران، معربةً عن تقديرها «أيّ عمل حقيقي» يؤدّي إلى إنهاء الحرب وضمان السلام الدائم. وأملت «الخارجية»، في بيان، أن تؤدّي جهود طهران إلى إنهاء العنف وبدء مفاوضات جادّة تُنهي الأزمة الأفغانية الداخلية. وكان اجتماع مشترك لوفدَيْ الحكومة والحركة، في العاصمة الإيرانية طهران، استمر يومين، انتهى إلى اتفاق على وجوب السعي إلى «حل سلمي» للأزمة الأفغانية. ووفق بيان مشترك، أجرى الجانبان محادثات في جوٍ «ودّي»، حول «القضايا التي تحتاج إلى مزيد من التشاور والوضوح، مثل إنشاء آلية للانتقال من الحرب إلى السلام الدائم، والنظام الإسلامي المتّفق عليه وكيفية تحقيقه». وفي الإطار نفسه، وصل وفد من الحركة، أمس، إلى العاصمة الروسية، موسكو، حيث أجرى مباحثات مع المسؤولين الروس. وقالت وزارة الخارجية الروسية، إن الحركة تعهّدت أمام مضيفتها بأنها لن تنتهك حدود دول آسيا الوسطى، كما ضمنت أمن البعثات الدبلوماسية والقنصلية الأجنبية في أفغانستان. وأبلغت «طالبان» موسكو، وفق الوزارة، بأنها تريد السلام في أفغانستان من خلال المفاوضات، وبأنها ملتزمة بالتصدّي لتهديد تنظيم «داعش» والقضاء على إنتاج الهيروين.

(الأخبار)

ابلغت «طالبان» موسكو بانها تريد السلام في افغانستان من خلال المفاوضات (أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 3783

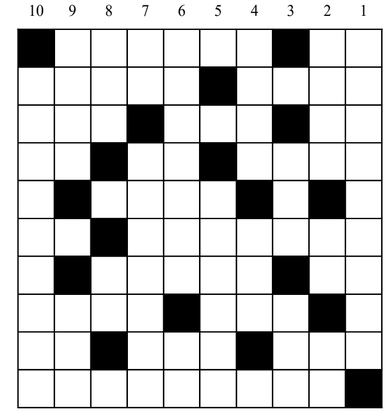

أفقيا

1- بئر عميقة – لقب جمال باشا – 2- حيوانات البرّ – مدينة أوكرانية – 3- حديقة حيوانات بالأجنبية – ريح طيبة – من الحيوانات – 4- الإسم السابق للمدينة المنوّرة في المملكة العربية السعودية – يجري في العروق – بذر الأرض – 5- مدينة لبنانية – 6- محررة فرنسا – خنزير برّي – 7- حَبّ – آلة الكيل – 8- اصبح خال من النجاسة – ساكني الصوامع – 9- سدّ الحفرة بالتراب – صاروخ حربي – ضمير متصل – 10- عاصمتها نور سلطان

عمودياً

1- مارشال وقائد فرنسي هزم الألمان على نهر المارن خلال الحرب العالمية الأولى – 2- مقالات علميّة أو أدبية – أمر قطيع – هدم الحائط – 3- من أغزر أنهر فرنسا – مدينة مصرية – 4- أجرع الماء – يجري في شرايينه – 5- عاصمة أندونيسيا – 6- رئيس صومالي راحل – شقيق – 7- نوتة موسيقية – جزيرة سياحية يونانية – 8- أول حروف الأبجدية – أكل الطعام – 9- معركة إنتصر فيها صلاح الدين على الصليبيين – ضمير منفصل – 10- أصغر دولة أوروبية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- راغب علامة – 2- أندونيسي – 3- شيراز – وا – 4- دق – بوليتزر – 5- قمم – بل – 6- لبلبة – وع – 7- موكا – دول – 8- أشوريون – بَحّ – 9- جال – لامه – 10- دراكولا – فو

عمودياً

1- راشد الماجد – 2- أنيق – بوشار – 3- غدر – الكولا – 4- بوّاب – بار – 5- عنزوقة – يلو – 6- لي – لم – نوال – 7- اسكيمو – نما – 8- مي – عدّ – 9- وزب – وبّ – 10- شارل الحلو

3783 sudoku

9	6	1		7	4		2	
	4							
5	7		6					3
		8		2		9		
6		4				1		7
		9		3		8		
3					9		1	5
							8	
	9		7	8		3	4	6

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3782

9	3	2	8	5	4	1	7	6
4	8	5	7	1	6	9	2	3
7	1	6	3	2	9	8	5	4
3	5	9	2	8	7	6	4	1
8	6	7	1	4	5	2	3	9
2	4	1	6	9	3	5	8	7
6	2	8	4	3	1	7	9	5
1	9	3	5	7	8	4	6	2
5	7	4	9	6	2	3	1	8

مشاهير 3783

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

سياسي أميركي من جذور إيطالية والحاكم السابق لمدينة نيويورك. كان أحد أبرز المرشحين للرئاسة الأميركية لإنتخابات عام 2008 عن الحزب الجمهوري

9+7+4+7+2+10+9+10 = دولة أوروبية ■ 3+8+5+6+1 = ظلمة ■ 11+8 = يأتي بعد

حل الشبكة الماضية: **محمد المصطفى**

إعداد **نعوم مسعود**

نتائج اللوتو اللبناني

6 | 8 | 13 | 15 | 25 | 30 | 32

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 1916 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:

الأرقام الرابحة: 6 - 8 - 13 - 15 - 25 - 30

الرقم الإضافي: 32

■ **المرتبة الاولى (ستة ارقام مطابقة)**

- قيمة الجوائز الإجمالية: لا شيء

- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء

- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء

■ **المرتبة الثانية (خمسة ارقام مطابقة مع الرقم الإضافي):**

- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 221,820,893 ل.ل

- عدد الشبكات الرابحة: شبكتان

- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 110,910,447 ل.ل.

■ **المرتبة الثالثة (خمسة ارقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية: 75,985,020 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 26 شبكة

- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 2,922,501 ل.ل.

■ **المرتبة الرابعة (اربعة ارقام مطابقة):**

قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 75,985,020 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 1,191 شبكة.

- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 63,799 ل.ل.

■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة ارقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 204,900,000 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 17,075 شبكة.

- الجائزة لكل شبكة: 12,000 ل.ل.

- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 1,322,948,608 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 1916 وجاءت النتيجة كالآتي:

الرقم الرابح: 74791

■ **الجائزة الأولى: 75,000,000 ل.ل.**

- عدد الأوراق الرابحة: ورقة واحدة

قيمة الجائزة الإفرادية: 75,000,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 4791.**

- الجائزة الإفرادية: 900,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 791.**

- الجائزة الإفرادية: 90,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم 91.**

- الجائزة الإفرادية: 8,000 ل.ل.

التراكم للسحب المقبل: 25,000,000 ل.ل.

نتائج يومية

جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1138 وجاءت النتيجة كالآتي:

● يومية ثلاثة: 794

● يومية أربعة: 5746

● يومية خمسة: 11203

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لتشغيل وصيانة معملي دير عمار والزهراني لمدة خمس سنوات من 16/2/2022 ولغاية 15/2/2027، موضوع استدراج العروض رقم ث‌د/1617 تاريخ 21/4/2021، قد مددت لغاية يوم الجمعة 20/8/2021 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان ـ امانة السر ـ في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره 000 500 1 ل.ل. علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان ـ في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.

بيروت في 5/7/2021

بتفويض من المدير العام

مدير الشؤون المشتركة بالإنابة

المهندس واصف حنيني

التكليف 559

بلاغ رقم: 7/2

تُعلن وزارة الاتصالات بأنها ستضع قيد التحصيل اعتباراً من 15/07/2021 الكشوفات التالية:

كشوفات فواتير الهاتف الثابت عن شهر حزيران عام 2021

بالإضافة الى كشوفات الفواتير المتأخرة غير المسددة، ولقد حددت مهلة أقصاها 16/08/2021 لتسديدها.

وتُذكر المشتركين الكرام بالتدابير التالية:

في حال التخلف:

1 - تُقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن الدفع باتجاه واحد «للاستقبال فقط» اعتباراً من تاريخ 17/08/2021.

2 - تُقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن الدفع بالاتجاهين اعتباراً من تاريخ 01/09/2021 وتستوفى الغرامة عن إعادة وصل الخط (11.000 ل.ل.) اعتباراً من هذا التاريخ.

3 - تُلغى اشتراكاتهم بصورة مؤقتة بعد مرور شهر واحد على تاريخ قطع الإشتراك اعتباراً من 04/10/2021 ويعاد وصله بعد تسديد المتأخرات المستحقة إضافة الى رسم اعادة وصل الخط (11.000 ل.ل.) وذلك حتى تاريخ الإلغاء النهائي.

4 - تُلغى اشتراكاتهم بصورة نهائية بعد مرور ثلاثة اشهر على تاريخ الإلغاء المؤقت اعتباراً من تاريخ 03/01/2022 وتستوفى غرامة قدرها (2%) شهرياً وتحرر الارقام الملغاة وتحصل المتأخرات بالطرق القانونية المعمول بها.

استناداً الى المادة 45 من قانون المحاسبة العمومية.

5 - يُحرم المشترك الملغى رقمه من الحصول على إشتراك جديد قبل تسديد جميع الفواتير المستحقة عليه.

ملاحظة: أ - تُقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن دفع فاتورة هاتف شهر ايار عام 2021 باتجاه واحد «للاستقبال فقط» اعتباراً من تاريخ 15/07/2021.

ب - يمكن للمشتركين الملغاة خطوطهم والذين لم يسددوا فواتيرهم المتأخرة المبادرة الى تقسيط المتأخرات في صناديق المناطق الهاتفية وفي مصلحة الشؤون المالية - مبنى وزارة الاتصالات، شارع رياض الصلح وإمكانية الحصول على إشتراك جديد.

إمكانية تسديد الفواتير عبر الوسائل التالية:

- لدى اي صندوق من صناديق قبض الفواتير التابعة لوزارة الاتصالات على كافة الاراضي اللبنانية.

- لدى اي مصرف عبر توطين الفاتورة مقابل 2.000 ل.ل. للفاتورة الواحدة أو أكثر (للاستعلام اتصل بمصرفك).

- مكاتب LibanPost: مقابل 2.000 ل.ل. للفاتورة الواحدة أو بكلفة 1.500 ل.ل. للفاتورة الواحدة عبر الاشتراك بخدمة «جباية من العنوان» (للاشتراك بهذه الخدمة يمكن الاتصال بالرقم 629629/01 - مقسم 333).

- مكاتب شركة ويسترن يونيون OMT بكلفة 2.000 ل.ل. للفاتورة الواحدة.

- مكاتب شركة ويسترن يونيون BOB FINANCE بكلفة 2.000 ل.ل. للفاتورة الواحدة.

- عبر شبكة الانترنت على موقع هيئة أوجيرو (ogero.gov.lb).

كما تذكر المشتركين: باحكام المرسوم رقم 4565/93 (المادة الثالثة منه) وتعديله بالمرسوم 11682 تاريخ 30/01/1998 لجهة تحديد مهلة أربعة أشهر للإعتراض بعد إنتهاء المهلة المحددة للدفع والمذكورة اعلاه، ووجوب تقديم طلب الاعتراض في المنطقة الهاتفية التابع لها رقم المشترك.

يُطلب من المشتركين الكرام التجاوب السريع مع مضمون هذا البلاغ، شاكرين لهم حسن تعاونهم.

بيروت في 22 حزيران 2021

المدير العام لإستثمار وصيانة المواصلات السلكية واللاسلكية

المهندس باسل أحمد الأيوبي

التكليف 555

تبليغ

الموضوع: تبليغ مجهول محل الإقامة المرجع: محكمة النبطية الشرعية الجعفرية

ورقة دعوة صادرة عن محكمة النبطية الشرعية الجعفرية، موجهة إلى بتول محمد قبلان مجهول محل الإقامة.

في الدعوى المقامة عليك من بدر محمد طهماز بمادة اثبات نسب أساس 582/218/2021، تعين موعد الجلسة فيها يوم الثلاثاء في 3/8/2021 فيقتضي حضورك أو إرسال من ينوب عنك الى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن استحضار الدعوى وإلا اعتبرت مبلغاً حسب الأصول، وجرت بحقك المعاملات القانونية وكل تبليغ لك على لوحة الإعلانات في المحكمة حتى تبليغ الحكم القطعي يكون صحيحاً.

رئيس القلم

جعفر حسن نور الدين

تبليغ

الموضوع: تبليغ مجهول محل الإقامة المرجع: محكمة النبطية الشرعية الجعفرية

ورقة دعوة صادرة عن محكمة النبطية الشرعية الجعفرية، موجهة إلى بتول محمد قبلان مجهول محل الإقامة.

في الدعوى المقامة عليك من بدر محمد طهماز بمادة اثبات نسب أساس 502/2021، تعين موعد الجلسة فيها يوم الثلاثاء في 3/8/2021 فيقتضي حضورك أو إرسال من ينوب عنك الى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن استحضار الدعوى والا اعتبرت مبلغاً حسب الأصول، وجرت بحقك المعاملات القانونية وكل تبليغ لك على لوحة الإعلانات في المحكمة حتى تبليغ الحكم القطعي يكون صحيحاً.

رئيس القلم

جعفر حسن نور الدين

إعلان

إن بلدية شكا تعلن للمرة الثانية عن رغبتها في إجراء مناقصة عامة بطريقة تقديم العروض وذلك لتلزيم أشغال انشاء ملعب بلدي في منطقة شكا.

فعلى الراغبين بالاشتراك ان يقدموا عروضهم مباشرة باليد الى قلم البلدية قبل الساعة الثانية عشر من آخر يوم عمل يسبق التاريخ المحدد لاجراء المناقصة أي قبل الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الجمعة الواقع في 6/8/2021 ويمكن الاطلاع على دفتر الشروط الخاص بهذه المناقصة في قلم البلدية ويمكن الحصول عليه مقابل مبلغ قدره 5.000.000/ل.ل. فقط خمسة ملايين ليرة لبنانية لا غير.

تجري المناقصة في تمام الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الاثنين الواقع في 9/8/2021.

شكا في 5/7/2021

رئيس بلدية شكا

فرج الله اسكندر كفوري

إعلان عن وضع جداول التكليف الأساسية قيد التحصيل

يعلن رئيس بلدية جبيل – بيبلوس عن وضع جداول التكليف الأساسية لكافة الرسوم البلدية عن عام 2021 وما قبل قيد التحصيل عملاً بنص المادة 104 من قانون الرسوم البلدية رقم 60/88 ويلفت النظر الى ما يلي:

أولاً: عملاً بنص المادة 106 من قانون الرسوم البلدية رقم 60/88، على المكلفين المبادرة فوراً الى تسديد الرسوم البلدية المتوجبة عليهم خلال مهلة شهرين من تاريخ الإعلان في الجريدة الرسمية.

ثانياً: عملاً بنص المادة 109 من قانون الرسوم البلدية رقم 60/88، تفرض غرامة تأخير وقدرها 2% (اثنان بالمئة) عن كل شهر تأخير عن المبالغ التي لم تسدد خلال المهلة المبينة في البند الأول أعلاه، ويعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً.

ثالثاً: يعتبر هذا الإعلان بمثابة إنذار شخصي لكل مكلف وقاطع لمرور الزمن عن جميع المستحقات والمتأخرات المتوجبة للبلدية.

جبيل في 30/6/2021

رئيس بلدية جبيل – بيبلوس

وسام زعرور

إعلان بيع عقاري

صادر عن دائرة تنفيذ جزين

برئاسة القاضي إيهاب بعاصيري

تطرح هذه الدائرة للبيع بالمزاد العلني كامل /2400/ سهم في العقار رقم 18/ عرمتى لعدم قابليته للقسمة بين الشركاء وذلك في المعاملة التنفيذية رقم 18/2019.

طالب التنفيذ: جاد ابراهيم الحاج

المنفذ عليهم: نهاد عبد الرحمن برو

ورثة اسعد نعيم الحاج حسين

السند التنفيذي: استنابة قضائية صادرة عن دائرة تنفيذ صيدا برقم 424/2019.

تاريخ التنفيذ: 29/5/2019

تاريخ تبليغ الانذار: 12/6/2019 و13/6/2019.

تاريخ محضر الوصف: 5/7/2019

تاريخ تسجيله: 24/7/2019

العقار رقم 18/ عرمتى:

محتوياته: أرض بعل سليخ تزرع حبوب – أرض غير مبنية.

مساحته: 7060 م.م.

حدوده: غرباً العقار 78 – شرقاً العقار 19 – شمالاً العقار 70 – جنوباً العقاران 16 و17.

بدل تخمينه: 282400000 ل.ل.

بدل طرحه: 282400000 ل.ل.

تعقد جلسة المزايدة العلنية في مقر محكمة جزين عند الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الثلاثاء الواقع في 21/9/2021.

على كل راغب بالاشتراك بالمزايدة أن يودع باسم رئيس دائرة تنفيذ جزين، قبل المباشرة بها لدى صندوق الخزينة أو أحد المصارف المقبولة، مبلغاً موازياً لبدل الطرح أو يقدم كفالة مصرفية تضمن هذا المبلغ وان يعين مقاماً مختاراً له ضمن نطاق دائرة تنفيذ جزين وإلا اعتبر قلمها مقاماً له. وعلى المشتري الذي ترسي عليه المزايدة أن يقوم بدفع الثمن كاملاً خلال ثلاثة أيام تلي قرار الإحالة ورسم دلالة قدره خمسة بالمئة تحت طائلة إعادة البيع على عهدته.

رئيس قلم دائرة التنفيذ

بتريسيا بو راشد

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا

طلب المحامي عباس مقداد بوكالته عن فاطمه عبد المنعم السيد أحمد بوكالتها عن زميزم يوسف حلال لمورثتها نمره حمودي صالح سند تمليك بدل ضائع للعقار رقم 82 كوثرية السياد.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة

أمين السجل العقاري

باسم حسن

◄ مطلوب ►

مدرسة أمجاد الشويفات، بحاجة الى معلمي لغات عربي فرنسي وانكليزي – ومعلمي رياضيات فرنسي وانكليزي للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة (مع الزامية الشهادة التعليمية الجامعية والخبرة). للإستعلام 03775213

◄ خرج ولم يعد ►

غادرت الخادمة

KODIJAH KARGBO

من الجنسية SIERRA LEONEAN

من منزل مخدوميها الرجاء ممن يجدها الاتصال على الرقم 03839386

إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
الأخبار al-akhbar
هاتف 01-759500
واتساب 71-513571
فاكس 01-759597

تعلن جريدة الأخبار
عن حاجتها لمدقق لغوي
خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات في مجال تدقيق وتصحيح المقالات والمواضيع الإخبارية
الرجاء إرسال السيرة الذاتية على البريد الإلكتروني:
HR@al-akhbar.com

فاديا التنير في «وحدي» (سامي موسى)

فنون مشهدية

بيتها البيروتي العتيق ينضح بذكريات المدينة الآفلة

فاديا التنّير «وحدها» تسائل خيالاتها

خليل الحاج علي

تعيد الممثلة المسرحية ومحركة الدمى اللبنانية فاديا التنير، في عرضها الجديد «وحدي»، اكتشاف العلاقة التفاعلية بين المسرح والجمهور. خلال العرض، تحفّز على إعادة البحث في وظيفة المسرح، وتطور هذه الوظيفة وتبدلها عبر الزمن، بدءاً من التماهي مع الشخصية المسرحية وإيهام الجمهور بأن المسرح حقيقة، وصولاً إلى تحوّل الممثل إلى عنصر فاعل ومحفز للجمهور، عبر كسر الجدار الرابع معه. الثقل الذي في داخلنا من ذكريات، نوستالجيا المدينة العتيقة، شوق حواسنا لمن نحب، أعادت فاديا كاتبتها خلال فترة الحجر المنزلي، في نصّ سلس، بسيط، مكثف بالعواطف، والأسئلة حول مصير الإنسان في وحدته.

اتصلنا هاتفياً بفاديا التنير، للحديث عن عرضها «وحدي»، عبر هاتفها المحمول. خلال الحديث، يتكرر رنّ الهاتف الأرضي أكثر من مرة. نسألها إن كانت تريد الإجابة على المتصل، فتجيب: «لا أحد يرنّ لي هنا». ومع العزل المنزلي والتباعد الاجتماعي، لم يأتِ أحد لزيارة فاديا منذ وقت طويل، في هذا البيت البيروتي القديم، في شارع عمر بن الخطّاب في منطقة رأس النبع، حيث تقطن «وحدها»، بعد فقدان أمها، ورحيل أختها حنان التي كانوا يُنادونها بـ «المتخلفة عقلياً» عن هذه الحياة. هذا البيت حوّلته المدربة التي بدأت عملها مع الفرقة اللبنانية للدمى في التسعينيات، إلى فضاء مسرحي، لتعبّر برفقة خيالاتها، إلى حدود الجمال الفني، غير المألوف في عصرنا هذا، وتقدمه في قالب فني مسرحي، غُرف في ستينات القرن الماضي، يتمثل في «العروض المنزلية» التي يقوم بها الحكواتي. أعادت فاديا ضخ حياة جديدة في نفوس المهتمين والعاملين في المسرح لهذا الشكل الفني، ولفتت أنظار المخضرمين في هذا المجال، كالمسرحي اللبناني فائق حميصي. بعد مشاهدته «وحدي» في منزل فاديا التنير، يستحضر حميصي قول الكاتبة الروسية تمارا بوتينتسيفا في كتابها «ألف عام وعام على المسرح»، إنه يكفي وجود حكواتي يضع سجادة بينه وبين الجمهور، ليصبح المكان مسرحاً.

لا إضاءة، لا أزياء، لا مكياج، لا خشبة، لا شيء سوى العواطف التي يتم تقديمها للجمهور، الذي تحفزه مخرجة ومؤدية عرض «وحدي»، على استحضار حاستَي الذوق واللمس لديه، لاستذكار الجو البيروتي في العقود الماضية.

في أسلوب الحكواتي التفاعلي، الذي يعتمد على تقنيات الصوت والجسد، تفتح فاديا بابها للجمهور: «مرحبو زمان ما اندق هالباب، مع انه كان يضل مفتوح، أهل الدار فلو، والزوار خفوا». يتنقل الحاضرون في أرجاء المنزل، من غرفة مغلقة إلى أخرى، تُرفع الستارةُ على الحكايا، وتتكشف القصص تباعاً، «بركة العنتيلي» كانت روتينياً بالنسبة لنا كأهالي بيروت، كانوا يبيعون الجلاب والسوس والمغلي، وعند الانتهاء من شرب أي شيء هناك، كانت أمنا تنبهنا لضرورة قول بفرحة لأولاد. محل حلويات أوتوماتيك كان يبيع الإكليز والكعكة العصرية». تحضر خريجة دفعة المسرح عام 1990 في الجامعة اللبنانية، في سياق العرض، نباتات الحبق، وتدعو الجمهور لاكتشاف رائحة والدتها فيها، التي كانت توصيها دائماً بتغذيته لتفوح رائحته.

في «وحدي» (يمكن قراءته على الملصق الإعلاني «وحدة» أيضاً)، تبسط فاديا ماسيها، وألبوم صور عائلتها، أمام الحاضرين. لا تتماهى مع الدور الذي تؤديه أمام الحاضرين، ولا تضع حاجزاً بينها وبينهم. كل التفاعلات مباحة،

> عرض بلا إضاءة، ولا أزياء، ولا خشبة، مكثف بجمالية المسرح الفقير

يمكن لها أن تفعل ما تشاء، ويمكن للجمهور أن يتلقى ويتفاعل كما يريد. حلقة مسرحية تفاعلية، تقدمها التنير، تتبعها حلقات نقاش بعد انتهاء العرض أحياناً. يحقق ذلك التفاعل الثقافي في أعلى مستوياته، وهو أشدّ ما نحتاج إليه في بيروت، مع تضاؤل الفضاءات المسرحية والصالونات الثقافية.

تطفي على عرض «وحدي» سمة أساسية هي استحضار الذكريات بشكل مكثّف. إضافة إلى ذلك، تنطلق من فاديا كفنانة مسرحية، من معاناتها الإبداعية، وتطرح مفاهيم حول علاقة الإنسان ببنيته الخارجية ومظهره، فتغوص في العلاقة الشائكة التي جمعتها بجسدها («ما كنت اتطلع على المراية، وهلأ صرت كتير حب اتطلع فيها»). تقول الممثلة الحكواتية النص في أسلوب عاطفي تتميز به، ينطلق من صدق الممثل الذي يعمل على تحفيز أحاسيسه. كما تستحضر التنير صلابة العلاقة مع الأم بعد موتها، ومعاناة أختها حنان، التي كانت من ذوي الاحتياجات الخاصة، وماساتها مع مجتمع متخلف في ستينيات القرن الماضي. يضع العرض المسرحي المتفرج في دوامة عاطفية لا يسهل الخروج منها، ويضعُ أسئلة عن مصير الإنسان والوحدة، ويضع إسقاطاته عليها. يأتي هذا المضمون، في شكل مسرحي غير متكلّف فنياً، مكثف بجمالية المسرح الفقير، وفي سياق زمني، يحتم الدخول في اكتشافات جديدة للمسرح.

قبل فترة وباء كوفيد-19، لم يكن التفكير في إقامة العروض المسرحية داخل البيوت أمراً ملحاً. اليوم ومع المتغيرات التي طرأت، والإقفال الذي يطال المسارح بين الحين والآخر، شرعت فاديا فتح بيتها في بيروت، ولم تعجز ـ باعتبارها أحد أهالي المدينة القدامى ـ عن تصوير مجد المدينة للجمهور. ديكور البيت العتيق، التحف، كادرات الصور، طاولة الغداء، الشرفة، الشبابيك، تخبئ الكثير من التفاصيل الدقيقة، وتعطي طابعاً سينوغرافياً عزز أفكار العرض. تحدثنا فاديا عن دوافع العمل، حيث تنطلق من الخصوصية الفردية للفنان، إلى العامّ. «بحب الناس تجي ع بيتي»، لذلك تحشد الناس بحسّها الحكواتي، لإخبار «الحدوتات» اللطيفة والناعمة، وتوزع عليهم قبل الختام حلويات «الإكليز» و«المغلي»، لتنهي العرض بعبارة الشاعر الفلسطيني محمود درويش «على هذه الأرض ما يستحق الحياة». تُسدل الستارة على العرض، يغادر المتفرجون البيت، وتكمل فاديا وحدتها.

«وحدي»: 9، 16، 17 تموز (يوليو) ـ بيت فاديا التنير ـ شارع عمر بن الخطاب في منطقة رأس النبع ـ الأماكن محدودة ـ للاستعلام: 03764900

موسيقى

كان يفترض أن تقدّم المغنية كوزيت شديد أمسية الليلة على خشبة «مترو المدينة» تحيةً للمطربة ليلى مراد (1918 ـ 1995) تحت عنوان «قلبي دليلي». وكان البرنامج سيضمّ الأغنيات التي طبعت المراحل المتقدمة من مسيرتها، إضافة إلى أعمال أخرى قد لا يدرك الجمهور أنّها لها. إلا أنّ ظروفاً طارئة أجبرت القائمين على تأجيل الأمسية في اللحظات الأخيرة. حتى أوائل آب (أغسطس) على الأرجح. هنا مقالة عن الأمسية وتفاصيلها

ليلى مراد في «المدينة»: يا دي النعيم...

ساندرا الخوري

قبل سنتين، قدّمت كوزيت شديد عرضاً تحية لليلى مراد مع الفرقة الموسيقية ذاتها. ونظراً إلى نجاح التجربة وانجذاب المغنية إلى فن مراد، كان يفترض أن تستعاد الأمسية الليلة في «مترو المدينة»، إلا أنّها تأجّلت في اللحظة الأخيرة إلى موعد يحدّد لاحقاً. اختيار مراد جاء على أساس تفردها في مجالي الطرب الشعبي والتمثيل. تقول لنا شديد: «كانت من الوجوه السينمائية البارزة بصوتها وإدائها عندما بدأ الإنتاج السينمائي. وكانت مطربة وفي الوقت عينه تؤدي الأدوار بخفة وطرافة. كانت تغني ثنائيات رائعة مع عبد الوهاب وفي الوقت عينه طربية وقريبة من الناس وبسيطة تشبه الأفلام والصورة. الغناشة في الصورة وأغنياتها التي تتمتع بقيمة فنية عالية دفعتانا إلى اختيارها وتعريفها إلى الناس وجعلهم يكتشفون أغنيات لعلهم لم يكونوا يدركون أنّها لليلى مراد». يرافق شديد عزفاً الموسيقيون خضر رجب (كمنجة)، وسام دبّول (قانون)، وسماح بو المنى (أكورديون) إضافة إلى بهاء ضو (بونجوز وطبلة) وأحمد الخطيب (رق) الذين سبق أن عملوا معها في الحفلة نفسها قبل سنتين. سيقدّمون باقة من أغنيات مراد المعروفة التي أدتها في الأفلام الأخيرة مثل «قلبي دليلي» و«يلا تعالى أوام» و«يا أعز من عيني» و«سنين وأنا أحايل فيك» و«عيني بترف» و«أبجد هوز»، فضلاً عن دويتو «يا دي النعيم» الذي أدّته مراد مع عبد الوهاب والذي تستعيده الفنانة الشابة من خضر رجب.

لا شكّ في أن استعادة أغنيات مطربة من طراز ليلى مراد يضع شديد في موقف نقدي ويفتح المجال أمام المقارنات التي لا مفرّ منها عندما يختار فنان ما توجيه تحية إلى مغنٍّ معروف. ومع أن شديد تتمتّع بالقدرات الصوتية المطلوبة وبالحسّ الفني الضروري لأداء مثل هذه الأغنيات، قد يتهمها بعضهم بأنها لم تؤدِّ بجمال الصوت نفسه أو الأداء ذاته، مع أن هذا النوع من المقارنات غير صائب، خصوصاً أنّ لكن فنان حقبته وخاصيته الفنية. تقول شديد في هذا الصدد: «هي مسؤولية كبيرة يضعها الجمهور على كاهليّ، عندما يأتي ليصغي إليّ. لذا أريد الحفاظ على القيمة نفسها التي أدت فيها تلك المقطوعات، وفي الوقت عينه، أريد أن أظهر أسلوبي الخاص. التجربة جميلة وصعبة في آن. لا أريد أن يقول لي الناس إنني أقلّدها أو إني أصبتها تماماً».

على الرغم من انقضاء سنتين على الأمسية التحية التي قدّمتها كوزيت شديد مع بقية الفرقة الموسيقية، لم يطرأ تغيير بارز من ناحية التوزيع أو البرنامج أو العازفين، ولكنها تؤكّد رغبتها في تقديم الأمسية بإتقان أكبر. يشاركها الغناء في دويتو «يا دي النعيم» عازف الكمنجة في الفرقة خضر رجب.

لا تخفي كوزيت شديد رغبتها في أن تكون لها أعمالها الخاصة أيضاً، مؤكدة: «أحب كثيراً هذا النوع من الأداء الطربي التراثي، ومحبتي لهذا النوع من الأداء مرتبطة أيضاً برغبتي في أن تكون لي أعمال خاصة تحتوي على شيء من هذا التراث. أنجزت عملاً خاصاً بالتعاون مع خالد الزين قبل ستة أشهر وكذلك عملنا على إعادة صياغة لموشح «يمر عجباً». التأثر بهذا النمط يدفعني إلى إنجاز أعمال خاصة بقالب جديد وأسلوب قريب من الناس يحافظ على جمال القديم أيضاً».

كانت ليلى مراد مطربة وفي الوقت عينه تؤدي الأدوار بخفة وطرافة

لم تبدأ مسيرة شديد الفنية في وقت باكر كما يحصل عادةً، بل تخبرنا بأنها اكتشفت صوتها وميلها إلى الغناء الطربي في عمر الرشد. درست في الكونسرفاتوار، ثم تلقت

تستعيد الأمسية أغنيتها الشهيرة في الأفلام الأخيرة التي قدّمتها

دروساً خاصة مع أسامة عبد الفتاح وتقدمت بالمصادفة للغناء في «المترو» في حين كانت تغني في حفلات ومناسبات خاصة. من ناحية أخرى، العودة للغناء مع الفرقة الموسيقية نفسها يعني استمررنا بالعيش مع أحلامنا وأغنيات ليلى مراد، ندرك أنها من أجمل الأزمنة التي عشناها». يضيف رجب على صعيد آخر أنه «في ما مضى، كان الجمهور هو الذي يجعل الفنان ينجح. وإذا كان الفنان يلفت الأنظار بأدائه وفنّه، فكان يحصل على شهادة ميلاد فنية لأن الجمهور أعجب به، وفي حال لم ينجح ولم يلفت انتباهه، كان يعطيه شهادة وفاة فنية. للأسف الجمهور اليوم سقط وحل مكانه زمن آخر. فقلة جداً ما زالت تعيش في الزمن الجميل». علاوة على ذلك، يشير إلى أن «الأغنية أصبحت رخيصة جداً وكذلك الكلام الذي كان آنذاك يشكّل نصف الأغنية فيما اللحن يشكّل النصف الآخر منها. باختصار، موسيقانا التي كانت إحساساً وعاطفة أصبحت معدومة في بلدنا وفي كل الوطن العربي».

كوزيت شديد: أحب كثيراً هذا النوع من الأداء الطربي التراثي

تناغماً معيناً بين العازفين والمغنية. تناغم يشكّل شرطاً أساسياً لإنجاح أي أمسية موسيقية، مهما تمتّع كل من الطرفين بالموهبة. تعليقاً على هذا التناغم، يقول العازف والمغني رجب خضر: «التناغم أكيد هو أمر طبيعي بين المطرب والفرقة. وبالنسبة إلى كوزيت، فهي فنانة رائعة أديت معها دورين في الغناء. دور «شحات الغرام» لمحمد فوزي وليلى مراد، ودور آخر عنوانه «يا دي النعيم» لعبد الوهاب وليلى مراد. كان التناغم من أهم نقاط نجاح الحفلة. وهذا الدويتو الغنائي يعيدنا إلى الزمن الماضي الجميل. فليلى مراد من الفنانين الجديرين بالاستمتاع بفنهم وأغنياتهم. هي فنانة قديرة جداً». أما ما يميّز أغنياتها من الناحية الفنية، فيرى خضر أن «كلّها إحساس وعاطفة كما في الزمن الجميل الذي انقضى وحلّ مكانه زمن رديء جداً. إذا

ما وراء الصورة

ضخّ فاقع حتّى في الترفيه **البرامج السياسية لا تستريح هذا الصيف**

زينب حاوي

في شتاء 2016، أي قبل خمس سنوات، اجتاحت الشاشات المحلية موجة برامج ترفيهية وكوميدية. كنا وقتذاك أمام طفرة في هذا النمط من البرامج، بعضها مأخوذ عن فورما أجنبي، والباقي لا يحتاج إلى ميزانيات عالية. كانت أزمات لبنان الاقتصادية والسياسية متراكمة، فيما عجلات القنوات تنحو نحو الترفيه بنسخته السطحية والمشوّهة. وحتى الخطرة في منع العقل اللبناني من التفكّر ووعي ما يحدث حوله في السياسة والاقتصاد والمعيشة. كانت عبارة الكوميدية أرزة الشدياق لافتة في برنامجها «حلوة منك» الذي لم يعمّر طويلاً على «الجديد»: «قالت حينها: «ما بدنا بروغرامات، ونحطّ إيدنا ع الجرح، بدنا نبعد عن السياسة والكهربا... ونجرب نضحكم». إذ كان المطلوب في ذاك الوقت إبعاد الشاهد عن أي تفاعل مع الشأن العام، وتصنيف السياسة وبرامجها وتحليلاتها على أنها «طوشة رأس»، ويحقّ لهذا المشاهد التعب والعائد إلى منزله مساء، بحصة ترفيه ولو سعت إلى تسطيح تفكيره. بعد عامين، وتحديداً عام 2018، نفضت البرامج السياسية على القنوات المحلية، الغبار عنها، وغيّرت شكلها، وطريقة تقديمها. انطلق وقتها برنامج «وهلق شو؟» على «الجديد»، الذي شاهدنا في إعلانه الدعائي خلع جورج صليبي للكرافات وساعة اليد، لإيصال فكرة بأننا بتنا أمام تغيير في جدية البرامج السياسية. ووضعها في خانة أن يكون المذيع cool، والمضمون أقرب إلى الناس. في الفترة عينها، انطلق «صار الوقت» على mtv، معلناً لعبة استعراضية مختلفة، أختلط فيها مفاهيم الترفيه مع «التوك شو» السياسي، واتكأ إلى خاصية الإبهار ومساحة الاستديو الضخمة، إضافة إلى حضور عشرات المشاركين من الجمهور تحلّقوا حول مارسيل غانم. طبعاً، النفضة الشكلية التي طالت البرامج السياسية، لم تنسحب على المضمون، الذي ظلّ ثابتاً، من ناحية تنفيذ كل منها لجندته الخاصة.

في الآونة الأخيرة، أي في فترة ما بعد تفجير المرفأ، وصلنا إلى مشهدية إعلامية مغايرة، قلبت الموازين، وهيمنت السياسة على الشاشات، وبدأت طفرة أخرى تتبدى، بإطلاق المزيد من البرامج الحوارية السياسية، في برمجة الصيف، التي كانت تخصص عادةً لمساحات ترفيهية خفيفة، وإذ بنا اليوم، أمام استمرار للبرامج السياسية التي اعتادت أن تأخذ استراحة في الصيف، مع زخم أكبر. تُضاف إليها، منصة «صوت بيروت» (مالكها بهاء الحريري) التي لا يمكن عزلها عن المشهد التلفزيوني المحلي، كونها تتشارك مع lbci، في بث بعض البرامج، وتحظى بحضور على منصة فايسبوك، وتضع ثقلها في التغطيات الخبرية المحلية، والبرامج السياسية والترفيهية، التي وصل عددها إلى حدّ التخمة، مع استقطاب المنصة البيروتية مزيداً من الوجوه، لا سيما من mtv. هكذا، بعد تفجير المرفأ، الذي استثمرت فيه بعض القنوات سياسياً، واتخذت قراراً بمنع نقل تصاريح السياسيين (قابله ضخّ في البرامج السياسية الموجهة)، إلى جانب تأثير الأزمة الاقتصادية على البرمجة الرمضانية، وحتى على برمجة الخريف، بدأت تتبدى موجة المضمون السياسي، الذي ظهر هذه المرة بأقنعة أخرى، اتّخذت البرامج الترفيهية لإدخال السياسة وحتى التسييس والتصويب على أحزاب وشخصيات دون أخرى، تبعاً للأجندة المتبعة. للمرة الأولى، نكون أمام خلط في أنماط البرامج التلفزيونية، بين الترفيه والسياسة، بدأ في كانون الثاني (ديسمبر) الفائت، مع برنامج «ع غير كوكب» الترفيهي على mtv. خصّص الأخير فقرة تعليق سياسية ثابتة تولّاها سلام الزعتري، واقتصر فيها المضمون السياسي المنحاز، لتكرّ السبحة، لا سيما على «صوت بيروت» التي تعاني من تخمة حقيقية في البرامج السياسية الحوارية، التي قد تتشابه، مع تغييرات تطال الديكور واسم المذيع. ومع هذا الثقل في المضمون السياسي للمنصة البيروتية التي صوّبت سهامها السياسية صوب «التيار الوطني الحر»، و«حزب الله»، كان لافتاً إقحام المضمون السياسي في الترفيه. على سبيل المثال، يطالعنا برنامج «مع السلامة» (كارين سلامة) المفترض أنه يندرج ضمن خانة الترفيه وإعلام المهتمين بأخبار الفن ووجوهه، بمضمون سياسي فاقع أقرب إلى الثرثرة، تصر سلامة على إدخاله في برنامجه، إلى جانب «Hishow»، لهشام حداد، و«المواجهة» (يعرض على lbci أيضاً) الذي يقدمه رودولف هلال، وتذهب نسبته الأكبر إلى كفة السياسة. علماً أنه مخصص لاستضافة الوجوه الفنية، وبرنامج «سؤال محرج»، (يبث أيضاً على lbci) لطوني خليفة، الذي يتضمن بدوره منسوباً عالياً من السياسة، رغم صيغته الترفيهية. أما mtv، فقد أطلقت أخيراً، برنامجين سياسيين «مأخر بالليل»، و«كلام صارق»، واستكملت في فترة الصيف بث باقي برامجها الحوارية السياسية، إلى جانب lbci، و«الجديد» التي بدورها، أطلقت سلسلة برامج جديدة، يطغى عليها المضمون السياسي: «ع الحرف»، «البديل»، و«هنا بيروت». إذاً نحن أمام مشهدية إعلامية مختلفة، مطلوب فيها الضخّ السياسي العالي، في البرامج الحوارية السياسية أو الترفيهية، مشهدية لم تعتد عليها سابقاً، مع اتخاذ هذه البرامج استراحة في فترة الصيف، وإذ بها تستكمل على الشاشات، ليس سعياً نحو تحفيز عقل المشاهد صوب التغيير ووعي حقيقة ما يدور من حوله، بل لتغرق به أكثر في لعبة الاستقطاب والشحن والتصويب، وتأليب اللبنانيين على بعضهم ضمن لعبة تصفية الحسابات السياسية والخنادق المنصوبة، في زمن الانهيار.

اقحمت «صوت بيروت» السياسة في غالبية برامجها الترفيهية

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 9 تموز 2021 العدد 4386

صورة وخبر

Frida, the immersive experience هو عنوان المعرض الذي يحتضنه Frontón México في مكسيكو سيتي في الذكرى الـ 114 على ولادة فريدا كالو (1907 ــ 1954). من خلال إسقاطات لـ 26 عملاً معروفاً، يأخذ هذا الحدث الحاضرين في رحلة غامرة في عالم الفنانة المكسيكيّة الراحلة الغني والمنوّع، كما يعيد إحياء تجربتها المدهشة التي غالباً ما كانت مليئة بالألم والعزلة. (كلاوديو كروز ــ أف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

صار لي وطن

حيثما كنتُ
أكتشفُ أنني واقعٌ في المكان الذي لا ينبغي أن أكون فيه.
لكنْ فجأةً (وما أَندَرَ هذه الـ «فجأةً»، وما أبعدَها!)
أنتبهُ إلى أنني (بنظرةِ عينٍ خاطفة، أو لمسةِ يدٍ، أو كلمةٍ قيلت مصادفةً)
قد بلغتُ المكان الذي كان ينبغي أن أعيشَ فيه منذ أنْ وُلدتُ،
وصرتُ في وطني.
:
إنه الحبّ.

هكذا...

ما الفرقُ، في ما يخصُّ وحيداً مثلي،
بين أنْ أنامَ أو أظلّ مستيقظاً؟
أستيقظُ فأطاردُ مَن أُحِبُّهم بأفكاري
أو أنامُ فأعثرُ عليهم في أحلامي؟
«ما الفرق؟»؟...
: الفرقُ أنني، نائماً كنتُ أو مستيقظاً،
سأظلُّ هكذا...، كساهرٍ على احتضارِ نفسه،
أضمُّ يديَّ على قلبي، وَ... أتَنهّد.

صفاء سلطان تحبّ «التعقيد»!

تحلّ الفنانة صفاء سلطان، غداً السبت، ضيفة على برنامج «بيت القصيد» الذي يقدّمه الشاعر والإعلامي اللبناني زاهي وهبي على «الميادين»، لتتحدّث عن تجربتها المهنية. يتناول الحوار انتماء سلطان إلى فلسطين والأردن وسوريا، وانحيازها للقضية الفلسطينية. ويتطرّق إلى تجاربها الفنية المنوّعة، وأسباب تفضيلها أداء الأدوار المركّبة والصعبة. يسألها وهبي عمّا إذا كانت ستقدّم شخصية شادية الأكثر شبهاً بها، علماً أنّها تؤدي في المقابلة عدداً من أغنياتها. ويعرّج الحوار أيضاً على موقفها من راهن الدراما العربية وواقع الإنتاج التلفزيوني، فضلاً عن موقفها من قضايا المرأة والعنف الأسري وسواها من عناوين.

«بيت القصيد»: غداً السبت ـ س: 21:00 على «الميادين»

سردية الجرح الفلسطيني: تحليل السياسة الإسرائيلية

في 27 تموز (يوليو) الحالي، تستضيف «دار النمر للفن والثقافة» (كليمنصو) ندوة في مناسبة إطلاق كتاب «سردية الجرح الفلسطيني: تحليل للسياسة الحيوية الإسرائيلية» (دار الريس) لميشال نوفل (الصورة)، يديرها معين الطاهر بحضور الياس خوري ووليد نويهض وغسان أبو ستة. يشارك الأخير تجاربه كجراح متطوّع خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة، ويقدّم نوفل كتابه الناتج عن حوارات بينه وبين أبو ستة. كما تتطرّق المحادثة إلى طب النزاعات والسياسة الحيوية والسلطة الحيوية. يربط الكاتب والمحلّل السياسي إلياس خوري الإصدار الجديد بالوضع الراهن في فلسطين ويقدم وليد نويهض نظرة نقدية عامة للكتب.

الثلاثاء 27 تموز ـ الساعة السادسة مساءً ـ «دار النمر للفن والثقافة» (كليمنصو ـ بيروت). للاستعلام: 01/367013

معاصر الشوف... «سينما في الهواء الطلق»

للمرّة الأولى في الشوف، تنظّم «متروبوليس سينما» بالتعاون مع «الفندق» في صيف 2021 مهرجاناً خاصاً بالفن السابع في الهواء الطلق. وقع الاختيار على باقة من الأشرطة اللبنانية والعالمية التي ستنطلق عروضها اعتباراً من مساء اليوم الجمعة. البداية، ستكون مع الفيلم اللبناني الكوميدي «المسافر» (100 د). إنّه الشريط الروائي الطويل الأوّل للمخرج هادي غندور، تؤدي بطولته عايدة صبرا ورودريغ سليمان، ودنيا إدن، ورومي ملحم. يتتبع العمل «عدنان» الذي يعمل وكيل سياحة وسفر في قرية لبنانية صغيرة، ومتزوّج ولديه ولد واحد. لا يتمكن الرجل من السفر إلا حين يرسله مديره في رحلة عمل إلى باريس، حيث يتعرّف إلى قريبته «ليلى»، ويُعجب بها، قبل أن ينسى مبادئه وهويته وعائلته. فهل يضحّي بكل شيء أم يستفيق؟ أما «وجاق» لجاد العنداري (7/16) الذي صُوِّر بالكامل في بزبدين، فيأخذ شكل قصيدة بصرية نكتشف من خلالها روح هذه القرية الريفية في جبل لبنان وسكّانها.
وعلى جدول العروض أيضاً، الوثائقي المقدوني «أرض العسل» (87 د ـ إخراج تامارا كوتيڤسكا ويوبومير ستيڤانوڤ ـ 7/23) الذي رُشّح لجائزتَي أوسكار، قبل أن يحين موعد الختام (7/30) مع «جزائرهم» للجزائرية ـ الفرنسية لينا سويلم التي تروي قصة جديها «عائشة» و«مبروك» في الهجرة. تدخل إلى ذاكرة المهاجرين الجزائريين في تيير، حيث تعود المخرجة في أول تجربة لها مع الوثائقي الطويل إلى ذاكرتها العائلية عبر قصة هذا الثنائي اللذين عاشا تجربة الطلاق والانفصال، بعد 60 عاماً من الزواج على أرض الجزائر المستعمرة قبل هجرتهما بحثاً عن لقمة العيش.

«سينما في الهواء الطلق»: الجمعة 9 و16 و23 و30 تموز (يوليو) الحالي ـ س: 20:30 ـ «الفندق» (معاصر الشوف ـ جبل لبنان).

رودريغ سليمان في مشهد من «المسافر»

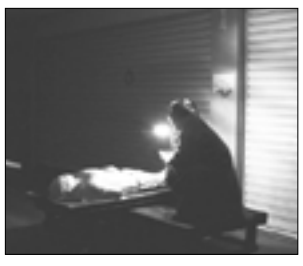

«جثة على الرصيف» من بيروت إلى البقاع

تقدّم فرقة «كون» عرضاً مستنداً إلى نص مسرحية «جثة على الرصيف» لسعد الله ونوس (1941 ـ 1997). يحكي العمل قصة متسوّل بلا مأوى، مات رفيقه في الشارع من الجوع والبرد أمام بيت شخصية مهمة. يأتي شرطي ويأمر المتسوّلين بأن يتحرّكا، من دون أن ينتبه إلى أنّ أحدهما مات. يخرج السيد ويقرّر شراء الجثة ليطعمها لكلبه. يركّز العرض على الموت واحترامه، التوقف والتفكير بمن ماتوا، إذ أنّه ليس فعلاً عادياً يتوجّب علينا تقبّله. بين 10 و13 تموز (يوليو) الحالي، يقدَّم العرض على «مسرح دوّار الشمس»، قبل أن ينتقل في 16 من الشهر نفسه إلى «مسرح عمر المختار».

من 10 إلى 13 تموز ـ س: 20:00 على «مسرح دوّار الشمس» (بيروت). 16 تموز ـ س: 19:00 على «مسرح عمر المختار» (البقاع). الدعوة عامة. للاستعلام: 76/448440